The Islamic University of Gaza
Deanship of Research and Graduate Studies
Faculty of Arts
Master of Arabic Language

الجـامعـــة الإســـلاميـــة بغـــزة
عمادة البحث العلمي والدراسات العليـا
كـــلـيـــــــــــــة الآداب
ماجســتيــر لــغـــــة عربيـــــــة

آرَاءُ ابْنِ عُصْفُورٍ النَّحْوِيَّةُ وَالصَّرْفِيَّةُ فِي كِتَابِ مُوَصِّلِ النَّبِيلِ إِلَى نَحْوِ التَّسْهِيلِ لِلشَّيْخِ خَالِدٍ الأَزْهَرِيِّ
دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ

Morphological and Syntactic Views of Ibn Asfour in Book of Mowassel Al-Nabeel Ela Nahou At-tasheel by Sheikh Khaled Al-Azhari
A descriptive and Analytical Study

إِعدَادُ البَاحِثِ
فارس محمد جمعة عياش

إِشرَافُ
الأُسْتَاذِ الدكْتُورِ
محمود محمد العامودي

قُدِّمَتْ هَذِهِ الرِّسَالَةُ اِستِكمَالاً لِمُتَطَلَّبَاتِ الحُصُولِ عَلَى دَرَجَةِ المَاجِستِيرِ
فِي النَّحْوِ والصَّرْفِ بِكُلِّيةِ الآدَابِ فِيْ الجَامِعَةِ الإِسلَامِيَّةِ بِغَزَّةَ

ذو الحجة/1440هـ- أغسطس/2019م

إقـــــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

آرَاءُ ابْنِ عُصْفُورٍ النَّحْوِيَّةُ وَالصَّرْفِيَّةُ فِي كِتَابِ مُوَصِّلِ النَّبِيلِ إِلَى نَحْوِ التَّسْهِيلِ لِلشَّيخِ خَالِدٍ الأَزْهَرِيِّ
دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ

Morphological and Syntactic Views of Ibn Asfour in Book of Mowassel Al-Nabeel Ela Nahou At-tasheel by Sheikh Khaled Al-Azhari
A descriptive and Analytical Study

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	فارس محمد جمعة عياش	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:	2019/08/10م	التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بغزة
The Islamic University of Gaza
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
هاتف داخلي: 1150

الرقم Ref ج س غ/35/
التاريخ Date 2019/10/16م

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **فارس محمد جمعة عياش** لنيل درجة الماجستير في كلية **الآداب**/ برنامج **اللغة العربية** وموضوعها:

آراء ابن عصفور النحوية والصرفية في كتاب موصل النبيل إلى نحو التسهيل للشيخ خالد الأزهري - دراسة وصفية تحليلية

Morphological and Syntactic Views of Ibn Asfour Al Ishbili in Book of Mowassel Al-Nabeel Ela Nahou Attasheel by Sheikh Khaled Al-Azhari - A descriptive and Analytical Study

وبعد المناقشة التي تمت اليوم **الاربعاء 17 صفر 1441**هـ الموافق **2019/10/16**م الساعة **التاسعة والنصف صباحاً**، في **قاعة مؤتمرات مبنى القدس** اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ. د. محمود محمد العامودي	**مشرفاً ورئيساً**	.....
د. باسم عبد الرحمن البابلي	**مناقشاً داخلياً**	.....
د. علي كمال أبو عون	**مناقشاً خارجياً**	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية الآداب/برنامج اللغة العربية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله تعالى ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ. د. بسام هاشم السقا

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine Tel: + 970 (8) 264 4400 هاتف: Fax: + 970 (8) 264 4800 فاكس: ص.ب. 108 الرمال. غزة. فلسطين
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة آراء عالم من علماء اللغة والأدب في القرن السابع الهجري، وهو ابن عصفور الإشبيلي (ت669ه)، حيث تناولت الدراسة آراء ابن عصفور النحوية والصرفية التي أوردها الشيخ خالد الأزهري (ت905ه)، في كتابه: (موصل النّبيل إلى نحو التسهيل)، وذلك من خلال جمع هذه الآراء، والتعليق عليها، ودراستها، وتحليلها، ثم توثيقها من كتب ابن عصفور.

وبدأت الدراسة بتمهيد يشمل حياة ابن عصفور، وحياة الشيخ خالد الأزهري، أما في الفصل الأول فقد تناول آراء ابن عصفور في كتاب الأزهري، وفيه ذكر مسائل ابن عصفور في مقدمات النحو، والمرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، وتوابع النحو، والصرف، مرتبة حسب ترتيب ألفية ابن مالك، وأما الفصل الثاني من الدراسة فقد تناول موقف الشيخ خالد الأزهري في كتابه من ابن عصفور، وفيه ذكر موافقات الأزهري لابن عصفور، واعتراضاته عليه، وأثر آراء ابن عصفور في الشيخ خالد الأزهري، ثم تناولت الدراسة الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات، ثم الفهارس العامة.

واقتضت طبيعة الدراسة أن يسلك الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك أن هذا المنهج قد انتهجه علماؤنا الأوائل في تناولهم للمسائل النحوية والصرفية.

Abstract

This study discussed the opinions of one of linguists and literature scholars in the seventh Hijri century; Ibn Asfour Alishbili (died 669 A.H.). The study focused on his syntactic and morphological opinions mentioned in "Mosel Alnabil Ela Nahwe Altasheel", a book by Khalid Alazhari (died 905 A.H.). This is through gathering these opinions, commenting on them, studying them, analyzing them, and documenting them from Ibn Asfour's own books.

The study started with a preface clarifying the life of Ibn Asfour, and the life of Khalid Alazhari. In the first chapter, the researcher tackled the opinions of Ibn Asfour in Alazhari book, where he pointed out the issues of Ibn Asfour pertaining the basics of grammar, nominatives, accusatives, genitives, grammar functions, and morphology, ordered according to Alfiyat Ibn Malik. In the second chapter, and through their books, the researcher clarified the position of Khalid Alazhari from Ibn Asfour, where he stated the points of agreement and the points of disagreement as well as the effect of Ibn Asfour's opinions on Alshaikh Khalid Alazhari. The study concluded with a set of findings and recommendations.

The nature of the study requested the researcher to follow the descriptive analytical approach; a method adopted by early scholars in investigating grammar and morphological issues.

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

[التوبة: 105]

الإِهدَاءُ

- ❖ إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار (والدي العزيز)
- ❖ إلى معنى الحب والحنان، إلى بسمة حياتي، إلى قرة عيني، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي (أمي الحبيبة)
- ❖ إلى من تحملت معي كل عناء، إلى من كانت عونًا لي، إلى أمي الثانية (عمتي الغالية)
- ❖ إلى من يجري حبهم في عروقي، إلى من وقفوا بجانبي في دراستي، إلى من أشدد بهم أزري (أخوتي وأخواتي)
- ❖ إلى من تميزوا بالوفاء والعطاء، إلى من كانوا معي على طريق الخير والنجاح (أصدقائي)
- ❖ إلى من ضحى بوقته وجهده، إلى من أعطى وأجزل بعطائه (أستاذي الجليل محمود محمد العامودي)

أهدي هذا العمل المتواضع

شكرٌ وتقديرٌ

انطلاقاً من قول الرسول ﷺ: "**مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللهَ**"[1] فإنني أتقدم بجزيل الشكر إلى الوالدين العزيزين اللذين أعاناني وشجعاني على الاستمرار في مسيرة العلم والنجاح، وإكمال الدراسة الجامعية

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى من شرفني بإشرافه على رسالتي الأستاذ الدكتور/ محمود العامودي" لك مني كل التقدير والوفاء، وأدامك الله فخرًا وذخرًا للعلم والوطن.

وأتقدمُ بجزيلِ الشكرِ والتقديرِ إلى عضوي لجنةِ المناقشةِ والحكمِ، كل من:

الدكتور الفاضل/ باسم عبد الرحمن البابلي حفظه الله

الدكتور الفاضل/ علي كمال أبو عون حفظه الله

لتشرفهما بمناقشة الدراسةِ وإثرائها بملاحظاتهما القيمة فبارك الله فيهما.

وأتقدم بالشكر والتقدير إلى أفراد أسرتي الذين كان لهم بالغ الأثر في إنجاز دراستي، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى جامعتي الغراء "الجامعة الإسلامية" وأخص بالشكر أعضاء الهيئة التدريسة في قسم اللغة العربية.

الباحث/ فارس عياش

(1) [الألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته، 579/1: رقم الحديث 3014].

قائمة المحتويات

إقـــــــرار .....أ

نتيجة الحكم.....ب

ملخص الدراسة.....ت

Abstract.....ث

اقتباس.....ج

الإِهدَاءُ .....ح

شكرٌ وتقديرٌ .....خ

قائمة المحتويات .....د

المقدمة.....1

أهمية الدراسة: 1

سبب اختيار الدراسة:.....2

أهداف الدراسة: 2

الدراسات السابقة: 2

منهج الدراسة:.....3

خطة البحث:.....3

الفصل التمهيدي 5

المبحث الأول: ترجمة ابن عصفور الإشبيلي 6

اسمه ولقبه:.....6

مولده ونشأته: 6

شيوخه:.....7

تلاميذه:.....7

نشاطه العلمي:.....8
أقوال العلماء فيه:.....8
مؤلفاته: 9
شعره:.....12
مذهبه في النحو:.....12
وفاته: 12
المبحث الثاني: ترجمة الشيخ خالد الأزهري.....13
اسمه ولقبه:.....13
مولده ونشأته العلمية: 13
شيوخه:.....14
تلاميذه:.....16
مؤلفاته: 19
وفاته: 20
منهجه في كتابه موصل النبيل إلى نحو التسهيل: 20
الفصـــــل الأول: آرَاءُ ابْنِ عُصْفُورٍ النَّحْوِيَّةُ وَالصَّرْفِيَّةُ فِي كِتَابِ مُوَصِّلِ النَّبِيلِ 21
المبحث الأول: مسائله في مقدمات النحو 22
المبحث الثاني: مسائله في المرفوعات.....27
المبحث الثالث: مسائله في المنصوبات 45
المبحث الرابع: مسائله في المجرورات.....53
المبحث الخامس: مسائله في توابع النحو 61
المبحث السادس: مسائله في الصرف.....108
الفصـــــل الثاني مَوْقِفُ الشَّيْخِ خَالِدٍ الأَزْهَرِيِّ مِن ابْنِ عُصْفُورٍ 110
المبحث الأول: موافقات الشيخ خالد الأزهري لآراء ابن عصفور.....111

المبحث الثاني: اعتراضات الشيخ خالد الأزهري على آراء ابن عصفور..... 115
المبحث الثالث: أثر آراء ابن عصفور في الشيخ خالد الأزهري..... 121
الخاتمة..... 124
أولًا: النتائج:..... 124
ثانيًا: التوصيات:..... 124
المصادر والمراجع..... 125
الفهارس العامة 135
أولاً: فهرس الآيات القرآنية..... 136
ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية الشريفة..... 139
ثالثاً: فهرس الشواهد الشعرية 140

المقدمة

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلَى أَشْرَفِ الأَنْبِيَاءِ وَالمُرْسَلِينَ، سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ الأَمِينِ، وَعَلَى آلِهِ الطَّيِّبِينَ وَصَحَابَتِهِ الغُرِّ المَيَامِينَ، وَمَنْ تَبِعَهُ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، أَمَّا بَعْدُ:

يُعَدُّ أبو الحسن علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ) أحد أهم أعلام المدرسة الأندلسية، أخذ النحو والأدب عن أبي الحسن الدبّاج، وأبي علي الشلوبين، وكان بارعًا في النحو، سريع الحفظ، فصيح اللسان، وقد ألف ابن عصفور أكثر من عشرين مؤلفًا في النحو والصرف والأدب مما يدل على ثقافته العميقة واطلاعه الواسع في هذه العلوم، ومن أهم مؤلفاته: المقرّب في النحو، شرح جمل الزجاجي، الممتع في التصريف، مختصر المحتسب، ضرائر الشعر.

وكان ابن عصفور يتنقل في ديار الأندلس ثم هاجر إلى المغرب، ونشر علمه في الأماكن التي حلّ بها، فتتلمذ له كثير من الطلبة في عصره، منهم: أبو عبد الله المالقي المعروف بالشلوبين الأصغر، وأبو زكريا يحيى اليفريني، وأبو الحسن علي بن موسى بن سعيد العنسي، وكانت له آراءٌ كثيرة تناولتها كتب النحاة، منها ما يؤيد بها البصريين، ومنها ما يؤيد بها الكوفيين، ومنها ما يستقل به.

ومن الكتب التي تناولت آراء ابن عصفور وغيره من النحاة، كتاب (موصّل النيل إلى نحو التسهيل) للشيخ خالد الأزهري (ت905هـ) وهذا الكتاب عبارة عن شرح لكتاب ابن مالك (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) وجمع الأزهري في هذا الشرح آراء سابقيه، واعتمد في كتابه التبسيط والتسهيل والإيضاح، وتوسع في الاستشهاد والتعليل والمناقشة.

وسيتناول الباحث –إن شاء الله– آراء ابن عصفور في القضايا النحوية والصرفية من خلال كتاب موصل النبيل مع التعليق عليها ودراستها وتحليلها ثم توثيقها من كتب ابن عصفور.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في عدة أمور، وهي:

1– إنّ هذه الدراسة تجمع بين علمين مهمّين من أعلام النحو الذين كان لهم أثر عظيم في تاريخ النحو العربي، وهما: ابن عصفور، والشيخ خالد الأزهري.

2- إن كتاب موصل النبيل من أعظم شروح كتاب التسهيل؛ لأنه يضم آراء العلماء السابقين.

3- حصر آراء ابن عصفور التي أوردها الشيخ خالد الأزهري في كتابه موصل النبيل؛ ليسهل تناولها، والاطلاع عليها.

4- تحليل آراء الشيخ خالد الأزهري، ومدى موافقتها ومخالفتها لآراء ابن عصفور.

سبب اختيار الدراسة:

1- الوقوف على آراء علمين من أعلام النحو في العصر الوسيط، وهما: ابن عصفور، والشيخ خالد الأزهري.

2- إنّ كتاب موصل النبيل محطة مهمة في تاريخ النحو العربي.

3- إنّ هذا الكتاب يحتوي على كثير من آراء علماء اللغة والنحو في المسائل والنحوية والصرفية المختلفة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لإثبات عدة أمور، وهي:

1- دراسة حياة ابن عصفور، والشيخ خالد الأزهري.

2- استعراض آراء ابن عصفور في المسائل النحوية والصرفية التي ذكرها الشيخ خالد الأزهري في كتابه موصل النبيل.

3- بيان أثر آراء ابن عصفور في كتاب الأزهري.

4- إثراء المكتبة العربية بإضاءة بحثية قيمة وهادفة.

الدراسات السابقة:

1- آراء ابن عصفور الإشبيلي النحوية في كتابيه المقرب وشرح الجمل -دراسة وصفية مقارنة- للطالب بلخير شنين، رسالة ماجستير، الجزائر، 1929ه-2008م.

2- الأدلة النحوية الإجمالية في شرح ابن عصفور الكبير على جمل الزجاجي، للطالب حسن بن محمد حسن مفرق، رسالة ماجستير، المملكة العربية السعودية، 1429ه-2008م.

3- الشيخ خالد الأزهري وجهوده النحوية، للطالبة أماني حلواني، رسالة ماجستير، المملكة العربية السعودية، 1404ه-1984م.

منهج الدراسة:

لقد اقتضت طبيعة الدراسة أن يسلك الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع موضوع هذه الدراسة.

خطة البحث:

آرَاءُ ابْنِ عُصْفُورٍ النَّحْوِيَّةُ وَالصَّرْفِيَّةُ فِي كِتَابِ مُوَصِّلِ النَّبِيلِ إِلَى نَحْوِ التَّسْهِيلِ لِلشَّيخِ خَالِدٍ الأَزْهَرِيِّ – دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ

اقتضت طبيعة الدراسة أن تنقسم إلى مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع ثم الفهارس العامة.

المُقَدِّمَةُ: وفيها أهمية الدراسة وسبب اختيارها وأهدافها والدراسات السابقة ومنهج البحث.

التَّمْهِيدُ: وفيه:

- ترجمة ابن عصفور (ت669هـ) .
- ترجمة الشيخ خالد الأزهري (ت905هـ).

الفَصْلُ الأَوَّلُ:

آرَاءُ ابْنِ عُصْفُورٍ النَّحْوِيَّةُ وَالصَّرْفِيَّةُ فِي كِتَابِ مُوَصِّلِ النَّبِيلِ

وفيه ذكر المسائل النحوية والصرفية التي وردت لابن عصفور في كتاب موصل النبيل حسب ترتيب ألفية ابن مالك.

وقد تضمن المباحث الآتية:

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: مسائله في مقدمات النحو.

المَبْحَثُ الثَّانِي: مسائله في المرفوعات.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: مسائله في المنصوبات.

المَبْحَثُ الرَّابِعُ: مسائله في المجرورات.

المَبْحَثُ الخَامِسُ: مسائله في توابع النحو.

المَبْحَثُ السَّادِسُ: مسائله في الصرف.

الفَصْلُ الثَّانِي:

مَوْقِفُ الشَّيْخِ خَالِدٍ الأَزْهَرِيِّ مِن ابْنِ عُصْفُورٍ

وفيه المباحث الآتية:

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: موافقات الشيخ خالد الأزهري لآراء ابن عصفور.

المَبْحَثُ الثَّانِي: اعتراضات الشيخ خالد الأزهري على آراء ابن عصفور.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: أثر آراء ابن عصفور في الشيخ خالد الأزهري.

الخَاتِمَةُ: وفيها نتائج البحث وتوصياته.

المَصَادِرُ والمَرَاجِعُ.

الفَهَارِسُ العَامَّةُ.

الفصل التمهيدي

المبحث الأول:
ترجمة ابن عصفور الإشبيلي

اسمه ولقبه:

هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمر بن عبدالله بن عصفور الحضرمي الإشبيلي، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس[1].

وذكر إسماعيل البغدادي اسمه كما يلي: علي بن موسى بن محمد بن علي، ابن عصفور الحضرمي الإشبيلي أبو الحسن النحوي[2].

وذكره آخرون كما يلي: علي بن أبي الحسين بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عمر بن عبدالله بن منظور بن عصفور الحضرمي[3] ومن الملاحظ أنه يوجد بعض الاختلافات بين المؤلفين في ترجمة اسم ابن عصفور؛ فمن العلماء من ذكر أن اسم أبيه مؤمن، ومنهم من ذكر أن اسم أبيه موسى.

مولده ونشأته:

وُلِد ابن عصفور بإشبيلية عام سبعة وتسعين وخمسمائة[4]، وقيل وُلِد عام تسعين وخمسمائة[5]، وقيل وُلِد عام سبعة وسبعين وخمسمائة[6]. والراجح أن عام سبعة وتسعين وخمسمائة هو تاريخ مولده الصحيح، لأنه التاريخ الذي ذكره معظم المؤلفين.

---

(1) الغبريني، عنوان الدراية، ص 317، واليماني، إشارة التعيين، ص236، والذهبي، تاريخ الإسلام ج49/288،289، سير أعلام النبلاء، ج2/2827، وابن شاكر، فوات الوفيات، ج3/109، والصفدي، الوافي بالوفيات ج22/165، والفيروزآبادي، البلغة، ص218-219، واالسيوطي، بغية الوعاة، ج2/210، وابن العماد، شذرات الذهب، ج7/575، والخوانساري، روضات الجنات، ج5/283، والزركلي، الأعلام، ج5/27، وكحالة، معجم المؤلفين، ج7/251،.

(2) البغدادي، هدية العارفين، ج1/712.

(3) الأوسي، الذيل والتكملة، ج3/348، والسملالي، الإعلام، ج9/134.

(4) انظر: ابن شاكر، فوات الوفيات، ج3/110، والصفدي، الوافي بالوفيات ج22/166، والسيوطي، بغية الوعاة، ج2/210، وبروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج5/366.

(5) انظر: اليماني، إشارة التعيين، ص236.

(6) انظر: ابن العماد، شذرات الذهب، ج7/576.

وقد اكتفت كتب التراجم في حديثها عن مولد ابن عصفور بذكر تاريخ مولده، دون أن تذكر شيئًا عن طفولته وأسرته، وعن وضعها العلمي والاجتماعي، وعن التربية الأخلاقية التي التي نالها في صغره.

شيوخه[1]:

لم تذكر كتب التراجم سوى شيخين أخذ عنهما ابن عصفور، فقد أخذ العربية والأدب عن أبي الحسن الدبّاج[2]، ثم عن أبي علي الشلوبين[3]، ولازم الشلوبين عشر سنين إلى أن ختم عليه كتاب سيبويه، ثم كانت بينهما منافرة أدت إلى وحشة وأفضت إلى مقاطعة.

تلاميذه:

روى عنه الحسن بن عبد الرحمن بن عذرة[4]، وابن حكم القرشي الطبيري[5]، ومن تلاميذه أيضًا:

1- أبو زكريا يحيى التونسي النحوي[6].

---

(1) ابن بشكوال، كتاب الصلة، ومعه الغرناطي، كتاب صلة الصلة، ج305/3، والأوسي، الذيل والتكملة، ج349/3، والذهبي، تاريخ الإسلام ج289/49، وابن شاكر، فوات الوفيات، ج109/3، والصفدي، الوافي بالوفيات ج165/22.

(2) أبو حسن الدباج: هو علي بن جابر بن علي الإشبيلي اللخمي النحوي، قرأ النحو على ابن خروف وأبي ذر بن أبي رُكب، وروى عنه الأحوص وغيره، توفى عام ستة وأربعين وستمائة. انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج153/2.

(3) أبو علي الشلوبين أو الشلوبيني: هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي، من كبار علماء اللغة والنحو، ولد وتوفى بإشبيلية، من كتبه: التوطئة، شرح المقدمة الجزولية. انظر: الزركلي، الأعلام، ج62/5.

(4) هو أبو الحكم الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عمر بن عبد الرحمن، المعروف بابن عذرة، كان نحويًا بارعًا، ولد سنة اثنتين وعشرين وستمائة، وأخذ عن أبي العلاء إدريس القرطبي، وابن عصفور وغيرهما، ومن تصانيفه: المفيد في أوزان الرجز والقصيد، والإغراب في أسرار الحركات والإعراب. انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج510/1.

(5) هو أبو عثمان سعيد بن حكم بن عمر بن أحمد بن حكم بن عبد العزيز، كان نحويًا أديبًا، أخذ عن الدباج والشلوبين وابن عصفور، وروى عنه يوسف بن مفوز، ولد عام واحد وستمائة، وتوفى عام ثمانين وستمائة. انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج583/1-584.

(6) هو يحيى بن أبي بكر بن عبد الله بن محمد بن عبد الله الغماري، قرأ العربية بتونس على ابن عصفور، وبدمشق على ابن مالك، وبالقاهرة على البهاء بن النحاس، ولد عام ثلاثة وأربعين وستمائة، وتوفى عام أربعة وعشرين وسبعمائة. انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج331/2.

2- ابن سعيد العنسي[1].

3- أبو عبد الله المالقي، المعروف بالشلوبين الأصغر[2].

4- أبو القاسم الصفار[3].

نشاطه العلمي:

بعد أن أكمل ابن عصفور دراسته على شيوخه؛ أصبح ينقل علمه لغيره، حيث أقرأ بإشبيلة مدة، ثم تنقل في بلاد الأندلس، وأقرأ بشريش، ثم شذونة، ثم مالقة، ثم لورقة، ثم مرسية، وأقام في كل بلد من هذه البلاد شهرًا؛ فتتلمذ عليه كثير من الطلبة، وأملى عليهم تقاييده على جمل الزجاجي، وإيضاح الفارسي، والكراسة المنسوبة للجوزلي، وكتاب سيبويه، وكان يملي عليهم من حفظه[4]، ثم ارتحل إلى العدوة واستوطن بجاية، وكان بها أستاذًا للأمير يحيى برد الله ضريحة، ثم انتقل إلى حاضرة إفريقية فحظى بها عند المستنصر بالله، وكان المستنصر يقرأ عليه قبل انتقال الإمارة إليه، وقد نتج عن كثرة تنقله أن قرأ عليه خلق كثير وانتفعوا به في بلاد الأندلس، وفي إفريقية، وكل من قرأ عليه وكل من ظهر من أصحابه فمن المبرزين[5].

أقوال العلماء فيه:

يقول الغبريني[6]: "كل من قرأ على أبي علي نجب، وأجلهم عندي رجلان، الأستاذ أبو الحسن هذا، والأستاذ أبو الحسن بن أبي الربيع، وأجل الأستاذين الأستاذ أبو الحسن ابن

---

(1) هو علي بن موسى بن عبد الملك بن سعيد بن خلف بن سعيد العنسي المدلجي، التقى بأعلام إشبيلية وأخذ عنهم، كالشلوبين، والدباج، وابن عصفور، ولد بغرناطة سنة عشر وستمائة، وتوفى بتونس سنة خمس وثمانين وستمائة. انظر: ابن سعيد، رايات المبرزين، ص17، والمقري، نفح الطيب، ج271/2، والسملالي، الإعلام، ج159/9-160.

(2) هو محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي، يعرف بالشلوبين الأصغر، أخذ العربية والقراءات عن عبد الله بن أبي صالح، ولازم ابن عصفور مدة إقامته بمالقة، وأقرأ القرآن والعربية، شرح أبيات سيبويه، وتوفى في حدود سنة ستين وستمائة. انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج187/1.

(3) هو القاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي، صحب ابن عصفور والشلوبين، شرح كتاب سيبويه شرحًا جميلًا، كان شديد الانتقاد للشلوبين قبيح الرد عليه، وتوفي بعد الثلاثين وستمائة. انظر: الفيروزآبادي، البلغة، ص235، السيوطي، بغية الوعاة، ج256/2.

(4) انظر: ابن بشكوال، كتاب الصلة، ومعه الغرناطي، كتاب صلة الصلة، ج305/3.

(5) انظر: الغبريني، عنوان الدراية، ص318.

(6) المرجع السابق، ص318.

عصفور، وما أعتقد في المتأخرين من الأساتيذ أجل منه، جمع رحمه الله بين الحفظ والإتقان، والتصور وفصاحة اللسان" وذكر الغبريني أيضًا أن ابن عصفور شرح جزءًا من كتاب الله العزيز، ونهج فيها منهجًا لم يسبق إليه فيما يتعلق بالألفاظ، والمعاني، وإيراد الأسئلة الأدبية بطرق مستحسنة، كما ذكر أن له صلة بعلم المنطق، وقد انعكست هذه الصلة إيجابًا على تآليفه النحوية؛ فقد حسن إيراده فيها تقسيمًا، وحدودًا[1].

ويقول السملالي[2]: "كان ماهرًا بالعربية، ريان من الأدب، حسن التصرف"، ويقول الذهبي: كان أصبر الناس على المطالعة، وكان بارعًا في النحو لا يُشق غباره، ولا يجارى[3]، وأضاف الأوسي أنه من أحسن من تخرج على أبي على الشلوبين في تصنيف علوم اللسان[4]، وذكر المترجمون أنه حامل لواء العربية في زمانه[5]، مقابل هذه الأقوال التي تمدح ابن عصفور، نرى أقوالًا أخرى ربما تذمه، فالغرناطي يذكر أنه لم يكن يؤخذ عنه سوى العربية، ولا تأهل لغير ذلك[6]، ويذكر الذهبي أنه لا صلة له بعلم القراءات ولا الفقه ولا رواية الحديث[7].

مؤلفاته:

ترك ابن عصفور مصنفات في النحو والصرف والأدب، مما يدل على عمق ثقافته وسعة اطلاعه، وتعد مصنفاته من أحسن المصنفات، ومن أجمل الموضوعات؛ فكلامه فيها سهل منسبك، ونظرًا لأهميتها؛ نجد أن الذي قُيِّد عنها من أصحاب ابن عصفور أكثر منها[8].

ومؤلفاته التي أكملها حسب الترتيب الألفبائي، هي:

---

(1) انظر: الغبريني، عنوان الدراية، ص318-319.

(2) السملالي، الإعلام، ج134/9.

(3) الذهبي، تاريخ الإسلام ج289/49-290.

(4) انظر: الأوسي، الذيل والتكملة، ج349/3.

(5) انظر: اليماني، إشارة التعيين، ص236، وابن شاكر، فوات الوفيات، ج109/3، والصفدي، الوافي بالوفيات ج165/22، والزركلي، الأعلام، ج27/5.

(6) انظر: ابن بشكوال، كتاب الصلة، ومعه الغرناطي، كتاب صلة الصلة، ج305/3.

(7) انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام ج291/49.

(8) انظر: الغبريني، عنوان الدراية، ص318.

1. الأزهار[1].
2. إنارة الدجى[2].
3. السلك والعنوان ومرام اللؤلؤ والعقيان، وهو رجز في النحو مع شرح[3].
4. شروح الجمل للزجاجي، وهي ثلاثة شروح[4]، وطبع منها الشرح الكبير، تحقيق: د. صاحب أبو جناح.
5. ضرائر الشعر، وهو مطبوع في دار الأندلس، تحقيق: السيد إبراهيم محمد.
6. مُثُل المقرب، وهو مطبوع في القاهرة، دار الآفاق العربية، تحقيق: صلاح المليطي.
7. مختصر الغُرّة[5].
8. مختصر المحتسب[6].

---

(1) اليماني، إشارة التعيين، ص236، والذهبي، تاريخ الإسلام ج289/49، سير أعلام النبلاء، ص2827، وابن شاكر، فوات الوفيات، ج110/3، والصفدي، الوافي بالوفيات، ج166/22، والفيروزآبادي، البلغة، ص219، والبغدادي، هدية العارفين، ج712/1.

(2) الذهبي، تاريخ الإسلام ج289/49، سير أعلام النبلاء، ص2827، وابن شاكر، فوات الوفيات، ج110/3، والصفدي، الوافي بالوفيات، ج166/22، والفيروزآبادي، البلغة، ص219، والبغدادي، هدية العارفين، ج212/1،

(3) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج366/5.

(4) الغبريني، عنوان الدراية 318، والسيوطي، بغية الوعاة، ج210/2، وحاجي خليفة، كشف الظنون، ج603/2، وابن العمادــ، شذرات الذهب، ج576/7، والخوانساري، روضات الجنات، ج283/5، والبغدادي، هدية العارفين، ج212/1.

(5) اليماني، إشارة التعيين، ص236، والذهبي، تاريخ الإسلام ج289/49، سير أعلام النبلاء، ص2827، ابن شاكر، فوات الوفيات، ج110/3، والصفدي، الوافي بالوفيات ج166/22، والفيروزآبادي، البلغة، ص219،.

(6) اليماني، إشارة التعيين، ص236، والذهبي، تاريخ الإسلام ج289/49، سير أعلام النبلاء، ص2827، وابن شاكر، فوات الوفيات، ج110/3، والصفدي، الوافي بالوفيات، ج166/22، والفيروزآبادي، البلغة، ص219، والسيوطي، بغية الوعاة ج210/2، وابن العماد، شذرات الذهب، ج576/7، والخوانساري، روضات الجنات، ج283/5، .

9. مفاخَرَة السالف والعِذَار[1].

10. المفتاح[2].

11. المقرب في النحو، ويقول ابن شاكر عن المقرب[3]: "يُقال: إن حدوده كلها مأخوذة من الجزُولية" وهو مطبوع، تحقيق: أحمد الجواري، عبد الله الجبوري.

12. المُقنِع[4].

13. الممتع في التصريف، وهو مطبوع في بيروت، دار المعرفة، تحقيق: د. فخر قباوه.

14. الهلالية، أو الهلالي، أو الهلال[5].

ومؤلفاته التي لم يكملها، هي: شرح المقرب، شرح الإيضاح، وهو كتاب لأبي علي الفارسي، شرح الأشعار الستة الجاهلية، شرح الحماسة، شرح المتنبي، سرقات الشعراء، البديع، شرح الجزُولية، وانتهي فيه إلى باب العطف[6]، وشرح جزءًا من كتاب الله العزيز، وسلك فيه مسلكًا لم يُسبق إليه من الإيراد والإصدار، بما يتعلق بالألفاظ، ثم بالمعاني، ثم بإيراد الأسئلة الأدبية على أنحاء مستحسنة[7].

---

(1) اليماني، إشارة التعيين، ص236، ج212/1، الذهبي، تاريخ الإسلام ج289/49، سير أعلام النبلاء، ص2827، وابن شاكر، فوات الوفيات، ج110/3، والصفدي، الوافي بالوفيات، ج166/22، والفيروزآبادي، البلغة، ص219، والبغدادي، هدية العارفين، والزركلي، الأعلام، ص27/5،.

(2) الذهبي، تاريخ الإسلام ج289/49، سير أعلام النبلاء، ص2827، وابن شاكر، فوات الوفيات، ج110/3، والصفدي، الوافي بالوفيات، والفيروزآبادي، البلغة، ص219، ج166/22، والبغدادي، هدية العارفين، ج212/1، والزركلي، الأعلام، ج27/5،.

(3) ابن شاكر، فوات الوفيات، ج110/3.

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ص2827، وبروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج366/5،، والزركلي، الأعلام، ج27/5.

(5) اليماني، إشارة التعيين، ص236، والذهبي، تاريخ الإسلام، ج289/49، سير أعلام النبلاء، ص2827، ابن شاكر، فوات الوفيات، ج110/3،والصفدي، الوافي بالوفيات، ج166/22، والفيروزآبادي، البلغة، ص219، والزركلي، الأعلام، ج27/5.

(6) اليماني، إشارة التعيين، ص236، والذهبي، تاريخ الإسلام، ج289/49–290، سير أعلام النبلاء، ص2827، وابن شاكر، فوات الوفيات، ج110/3، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج166/22، والفيروزآبادي، البلغة، ص219، والزركلي، الأعلام، ج27/5.

(7) الغبريني، عنوان الدراية، ص318.

شعره:

من البسيط:

لَمَّـــا تَدَنَّسْـــتُ بِـــالتَّفْرِيطِ فِـــي كِبَـــرِي وَصِرْتُ مُغْرَى بِشُرْبِ الـــرَّاحِ واللَّعَـــسِ

رَأَيْتُ أَنَّ خِضَـــابَ الشَّـــيبِ أَسْـــتَرُ لِـــي إِنَّ البَيَـــاضَ قَلِيْـــلُ الحَمْـــلِ للـــدَّنَسِ[1]

مذهبه في النحو[2]:

ذكر شوقي ضيف أنّ ابن عصفور له آراء كثيرة وردت في كتب النحاة، وهذه الآراء لا يتحيز فيها بشكل كامل لمدرسة بعينها، أو شخص بعينه، فمنها ما يقف فيه مع سيبويه والبصريين، ومنها ما يقف فيه مع الكوفيين، ومنها ما يقف فيه مع البغداديين، ومنها ما يستقل به، ومن خلال دراستي توصلت إلى ما توصل إليه شوقي ضيف، حيث كان ابن عصفور موضوعيًّا غير متحيِّز لمذهب بعينه، كما وجد الباحث بعض الآراء التي استقل بها ابن عصفور.

وفاته:

اختلف مؤلفو كتب التراجم في تحديد سنة وفاته، فمنهم من قال: تُوفِّى سنة تسع وخمسين وستمائة[3]، ومنهم من قال: تُوفِّى سنة ثلاث وستين وستمائة[4]، ومنهم من قال: تُوفِّى سنة تسع وستين وستمائة[5]، ومنهم من قال: تُوفِّى –رحمه الله– في عشر السبعين وستمائة، دون أن يذكر بالتحديد السنة[6]. صحيح أن المؤلفين مختلفون، في تحديد سنة الوفاة، لكنهم متفقون في مكان وفاته، حيث ذكروا أنه تُوفّى بتونس.

---

(1) اليماني، إشارة التعيين، ص 237، والذهبي، تاريخ الإسلام ج290/49، وابن الوردي، تاريخ ابن الودري، ج214/2، وابن شاكر، فوات الوفيات، ج110/3، البيت الأول عنده :

"لَمَّا تَدَنَّسْتُ بِالتَّخْلِيْطِ فِي كِبَرِي *** وَصِرْتُ مُغْرَى بِرَشْفِ الرَّاحِ واللَّعَسِ"

والصفدي، الوافي بالوفيات ج166/22، والسيوطي، بغية الوعاة 210/2.

(2) انظر: ضيف، المدارس النحوية 306–307.

(3) الأوسي، الذيل والتكملة، ج349/3.

(4) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج366/5، وكحالة، معجم المؤلفين، ج251/7.

(5) اليماني، إشارة التعيين، ص237، والذهبي، سير أعلام النبلاء، ص2827، والعبر في خبر عن غبر، ج292/5، وابن شاكر، فوات الوفيات، ج110/3، والفيروزآبادي، البلغة، ص219، و وابن العماد، شذرات الذهب، ج576/7، البغدادي، هدية العارفين، ج212/1، والزركلي، الأعلام، ج27/5،.

(6) انظر: ابن بشكوال، كتاب الصلة، ومعه الغرناطي، كتاب صلة الصلة، ج305/3، والغبريني، عنوان الدراية، ص319، والسملالي، الإعلام، ج136/9.

المبحث الثاني:
ترجمة الشيخ خالد الأزهري

اسمه ولقبه[1]:

هو زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الجرجاوي الأزهري الشافعي النحوي، ويعرف بالوقاد.

وقيل: هو أبو الفضل خالد بن عبد الله الأزهري[2]، وقيل: هو أبو الوليد زين الدين الشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي الأزهري الشافعي[3]. من الملاحظ أن أصحاب التراجم مختلفون في كنية الشيخ خالد الأزهري؛ فمنهم من يقول: كنيته أبو الفضل، ومنهم من يقول: كنيته أبو الوليد.

مولده ونشأته العلمية[4]:

وُلِد الشيخ الأزهري في سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة بجرجة من الصعيد، ثم انتقل إلى القاهرة وهو طفل مع أبويه؛ فقرأ القرآن، والعمدة، ومختصر أبي شجاع، ثم التحق بالأزهر فقرأ فيه المنهاج، وقرأ في العربية على يعيش المغربي، وداود المالكي، والسنهوري، وأخذ عنه ابن الحاجب، ولازم الأمين الأقصرائي في العضد وحاشيته، والتقى الحصني في المعاني البيان، والمنطق والأصول، والصرف، والعربية، وداوم تقسيم العبادي سنين، وأخذ قليلًا عن الشمني، وأخذ الفرائض والحساب عن السيد علي تلميذ ابن المجدي، وانتفع الطلبة، ولازم تغري بردي القادري؛ فقرره في مسجد بخان الخليلي.

وكان الأزهري من أعاظم أدباء المتأخرين، وأفاخم فضلاء المتبحرين، وكان عذب اللسان، صافي القريحة، مستقيم السليقة، كثير التتبع والتطلع[5].

---

(1) السخاوي، الضوء اللامع، ج171/3، والغزي، الكواكب السائرة، ج190/1، وابن العماد، شذرات الذهب ج38/10، والزركلي، الأعلام، ج297/2،وكحالة، معجم المؤلفين، ج96/4.

(2) الخوانساري، روضات الجنات، ج278/3.

(3) سركيس، معجم المطبوعات، ج811/1.

(4) انظر: السخاوي، الضوء اللامع، ج171/3-172.

(5) انظر: الخوانساري، روضات الجنات، ج278/2.

شيوخه:

أخذ الشيخ الأزهري عن كثير من الشيوخ، وهم:

1- إبراهيم العجلوني[1].

2- الأمين الأقصرائي، لازمه الأزهري في العضد وحاشيته[2].

3- تغري بردي القادري[3].

4- التقي الحصني، لازمه في المعاني، والبيان، والمنطق، والأصول، والصرف، والعربية[4].

5- الجوجري[5].

---

(1) السخاوي، الضوء اللامع، ج172/3.

إبراهيم العجلوني: هو إبراهيم بن أحمد بن حسن بن أحمد محمد بن أحمد برهان الدين العجلوني، ثم المقدسي الشافعي، نزيل القاهرة، كان يجتمع بالزين ماهر أحد علماء القدس، وقرأ عليه الحاوي الصغير في التقسيم، وقرأ ألفية النحو على أبي علي الناصري المؤدب، تُوفَّى سنة خمس وثمانين وثمانمائة بحارة بهاء الدين. انظر: المرجع السابق، ج1/11-12.

(2) المرجع السابق، ج172/3.

الأمين الأقصرائي: أبو زكريا يحيى بن محمد بن إبراهيم بن أحمد، والأقصرائي نسبة لأقصرا إحدى مدن الروم، وُلِد سنة سبع وسبعين وسبعمائة، نشأ بالقاهرة، وحفظ القرآن، والمنظومة، والمنظومة، والكنز، والمنار، والحاجبية، وتُوفَّى سنة ثمانين وثمانمائة. انظر: المرجع السابق ج10/243-240.

(3) المرجع السابق، ج172/3.

هو تغري بردي القادري الظاهري الحنفي الخازنداري، وُلِد سنة ثلاثين وثمانمائة، اشتغل بالعلم، وحفظ القرآن، وحضر دروس الأمين الأقصرائي. انظر: المرجع السابق، ج30/3.

(4) المرجع السابق، ج172/3.

التقي الحصني: هو أبو بكر بن محمد بن شاذي، التقي الحصني الشافعي نزيل القاهرة، وُلِد سنة خمس عشرة وثمانمائة بمدينة حصن، حفظ القرآن، والشاطبية، والحاوي، والشافية، والكافية، وتمام عشرة كتب على ما كان يخبر، وتُوفَّى عام واحد وثمانين وثمانمائة. انظر: المرجع السابق، ج11/76-77.

(5) المرجع السابق 172/3.

الجوجري: هو محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري ثم القاهري الشافعي، وُلِد سنة إحدى وعشرين وثمانمائة، أخذ النحو عن الحناوي والشهاب السخاوي وأبي القسم النويري، وتُوفَّى سنة تسع وثمانين وثمانمائة. انظر: المرجع السابق، ج8/123،126.

6- داود المالكي، قرأ عليه في العربية[1].

7- الزين الأبناسي[2].

8- الزين الماردانى[3] .

9- السخاوي[4].

10- السنهوري، قرأ عليه في العربية[5].

11- السيد علي، أخذ عنه الفرائض والحساب[6].

12- الشمني[7].

---

(1) السخاوي، الضوء اللامع ، ج171/3.

داود المالكي: هو أبو الجود داود بن سلميان بن حسن بن عبيد الله القاهري المالكي البرهاني، وُلِد عام اثنين وتسعين وسبعمائة ببنب من الغربية بالقرب من جزيرة بني نصر، حفظ القرآن، والعمدة، والرسالة، والمختصر الفرعي، وألفية ابن مالك، واشتغل في الفقه والفرائض والعربية، وتُوفَّى عام ثلاثة وستين وثمانمائة. انظر: المرجع السابق، ج211/3-212.

(2) المرجع السابق، ج172/3.

الزين الأبناسي: هو عبد الرحيم بن إبراهيم بن حجاج بن محرز الدين بن برهان، الأبناسي القاهري الشافعي، وُلِد عام تسعة وعشرين وثمانمائة بالقاهرة، حفظ القرآن، والعمدة، والمنهاج الفرعي، وألفية النحو، وتُوفَّى عام واحد وتسعين وثمانمائة. انظر: المرجع السابق، ج164/4-166.

(3) المرجع السابق، ج172/3.

(4) المرجع السابق، ج172/3.

السخاوي: هو شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر، وُلِد سنة إحدى وثلاثين وثمانمائة، حفظ القرآن، وعمدة الأحكام، والتنبيه، والمنهاج، وألفية ابن مالك، وألفية العراقي وغير ذلك، وصنف الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، وتُوفَّى سنة اثنتين وتسعمائة. انظر: ابن العماد، شذرات الذهب ج23/10-24.

(5) السخاوي، الضوء اللامع، ج171/3.

السنهوري: هو علي بن عبد الله بن نور الدين، أبو الحسن النطوبسي ثم السنهوري ثم القاهري، وُلِد عام أربعة عشر وثمانمائة بنطوبس، حفظ القرأن، والشاطبيتين، وألفية ابن مالك، وابن الحاجب الأصلي، وشرحه للعضد والرسالة، وابن الحاجب الفرعي إلا كراسين من آخره، وتُوفَّى عام تسعة وثمانين وثمانمائة. انظر: المرجع السابق، ج251/5-249.

(6) المرجع السابق، ج172/3.

(7) المرجع نفسه، ج172/3. الشمني: هو أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي بن حسن بن علي، وُلِد بالقاهرة سنة إحدى وثمانمائة، أخذ العربية عن الصنهاجي وغيره، وتُوفَّى عام اثنين وسبعين وثمانمائة. انظر: المرجع السابق، ج174/2،175،178.

13- الشهاب السجيني[1].

14- العبادي، داوم تقسيمه سنين[2].

15- المقسي[3].

16- المناوي[4].

17- يعيش المغربي، قرأ عليه في العربية[5].

تلاميذه:

1- أحمد بن يونس الشلبي[6].

---

(1) السخاوي، الضوء اللامع، ج172/3.

الشهاب السجيني: هو أحمد بن عبيد الله بن محمد بن أحمد بن عبد العال، القاهري الأزهري الشافعي، وُلِد سنة ست عشرة وثمانمائة، قرأ القرآن، وحفظ ألفية ابن مالك وشذور الذهب، وتُوفِّى سنة خمس وثمانين وثمانمائة. انظر: المرجع السابق، ج376/1-377.

(2) المرجع السابق، ج172/3.

العبادي: هو عمر بن حسين بن حسن، القاهري الأزهري الشافعي، وُلِد سنة أربع وثمانمائة بمنية عباد، حفظ القرآن، والعمدة، وألفية الحديث، والمنهاج الفرعي والأصلي، وجمع الجوامع، وألفية النحو، والتسهيل، ولامية الأفعال، وتُوفِّى سنة خمس وثمانين وثمانمائة. انظر: المرجع السابق ج81/6-83.

(3) المرجع السابق، ج172/3.

المقسي: هو عثمان بن عبد الله بن عثمان بن عفان القاهري المقسي الشافعي، وُلِد عام ثمانية عشر وثمانمائة بمنية فضالة، حفظ القرآن، والعمدة، والتنبيه، والمنهاج الأصلي، وألفية النحو، وتُوفِّى عام سبعة وسبعين وثمانمائة. انظر: المرجع السابق، ج131/5-133.

(4) المرجع السابق، ج172/3.

المناوي: هو يحيى بن محمد بن محمد بن أحمد بن مخلوف، المناوي القاهري الشافعي، وُلِد عام ثمانية وتسعين وسبعمائة، نشأ بالقاهرة، وحفظ القرآن، والعمدة، والتنبيه، والملحة، والمنهاج الأصلي، وألفيتي الحديث والنحو، وتُوفِّى عام واحد وسبعين وثمانمائة. انظر: المرجع السابق ج254/10-256.

(5) المرجع السابق، ج171/3. يعيش المغربي المالكي: كان مقيمًا بسطح القاهرة، تُوفِّى عام أربعة وستين وثمانمائة: وكان عالمًا خيرًا. انظر: المرجع السابق، ج287/10.

(6) أحمد بن يونس: هو الشيخ الإمام، العلامة، المحقق، المدقق شهاب الدين المصري الحنفي، المعروف بابن الشلبي، كان رفيقًا للشيخ خالد في النحو، وله حاشية على شرح الزيلعي، والفتاوي، والدرر الفرائد، تُوفِّى سنة سبع وأربعين وتسعمائة. انظر: الغزي، الكواكب السائرة، ج116/2، وابن العماد، شذرات الذهب ج382/10، والزركلي، الأعلام، ج276/1.

2- أحمد القسطلاني[1].

3- خضر المالكي، أخذ العربية عن الشيخ خالد الأزهري[2].

4- الزين القاهري[3].

5- عبد القادر الدمشقي[4].

6- عبد الكريم بن فُخيرة[5].

7- عطية الضرير، أخذ عنه العربية[6].

8- علي الجارحي[7].

---

(1) أحمد القسطلاني: هو أحمد بن محمد بن أبي بكر، القسطلاني الأصل، المصري الشافعي، وُلِد عام واحد وخمسين وثمانمائة، حفظ القرآن والشاطبيتين، ونصف الطيبة الجزرية، والوردية في النحو، وتلا بالقراءات السبع لجزء من أول البقرة على الشيخ خالد الأزهري، وأخذ عنه القراءات، وتُوفِّى سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة، انظر: السخاوي، الضوء اللامع، ج103/2، والغزي، الكواكب السائرة، ج128/1-129، والزركلي، الأعلام، ج232/1.

(2) انظر: ترجمة علي السنفي، الغزي، الكواكب السائرة، ج173/3.

(3) الزين القاهري: هو أبو بكر بن رجب بن رمضان بن أبي بكر، وُلِد سنة تسع وعشرين وثمانمائة، وأخذ العربية عن خالد الوقاد، وأخذ عن السخاوي شرح الألفية، وتُوفِّى بالطاعون سنة سبع وتسعين وثمانمائة. انظر: السخاوي، الضوء اللامع ج31/11-32.

(4) عبد القادر الدمشقي: هو عبد القادر بن أحمد بن إسماعيل الدمشقي الشافعي، نزيل الباسطية من القاهرة، ويُعرف بالمؤذن، وُلِد ونشأ؛ فحفظ القرآن، واشتغل في النحو والصرف، وتردد لفضلاء الوقت، كالأبناسي، والبكري، والكمال بن أبي الشريف، وخالد الوقاد، والسيوطي، ولازم السخاوي في شرح الألفية والبخاري وغيرهما. انظر: المرجع السابق، ج261/4-262.

(5) عبد الكريم بن فُخيرة: هو عبد الكريم بن عبد الرازق بن عبد الكريم بن فخر الدين بن فُخيرة، تصغير جدهم، اشتغل في النحو عند الزين خالد الوقاد، وقرأ على السخاوي في البخاري. انظر: الضوء اللامع، ج313/4.

(6) انظر: ترجمة علي السنفي، الغزي، الكواكب السائرة، ج173/3.

(7) علي الجارحي: هو علي بن عبد المحسن بن علي بن عمر بن محمد الإخطابي ثم الجارحي القاهري الشافعي، وُلِد سنة خمسين وثمانمائة، حفظ القرآن، والمنهاج، والشاطبيتين، والألفيتين، وجمع الجوامع، وقرأ التوضيح وغيره على خالد الوقاد. انظر: السخاوي، الضوء اللامع، ج256/5.

9- علي الداراني[1].

10- عمر السكندري[2].

11- محمد بن أبي الحجاج[3].

12- محمد بن هلال النحوي[4].

13- محمد المخلصي[5].

14- نور الدين الأزهري[6].

15- نور الدين اللقاني، أخذ عنه العربية[7].

---

(1) علي الداراني: هو علي بن ياسين بن محمد، الداراني الأصل الطرابلسي المولد الحنفي نزيل القاهرة، حفظ القرآن، وأخذ الصرف عن البدر خطيب الفخرية، وتميز في الفقه والعربية، ولازم خالد الوقاد في المغني والتلخيص. انظر: السخاوي، الضوء اللامع، ج6/49-50.

(2) عمر السكندري: هو عمر بن سلامة بن عمر بن أحمد السكندري، لازم الاشتغال عند عبد الحق، وخالد الوقاد، وقرأ على الشمس البامي وابن قاسم، مات قبل إكمال العشرين سنة تسع وثمانين وثمانمائة. انظر: المرجع السابق، ج6/90.

(3) محمد بن أبي الحجاج: هو محمد بن يوسف بن محمد بن يوسف، الأسيوطي الأصل القاهري الشافعي، وُلِد سنة إحدى وخمسين بالقاهرة ونشأ بها، حفظ القرآن، والبهجة، وألفية النحو وغيرها، وأخذ النحو عن خالد الوقاد. انظر: المرجع السابق، ج7/216.

(4) محمد بن هلال النحوي: محمد بن علي، الشيخ الفاضل، شمس الدين النحوي الشافعي، لازم الشيخ الأزهري في العربية مدة طويلة إلى أن مات الشيخ الأزهري، ومن مؤلفاته: حاشية على تفسير القاضي البيضاوي، وشرح على تصريف الزمجاني، وتُوفِّى سنة ثلاث وثلاثين وتسعمائة. انظر: الغزي، الكواكب السائرة، ج1/68-69، ابن العماد، شذرات الذهب ج10/277-278، والزركلي، الأعلام، ج6/290.

(5) محمد المخلصي: هو محمد بن أحمد بن عبد الله القاهري الشافعي، وُلِد سنة خمس وخمسين وثمانمائة بالقاهرة، حفظ القرآن، والشاطبية، والعمدة، والمنهاجين الفرعي والأصلي، وألفية النحو، ومن شيوخه في العربية خالد الوقاد، وتُوفِّى سنة تسع وتسعين وثمانمائة. انظر: السخاوي، الضوء اللامع، ج6/324-325.

(6) نور الدين الأزهري: هو علي بن محمد بن علي بن محمد الأزهري الشافعي، وُلِد سنة خمس وخمسين وثمانمائة، قطن الأزهر، وحفظ القرآن، ومختصر أبي شجاع والشاطبية، واشتغل بالفقه والعربية، ومن شيوخه: الزين الأبناسي، وخالد الوقاد. انظر: السخاوي، الضوء اللامع، ج5/325-326.

(7) انظر: ترجمة علي السنفي، الغزي، الكواكب السائرة، ج3/173.

مؤلفاته:

أ- مؤلفاته النحوية:

1- إعراب الآجرومية – مخطوط[1].

2- إعراب الكافية، وهو إعراب لكافية ابن الحاجب – مخطوط[2].

3- الألغاز النحوية – مطبوع في مصر 1281هـ[3].

4- التصريح بمضمون التوضيح، وهو شرح على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، وهو مطبوع في بيروت، دار الكتب العلمية، تحقيق: محمد السود.

5- تمرين الطلاب في صناعة الإعراب، وهو إعراب لألفية ابن مالك، طُبِع في بيروت، المكتبة العصرية، راجَعَه: عزيز إيغزير.

6- شرح الآجرومية، طُبِع في الكويت، دار الظاهرية، تحقيق: حايف النبهان.

7- شرح الأزهرية، هو شرح للمقدمة الأزهرية، طُبِع في القاهرة، المطبعة الكبرى ببولاق.

8- شرح العوامل المائة، وهو شرح على العوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني، طُبِع في القاهرة، دار المعارف، تحقيق: د. البدراوي زهران.

9- المقدمة الأزهرية في علم العربية – مطبوع[4].

10- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، وهو شرح على كتاب قواعد الإعراب لابن هشام، طُبِع في بيروت، مؤسسة الرسالة، تحقيق: د. عبد الكريم مجاهد.

11- موصل النبيل إلى نحو التسهيل، وهو شرح على كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، رسالة دكتوراه، تحقيق: د. ثريا إسماعيل، إشراف الدكتور عبد الفتاح إبراهيم، 1998م، السعودية، جامعة أم القرى.

---

(1) حاجي خليفة، كشف الظنون، ج1797/2، وحمصي، فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية، ج18/2.

(2) حمصي، فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية، ج45/2.

(3) سركيس، معجم المطبوعات العربية، ج812/1، والزركلي، الأعلام، ج297/2.

(4) ابن العماد، شذرات الذهب ج39/10، والبغدادي، هدية العارفين، ج344/1، وسركيس، معجم المطبوعات العربية، ج812/1، والزركلي، الأعلام، ج297/2، وكحالة، معجم المؤلفين، ج96/4.

ب- مؤلفاته غير النحوية:

1- تفسير آية ﴿ **لَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ** ﴾ [الواقعة:75][1].

2- الثمار اليوانع على جمع الجوامع، وهو شرح لكتاب جمع الجوامع في أصول الفقه للسبكي، طُبِع في المملكة المغربية، تحقيق: محمد اليعقوبي.

3- الزبدة في شرح البردة، وهو شرح لقصيدة البردة للبوصيري – مطبوع[2].

4- الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزريّة، وهو في علم التجويد، مطبوع، حققه: محمد بركات.

وفاته[3]:

تُوفِّى الشيخ خالد الأزهري بعد تأديته مناسك الحج، ووصوله إلى بركة الحاج خارج القاهرة، في الرابع عشر من شهر محرم سنة خمس وتسعمائة.

منهجه في كتابه موصل النبيل إلى نحو التسهيل[4]:

هو شرح لكتاب ابن مالك "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" ويُعرف بالتسهيل، وقد اعتمد في شرحه على الإيضاح والتسهيل، وجاء شرحه مشتملًا على حل الألفاظ والتمثيل، خاليًا عن الحشو والتطويل، ممزوجًا لمبانيه، مطابقًا بين ألفاظه ومعانيه، حيث كان الأزهري يقدم الأمثلة للقواعد النحوية، كما كان ينتهج منهج الدمج بين متن التسهيل وشرحه، حتى أصبح متن التسهيل وشرح الأزهري كالنسق الواحد، وكان أيضًا يستشهد بشواهد متنوعة من القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر، وأقوال العرب.

---

(1) البغدادي، هدية العارفين، ج344/1.

(2) الغزي، الكواكب السائرة، ج190/1، وابن العماد، شذرات الذهب ج39/10، البغدادي، هدية العارفين، ج344/1، والزركلي، الأعلام، ج297/2، وكحالة، معجم المؤلفين، ج96/4.

(3) انظر: الغزي، الكواكب السائرة، ج190/1، وابن العماد، شذرات الذهب ج39/10، والبغدادي، هدية العارفين، ج344/1، وكحالة، معجم المؤلفين، ج96/4.

(4) انظر: الشيخ خالد، موصل النبيل، ج1/1.

الفصـــــل الأول:
آرَاءُ ابْنِ عُصْفُورٍ النَّحْوِيَّةُ وَالصَّرْفِيَّةُ
فِي كِتَابِ مُوَصِّلِ النَّبِيلِ

المبحث الأول:

مسائله في مقدمات النحو

﴿ بابُ إعرابِ المثنّى والمجموعِ على حَدِّه ﴾

1. القول في فتح نون التَّثنية

قال الشيخ خالد الأزهري[1]: "وقوله (تليهما) يعني الألف والياء (نون مكسورة) في الرفع نحو: جاء الزيدانِ، والنصب نحو: رأيت الزيدينِ، والجر نحو: مررت بالزيدينِ. ولا يجيز البصريون غير الكسر... وقال ابن عصفور: إن فتحها مع الألف مخصوص بلغة[2] من يجعل المثنى بالألف في كل حال".

التحليل والدراسة:

ذكر ابن عصفور أن فتح نون المثنى لا يكون إلا في النصب والخفض طلبًا للتخفيف، كما ذكر أنّ فتح نون المثنى مخصوص بلغة من يجعل المثنى بالألف في كل حال، وذلك في حال النصب فقط[3]، أما الأزهري فلم يذكر رأيه.

وقال ابن يعيش[4]: "من العرب من يفتح نون التثنية في حال الجر والنصب... فيقول: مررت بالزيدَيْنَ، وضربت الزيدَيْنَ. حكى ذلك البغداديون، وأنشدوا لحميد بن ثور من الطويل:

عَلَـــى أَحْـــوَذِيَّيْنَ اسْـــتَقَلَّتْ عَشِـــيَّةً فَمَـــا هِـــيَ إِلَّـــا لَمْحَـــةٌ فَتَغِيْـــبُ[5]

" وقال السلسيلي[6]: "وقد تضم. حكى الشيباني عن العرب: هما خليلانُ، وقالت فاطمة رضي الله عنها: يا حسنانُ يا حسينانُ"

---

(1) الأزهري، موصل النبيل، 40/1-41.

(2) ذكر الكسائي أن فتح نون التثنية في حال النصب هي لغة بني زياد بن فَقْعَس، أما لفراء فذكر أنها لغة بعض بني أسد. انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، ج238/1.

(3) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص218.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، ج190/3.

(5) البيت من الطويل، لحميد بن ثور، انظر: حميد، ديوان حميد، ص55، والعيني، المقاصد النحوية ج222/1، وبلا نسبة: ابن جني، سر صناعة الأعراب، ج488/2. (أَحْوَذَيَّان) مثنى (أَحْوَذِيّ) وهو السريع الخفيف في الشيء، وأراد جناحي القطاة –أي: اليمام– يصفها بالسرعة والخفة. انظر: ابن منظور ، لسان العرب، مادة (حَوَذَ)، ج486/3.

(6) السلسيلي، شفاء العليل، ج136/1.

ويميل الباحث إلى وجوب كسر نون المثنى؛ لأن الكسر يميزها عن نون جمع المذكر السالم المفتوحة[1]، إضافة إلى ما ذكره ابن يعيش[2] من أن الكسرة الثقيلة مناسبة للألف الخفيفة، والفتحة الخفيفة مناسبة للواو الثقيلة فيعتدل الأمر.

﴿ بابُ إعرابِ المعتلِّ الأخرِ ﴾

2. إثبات الألف عند جزم الفعل المعتل الآخر

قال الشيخ خالد الأزهري[3]: "وينوب حذف هذه الأحرف الثلاثة التي هي الألف والياء والواو عن السكون في المعتل الآخر، نحو: (لمْ يخشَ)، و(لمْ يرمِ)، و(لم يغزُ). إلا في الضرورة فيُقدّر لأجلها أي لأجل الضرورة جزمها، أي: جزم الأحرف الثلاثة فتثبت على حالها من غير حذف، نحو قوله:

إِذَا العَجُـــوز غَضِـــبَتْ فَطَلِّـــق ولَـــا تَرَضَّـــاهَا ولَـــا تَمَلَّـــق[4]

خلافًا لابن عصفور في جعله جملة (ولا ترضّاها) حاليّة".

التحليل والدراسة:

يرى الأزهري أن السبب في عدم حذف حرف العلة في (ولا ترضّاها) هو الضرورة، أما ابن عصفور[5] فيرى أن السبب هو احتمال أن تكون جملة "ولا ترضّاها" خبرية في موضع حال، والتقدير: فطلّق وأنت لا ترضّاها؛ أي أنّ (لا) ليست ناهية؛ فيكون الفعل مرفوعًا لا مجزومًا.

وقال أبو البركات الأنباري[6]: "إشباع الحركات إنّما يكون في ضرورة الشعر".

---

(1) انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل ج236/1.

(2) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج190/3.

(3) الأزهري، موصل النبيل، ج35/1-36.

(4) البيت من بحر الرجز، لرؤبة بن العجاج، انظر: رؤبة، ديوان رؤبة، ص179، وابن منظور، لسان العرب، مادة (رضي)، ج324/14، والعيني، المقاصد النحوية، ج258/1، والشنقيطي، الدرر اللوامع ج71/1 وبلا نسبة: ابن جني، الخصائص، ج307/1، وابن سيده، المخصص، ج258/13. (ولا تَرَضّاهَا) أي : لا تطلب رضاها، و(تملّق) أصله : (تتملّق) فحذف إحدى التاءين.

(5) انظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج538/2.

(6) الأنباري، الإنصاف، ج31/1.

وقال أبو حيان[1]: "يجوز في الشعر تسكين ما قبل الحروف المحذوفة نحو: لَمْ يَغْزْ وَلَمْ يَرْمْ، وَلَمْ يَغْشْ، وإقرارها مع الجازم ضرورة، وقيل يجوز في الكلام".

ويميل الباحث إلى ما ذهب إليه الأزهري وهو الضرورة؛ لأن الشاعر يجوز له ما لا يجوز لغيره، ولأنّ القول بالضرورة ربَّما يكون أولى مما حكاه ابن عصفور من أنّ الجملة خبرية وأنّ الواو للحال؛ فهو مع وجاهته ربّما يكون فيه بعض التكلف، وكذلك أولى من جعل الألف للإشباع، وأنها زِيدَت بعد الجزم.

﴿ بابُ المضمرِ ﴾

3. القول في ضمائر الفصل أنها حروف

قال الشيخ خالد الأزهري[2]: "من المضمرات المسمى عند البصريين فصلًا سموه بذلك، قيل: لأنّه فصل بين المبتدأ والخبر... وقيل: لأنه فُصِل به بين الخبر والتابع، فالإتيان به يوضح كون الثاني خبرًا لا تابعًا لما قبله، وعند الكوفيين عمادًا، سموه بذلك؛ لأنه يعتمدُ عليه في الفائدة، إذ يتبين به أن الثاني ليس بتابع للأول، وإنما هو خبر... وصححه ابن عصفور أنه حرف؛ وصار هنا حرفًا، كما أن الكاف في (أكرمك) يصير حرفًا مع ذلك وأخوته".

التحليل والدراسة:

ذهب ابن عصفور[3] مذهب أكثر النحاة القائلين بأن ضمائر الفصل أو ما تُسمّى بالعماد عند الكوفيين هي (حروف)، وأنها تخلّصت للحرفية كما تخلّصت الكاف التي في (ضَرَبَك) للخطاب مع أسماء الإشارة، فهو يرى أن هذه الصيغ لو كانت أسماء؛ لكان لها موضع من الإعراب، كما ذهب الأزهري أيضًا إلى أنها حروف.

وقال الأنباري[4]: "ذهب الكوفيون إلى أن ما يُفصل به بين النعت والخبر يسمى عمادًا، وله موضع من الإعراب... وذهب البصريون إلى أنه يسمى فصلًا... ولا موضع له".

---

(1) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج2/848.

(2) الأزهري، موصل النبيل، ج1/118.

(3) ابن عصفور، الشرح الكبير، ج2/65.

(4) الأنباري، الإنصاف، ج2/706.

وقال أبو حيان[1]: "هو صيغة ضمير منفصل مرفوع، ويسميه الفراء، وأكثر الكوفيين عمادًا، وبعض الكوفيين يسميه: دِعامة، ويسميه المدنيون صفة، وأكثر النحاة يذهب إلى أنه حرف".

يتفق البصريون والكوفيون في أنّ ضمير الفصل أو العماد يبين أن الثاني خبر لا تابع للأول، ومما اختلفوا فيه، أن هذا الضمير عند البصريين لا محل له من الإعراب، أما عند الكوفيين فله محل من الإعراب. ولا أميل إلى رأي البصريين؛ لأن الضمير اسم، والأسماء –كما ذكر ابن عصفور– لها محل من الإعراب، ولا أميل أيضًا إلى رأي الكوفيين؛ لأنه "لم يُجَأْ به إلا لمعنى في غيره[2]" والذي يدل على معنى في غيره لا محل له؛ لذلك أميل إلى رأي ابن عصفور، أنّه حرف دال على معنى في غيره، لا محل له من الإعراب.

﴿ باب الموصول الاسمي والحرفي ﴾

4. "ما" المصدرية

قال الشيخ خالد الأزهري[3]: "وتُوصل ما المصدرية مطلقًا سواء كانت وقتية أو غير وقتية بجملة اسمية على رأي هو مذهب طائفة من العلماء منهم الأعلم الشنتمري، وأحد رأيي ابن عصفور، وجعلوا منه قوله:

أَحْلَامُكُم لِسِقَامِ الجَهْلِ شَافِيَةٌ كَمَا دِمَاؤكُمْ تَشْفِي مِنَ الكَلَبِ[4]

... والبيت متأول على أن "ما" كافة"

التحليل والدراسة:

الرأي الذي نسبه الشيخ الأزهري لابن عصفور لم أقف عليه في كتب ابن عصفور، أما الرأي الآخر[5]، فهو: أن "ما" المصدرية لا تدخل على جملة اسمية، وهذا الرأي موافق لرأي الأزهري؛ فقد أشار الأزهري إلى أن البيت السابق متأول على أنّ ما كافة.

---

(1) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج2/951–952.

(2) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1/245.

(3) الأزهري، موصل النبيل، ج1/168.

(4) البيت من البسيط للكميت، انظر: الكميت، ديوان الكميت، ص 19، الجاحظ، الحيوان، ج5/343، ابن رشيق، العمدة، ج2/42، ورواية عجزه (كما دماؤكم يُشفى بها الكَلَبُ).

(5) انظر: الشرح الكبير، ج2/457.

وقال ابن مالك[1]: "الحكم على "ما" هذه بالمصدرية أولى من جعلها كافة، لأنها إذا كانت مصدرية كانت هي وصلتها في موضع جر بالكاف... ولم يُصرَف شيء عما هو له ثابت، بخلاف الحكم بأن (ما) كافة".

وقال السيوطي[2]: "والجمهور منعوا ذلك، وقالوا: هي في البيت كافة. وقيل: يجوز في حال نيابتها عن ظرف زمان".

وأميل إلى جواز وصلها بجملة اسمية مطلقًا؛ فتكون مصدرية لا كافة؛ لأنها لم تَصرِف "الكاف" عن مجرورها الثابت لها، إضافة إلى "كثرة استعمالها، وعملها غير مقصورة على الوصل بالفعل، بخلاف أن وكي[3]" فيكون المصدر المؤول من "ما" وما بعدها –في البيت السابق– في محل جر بالكاف.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1/227.

(2) السيوطي، همع الهوامع، ج1/281.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1/228.

المبحث الثاني:
مسائله في المرفوعات
﴿ باب الابتداء ﴾

5. الجملة المحتاجة إلى عائد

قال الشيخ خالد الأزهري[1]: "المشهور: أن الجملة إن كانت نفس المبتدأ في المعنى، لا تحتاج إلى رابط، وإلا فلا بد لها من رابط، والروابط المتفق عليها خمسة، كما قال ابن عصفور، وهي: ضمير المبتدأ، وتكرار لفظه، والإشارة إليه، والعموم، وعطف جملة بالفاء، فيها ضمير على جملة عارية منه".

التحليل والدراسة:

يتفق النحويون على أن جملة الخبر إن لم تكن نفس المبتدأ في المعنى والمدلول؛ فإنها تحتاج إلى رابط، ويتفق الأزهري وابن عصفور[2] على أن الروابط خمسة، وهي: ضمير المبتدأ، أو تكرار لفظ المبتدأ، أو الإشارة إليه، مثل قوله تعالى: ﴿ **وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ** ﴾ [الأعراف:26]، أو عموم يدخل تحته المبتدأ، أو عطف جملة ععلى جملة أخرى بالفاء، متضمنة لضمير عائد على المبتدأ.

والشاطبي ذكر أنّ الروابط خمسة، وعنده: الضمير، واسم الإشارة، وإعادة المبتدأ بلفظه، والعموم، إعادة المبتدأ بمعناه لا بلفظه[3]. ويظهر مخالفة الشاطبي لابن عصفور في الرابط الخامس، فعند ابن عصفور: أن يقع بعد جملة الخبر جملة معطوفة بالفاء مشتملة على ضمير عائد إلى المبتدأ، أما عند الشاطبي: إعادة المبتدأ بمعناه، نحو: "زيدٌ قام أبو عبد الله".

والأشموني يذهب إلى ما ذهب إليه ابن عصفور، لكن ابن عصفور يشترط أن تكون الجملة الواقعة بعد جملة الخبر المشتملة على ضمير عائد إلى المبتدأ معطوفة بالفاء، أما الأشموني[4] فيجيز أن تكون: "إما معطوفة بالفاء، نحو: "زيد مات عمرو فورثه" أو الواو،

---

(1) الأزهري، موصل النبيل، ج223/1.

(2) انظر: ابن عصفور، المقرب، ج83/1.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1/ 631-633.

(4) انظر: الأشموني، شرح الأشموني ج258/1-260.

نحو: "زيد ماتت هند وورثها". وإما شرطًا مدولًا على جوابه بالخبر، نحو: "زيد يقوم عمرو إن قام".

ويميل الباحث إلى جواز كل الآراء السابقة، فمن الممكن أن نعامل المعنى معاملة اللفظ؛ فنعيد المبتدأ بمعناه لا بلفظه، والعطف بالواو في هذه المسألة بحسب ما ذكر هشام[1] لا يختلف عن العطف بالفاء، والشرط؛ لاشتماله على ضمير –إن قام هو– يدل على جوابه بالخبر.

6. حذف ضمير المبتدأ إن كان مفعولًا به والمبتدأ (كلّ)

قال الشيخ خالد الأزهري[2]: "وقد يحذف ضمير المبتدأ بإجماع إن كان مفعولًا به، والمبتدأ كلٌّ، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى** ﴾ [الحديد:10]، برفع (كل) في قراءة ابن عامر، أي: وعده... ونص ابن عصفور، وغيره، على شذوذ قراءة ابن عامر".

التحليل والدراسة:

ذهب الأزهري إلى جواز حذف ضمير المبتدأ إن كان الضمير مفعولًا به، والمبتدأ (كلّ)، كما في قراءة ابن عامر برفع (كل) في الآية السابقة، أما ابن عصفور[3] فذهب إلى أنه لا يجوز ذلك إلا في ضرورة لما فيه من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، حيث إن (لم أصنع) في: (كلُّه لم أصنع) مفرغ للعمل في كله ولم يعمل فيه.

وقال أبو حيان[4]: "ذهب الفراء[5] ومن وافقه من الكوفيين إلى أنه يجوز إذا كان المبتدأ اسم استفهام أو كلًّا أو كِلا أو كِلتا، وإن أدى حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه".

وقال المرادي[6]: "لا يصح فإن مذهب البصريين أنه لا يجوز".

وأميل إلى ما ذهب إليه الفراء والكوفيين وهو جواز حذف العائد إذا كان العائد مفعولًا به، والمبتدأ (كل)؛ بدليل ورود (كل) مرفوعة في الآية السابقة، أما عن ورودها مرفوعة في

(1) انظر: رأي هشام في ارتشاف الضرب ج1117/3.
(2) الأزهري، موصل النبيل ج226/1.
(3) انظر: الشرح الكبير ج350/1–351.
(4) أبو حيان، التذييل والتكميل ج43/4.
(5) انظر : الفراء، معاني القرآن ج139/1.
(6) المرادي، شرح التسهيل، ص270.

قراءة ابن عامر، ومنصوبة في غيرها من القراءات، فأميل إلى أن هذا يدل على جواز الوجهين، حيث أشار البغدادي[1] إلى أنها وردت في قراءة ابن عامر نفسها: تارة مرفوعة على أنها مبتدأ، كما في سورة الحديد، وتارة أخرى منصوبة على أنها مفعول به أول، كما في سورة النساء.

7. وجوب تقديم الخبر على (أنّ) ومعموليها إذا لم تلها (أمّا)

قال الشيخ خالد الأزهري[2]: "ويجب تقديم الخبر إن كان... الخبر مسندًا دون وجود "أما" إلى "أنَّ" المشددة وصلتها، كقوله تعالى: ﴿ **وَآيَةٌ لَّهُم أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ** ﴾ [يس:41]، إذ لو قدم لالتبست "أنَّ" المفتوحة بالمكسورة... وشرط هذه المسألة: أن يكون الخبر ملفوظًا به، فإن كان محذوفًا لم يلزم تقديره قبل "أنَّ" وصلتها، نحو: (لولا أنَّ زيدًا قائمٌ لقمت)، قاله ابن عصفور".

التحليل والدراسة:

ذهب ابن عصفور[3] إلى وجوب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ "أنَّ" ومعموليها، مثل قولك: (في علمي أنّك قائمٌ)، ووافقه الأزهري في ذلك، واشترط ألّا يكون الخبر محذوفًا، فإن كان محذوفًا لم يلزم تقديره قبل "أنَّ" ومعموليها.

وقال ابن مالك[4]: "فلو ابتدئ بأنّ وصلتها بعد أمّا لم يلزم تقديم الخبر".

وقال ابن عقيل[5]: "وما ذكره [ابن مالك] من لزوم تقديم الخبر إذا كان المبتدأ أنّ وصلتها ولم توجد أمّا شرط كما قال ابن عصفور أن يكون الخبر ملفوظا به. فإن كان محذوفًا لم يلزم تقديره قلها نحو: لولا أن زيد قائم لقمت".

وأميل إلى لزوم تقدير الخبر قبل المصدر إن كان الخبر محذوفًا، أما سبب لزوم تقديره؛ لأن كل مبتدأ –وإن جرى المسند والمسند إليه في الذكر– يحتاج إلى خبر، وأما سبب تقديره قبل المصدر؛ لأنه لو كان ملفوظًا لوجب تقديمه؛ فيُعامَل عند التقدير معاملة الملفوظ؛ فيكون التقدير: "لولا وجد قيامه" و "لولا وجد تسبيحه".

---

(1) البغدادي، خزانة الأدب، ج1/359.

(2) الأزهري، موصل النبيل، ج1/214–215.

(3) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير ج1/353.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل ج1/301.

(5) ابن عقيل، المساعد، ج1/316.

8. ما حذف خبره وجوبًا بعد واو المعية

قال الشيخ خالد الأزهري[1]: "ولا يغني (الواو) في قولك: (كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ) عن تقدير الخبر، كما ذهب إليه ابن خروف، واختاره ابن عصفور[2]، ونسبه ابن الخباز إلى الكوفيين"

التحليل والدراسة:

ذهب ابن عصفور إلى أن الكلام تام؛ لإغناء الواو، أما الأزهري فيرى أن حرف الواو لا يغني عن تقدير الخبر.

وقال الرضي[3]: "وفيه مذهبان، قال الكوفيون: وضيعته خبر المبتدأ، لأن الواو بمعنى (مع) فكأنك قلت كل رجل مع ضيعته... وقال البصريون: الخبر محذوف، أي كل رجل وضيعته مقرونان".

وقال الدماميني[4]: "إن الخبر ليس (مع) حتى إذا قامت الواو مقامه وسدت مسده يكون الحذف واجبًا، وإنما الخبر هو قولنا: (مقرونان) الذي قدره بعد المعطوف والمعطوف عليه، وليس ثم شيء يسد مسده".

وأميل إلى ما ذهب إليه البصريون والأزهري والدماميني، في أن حرف "الواو" لا يغني عن تقدير الخبر "لأن الواو –وإن كانت بمعنى مع– تكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه" [5] كما أن الفائدة تتوقف عليه، وعلى هذه يكون "الواو" حرف عطف، و"ضيعته" اسم معطوف، والخبر محذوف، وتقديره "مقرونان".

9. تعدد الخبر

قال الشيخ خالد الأزهري[6]: "وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعدًا بعطفٍ... ولا خلاف في هذا... وغير عطف، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيْدُ فَعَّالٌ لِّمَا**

(1) الأزهري، موصل النبيل، ج202/1.
(2) نسبه إليه ابن عقيل في المساعد، ج213/1.
(3) الرضي، شرح الكافية، ج326/1–325.
(4) الدماميني، تعليق الفرائد، ج30/3.
(5) الرضي، شرح الكافية، ج325/1–326.
(6) الأزهري، موصل النبيل ج238/1–239.

﴿ يُرِيْدُ ﴾ [البروج:14-16]، وهذا فيه خلاف، والصحيح جوازه، ومن منعه قدر لكل خبر غير الأول مبتدأ، أو جعل الثاني صفة للأول، والجواز اختيار سيبويه، والمنع اختيار ابن عصفور، وكثير من المغاربة".

التحليل والدراسة:

اختلف النحاة في تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير عطف، إذا لم تكن الأخبار في معنى خبر واحد، فذهب ابن عصفور[1] إلى أنه لا يجوز إلا إذا كان الخبران فصاعدًا في معنى خبر واحد، مثل: (هذا حو حامض) أي مز فإنه يجوز عنده، أما الأزهري فذهب إلى جوزاه، حتى وإن لم تكن الأخبار في معنى خبر واحد.

وقال المرادي[2]: "والصحيح جوازها بعطف وبغير عطف، خلافًا لمن منعها بغير عطف".

وقال ابن هشام[3]: "والأصح جواز تعدد الخبر، نحو (زيد شاعر كاتب) والمانعُ يدعي تقدير (هو) للثاني، أو أنه جامع للصفتين، لا الإخبار بكل منهما".

وأميل إلى جواز تعدد الخبر؛ لأن الخبر محكوم به على المبتدأ، فمثلما يجوز أن ينعت المنعوت الواحد بنعوت متعددة، فلا ضير أن نجيز الحكم على المبتدأ الواحد بأخبار متعددة.

﴿ باب الأفعال الرافعة الاسم ﴾

10. ما يلحق ب(صار) في العمل

قال الشيخ خالد الأزهري[4]: "والأصح ألا يجعل من هذا الباب (غدا) و(راح)، خلافًا للزمخشري، وأبي البقاء، والجزولي، وابن عصفور، وأما قوله ﷺ: (تغدو خماصًا، وتروح بطانًا)[5] فخماصًا، وبطانًا: حالان لا خبران، لالتزام تنكير المنصوب بعد (غدا) و(راح)".

---

(1) انظر: ابن عصفور، المقرب، ج86/1.

(2) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج491/1.

(3) ابن هشام، أوضح المسالك، ج228/1.

(4) الأزهري، موصل النبيل، ج264/1.

(5) [ابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتاب الزهد/باب التوكل واليمين، 1394/2: رقم الحديث 4164].

التحليل والدراسة:

يرى ابن عصفور[1] جواز اعتبار (غدا) و(راح) ناقصتين، وإلحاقهما ب(صار) في العمل، أما الأزهري فيرى عدم جواز إلحاقهما، حيث ذكر أن (خماصًا) و(بطانًا) حالان لا خبران.

وقال ابن أبي الربيع[2]: "جميع ما اشتهر من هذه الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، ترفع المبتدأ وتنصب الخبر... وهي: كان وأمسى وأصبح وأضحى، وظل وبات وصار وغدا وراح..."

وقال ناظر الجيش[3]: "والصحيح أنهما ليسا من الباب وإنما المنصوب بعدهما حال إذ لا يوجد إلا نكرة".

ويميل الباحث إلى عدم جواز إلحاقهما، وعلى هذا لا يعرب المنصوب بعدهما خبرًا، وإنما يعرب حالًا؛ لأن المنصوب -كما ذكر الأزهري- بعد (غدا) و(راح) ملازم للتنكير، إضافة إلى توافر شروط الحال الأخرى، فمنصوب (غدا) و(راح)، مبيِّن هئية صاحبه، جواب عن سؤال ب(كيف).

11. تقديم خبر (ليس) عليها وعلى واسمه

قال الشيخ خالد الأزهري[4]: "ولا يتقدم خبر (ليس) عليها -على الأصح- عند جمهور الكوفيين والمبرد، والزجاج، وابن السراج، والسيرافي، والجرجاني، وأكثر المتأخرين، وذهب قدماء البصريين، والفراء، وابن برهان، والزمخشري، والشلوبين، وابن عصفور، إلى الجواز، واختلف النقل عن سيبويه، فنسب إليه الجواز والمنع واستدل المجيز بقوله تعالى: ﴿ **أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ** ﴾ [هود:8]، وجه الدلالة أن (يوم) معمول خبر (ليس) وتقديم المعمول، يؤذن بتقديم العامل، وأجيب عنه بأوجه منها: أن الظرف قد يتوسع فيه".

---

(1) انظر: ابن عصفور، المقرب، ج93/1.

(2) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل ج672/2،673.

(3) ناظر الجيش، شرح التسهيل ج1108/3.

(4) الأزهري، موصل النبيل، ج267/1،268.

التحليل والدراسة:

يرى ابن عصفور[1] جواز تقدم خبر (ليس) عليها من حيث السماع بدليل الآية السابقة، أما من حيث القياس فيرى عدم جوازه، أما الأزهري فقد ذكر أن الظرف قد يتوسع فيه؛ مما يدل على عدم إجازته لتقدم خبر (ليس) عليها.

وقال ابن قيم الجوزية[2]: "ولا حجة للمجيز في قوله: ﴿ **أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ** ﴾ [هود:8] لاحتمال كون (يوم) مبتدأ، بني لإضافته إلى الفعل، أو لأن الظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره".

وذكر ابن عقيل[3] أن القائلين بجواز تقدم خبر (ليس) عليها استدلوا بالآية السابقة، وتقريره عندهم أن (مصروفًا) هو الخبر، و(يوم يأتيهم) معمول الخبر الذي تقدم على (ليس)، وإذا جاز تقدم المعمول؛ فمن باب أولى جواز تقدم العامل.

ويميل الباحث إلى عدم جواز تقدم خبر (ليس) عليها؛ بدليل ما ذكره ابن مالك[4] من أن جواز تقدم المعمول لا يؤذن بجواز تقدم العامل دائمًا بل غالبًا، فهناك مواضع يجوز فيها تقدم المعمول ولا يجوز تقدم العامل، ومثال ذلك: (لا تُهِن عمرًا) فيجوز تقدم المعمول (عمرًا لا تُهِن) ولا يجوز تقدم العامل، وكذلك: (لن أضيع حقك).

12. اقتران (إلا) بخبر (برح) وأخواتها

قال الشيخ خالد الأزهري[5]: "(ولا يفعل ذلك) أي اقتران إلا بخبر (برح) وأخواتها؛ لأن نفيها إيجاب، فلا يقال: (ما زال زيدٌ إلا عالمًا) كما لا يجوز: (كان زيد إلا عالمًا) في الخبر المثبت، وما ورد منه أي: من خبر (برح) وأخواتها مقترنًا بإلا مؤول، فمن ذلك قول ذي الرمة:

حَـــرَاجِيْجُ مَـــا تَنْفَـــكُّ إِلَّـــا مُنَاخَـــةً عَلَى الخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَـــا بَلَـــدًا قَفْـــرًا[6]

---

(1) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج1/388-389.

(2) ابن قيم، إرشاد السالك، ج1/197.

(3) انظر: ابن عقيل، شرح الألفية، ج1/278.

(4) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1/354.

(5) الأزهري، موصل النبيل، ج1/271.

(6) البيت من الطويل لذي الرمة، ذو الرمة، ديوان ذي الرمة، ص86، سيبويه، الكتاب، ج3/48، الفارسي، المسائل الحلبيات، ص273، وبلا نسبة: ابن الشجري، الأمالي، ج2/373. (حَراجيج) جمع (حُرْجوج) وهي الناقة الجسمية الطويلة على وجه الأرض، و(الخَسْف) الذُّل. انظر: ابن منظور، لسان العرب ج2/235، ج9/68.

وتأويله كما قال المصنف تبعًا لابني خروف وعصفور، أن: تنفك تامة، وهو مطاوع فكه إذا خلصه أو فصله، ومناخة: حال".

التحليل والدراسة:

يرى ابن عصفور[1] أن (إلا) لا تقترن بخبر (برح) وأخواتها؛ لأنها تبطل النفي، كقول: (زال زيدٌ قائمًا)، كما يرى أن (تنفك) في البيت السابق تامة، وذهب الأزهري إلى ما ذهب إليه ابن عصفور من جواز اقتران (إلا) بخبر (برح) وأخواتها.

وقال ابن جني[2]: "تأولوا قول ذي الرمة... أي: ما تنفك مناخة، وإلا زائدة".

وقال الإسفرائيني[3]: "والاعتذار بجعله حالًا، على الخسف خبرًا ضعيف لِما أنّ الاستثناء المفرغ قلما يجيء في الإثبات، ويقدر المستثنى منه بعده. وتقدير التمام في (تنفك) أحسن منه".

أحرف النفي مع (برح) وأخواتها تجعل النفي إيجابًا، والاستثناء المفرّغ لا يكون مع الموجب، وإنما يكون مع النفي أو ما يشبهه؛ ولهذا لا أميل إلى جعل (على خسف) خبرًا، ولأن الممتنع هو دخول أداة الاستثناء (إلا) على (ما تنفك) الناقصة، أميل إلى أن جواز تخريجه بجعل (إلا) زائدة مع بقاء (تنفك) ناقصة وخبرها (مناخة)، يعادل جواز تخرجيه بجعل (تنفك) تامة مع بقاء (إلا) أداة استثناء و(مناخة) حال؛ لأن الامتناع بأي من التخريجين يزول.

13. (لات) العاملة عمل (ليس)

قال الشيخ خالد الأزهري[4]: "وتهمل (لات) على الأصح إن وليتها (هنّا). كقوله:

حَنَّتْ نَوَارُ وَلَاتَ هَنَّا حَنَّتِ وَبَدَا الَّذِيْ كَانَتْ نَوَارُ أَجَنَّتِ[5]

---

(1) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج398/1.

(2) ابن جني، المحتسب، ج329/1.

(3) الإسفرائيني، اللباب، ص147.

(4) الأزهري، موصل النبيل، ج304/1.

(5) من الكامل، ابن يعيش، شرح المفصل، ج179/2، وذكر الشاطبي أنه لحجل بن نضلة الباهلي: الشاطبي: المقاصد الشافية، ج255/2.

قال المصنف: (لا عمل للات، في هذا وأشباهه، ولكنها مهملة، و(هنا) في موضع نصب على الظرفية، والفعل بعدها صلة ل(أن) محذوفة، و(أن) وصلتها في موضع رفع بالابتداء، والخبر (هنّا)، كأنه قال: ولات هنّا لكِ حنين، كذا قال أبو علي) وزعم الشلوبين وابن عصفور، أن (هنّا) اسم لات، وهو غير صحيح؛ لأن (هنّا) ظرف غير متصرف، فلا يخلو من معنى (في)، إلا بأن تدخل عليه (من) أو (إلى".

التحليل والدراسة:

يرى ابن عصفور[1] جواز إعمال (لات) عمل ليس إن وليتها (هنّا)، وأن (هنّا) اسم (لات)؛ فهو يجيز إعمالها في المعرفة، أما الأزهري فيرى عدم جواز إعمالها، وأن (هنّا) خبر للمبتدأ، والمصدر المؤول من (أن) المحذوفة وصلتها مبتدأ.

وقال ابن هشام[2]: "أما (لات) فإنها... تختص عن أخواتها بأمرين:

أحدهما: أنها لا تعمل إلا في ثلاث كلمات؛ وهي: (الحين) بكثرة، و(الساعة) و(الأوان) بقلة.

والثاني: أن اسمها وخبرها لا يجتمعان، والغالب أن يكون المحذوف اسمها، والمذكور خبرها، وقد يعكس".

وقال الأشموني[3]: "هذه الوجه ضعيف [إعمال لات]؛ لأن فيه إخراج (هَنّا) عن الظرفية، وهي من الظروف التي لا تتصرف؛ وفيه أيضًا إعمال (لات) في معرفة، وإنما تعمل في نكرة".

ويميل الباحث إلى عدم جواز إعمال (لات) إن وليتها (هنّا)؛ لأن (هنّا) اسم إشارة، واسم الإشارة معرفة، و(لات) لا تعمل في معرفة إلا عند القليل من النحاة، كابن عصفور[4]، كما أن (لات) لا تعمل إلا في الزمان، و(هنّا) اسم إشارة للمكان. فعلى هذا تكون (لات) مهملة، و(هنّا) اسم إشارة مبني في محل نصب ظرف مكان متعلق بالخبر المقدم المحذوف، والمصدر المؤول مبتدأ مؤخر.

---

(1) انظر: ابن عصفور، المقرب، ج105/1.

(2) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص107.

(3) الأشموني، شرح الأشموني، ج432/1.

(4) ابن عصفور، المقرب، ج105/1.

﴿باب أفعال المقاربة﴾

14. موقع أن والفعل

قال الشيخ خالد الأزهري[1]: "وليس المضارع المقرون ب(أن) خبرًا عند سيبويه؛ لأن (أن) والفعل مقدر بالمصدر، والمصدر لا يكون خبرًا عن الجثة، بل هو مفعول به منصوب على إسقاط الخافض، أو يتضمن الفعل معنى: قارب، ومذهب الجمهور –وصححه ابن عصفور– أن المقرون ب(أن) خبر، كالمجرد منها المتفق على خبريته، وأجاوبوا عن تقديره بالمصدر: بأن المصدر قد يخبر به على سبيل المبالغة، نحو: زيد عدل".

التحليل والدراسة:

أجاز ابن عصفور[2] أن يسد المصدر المؤول من –أن والفعل– مسد الخبر، وذلك بالقياس على (ظن) وأخوتها، فكما يجوز أن يسد المصدر المؤول مسد مفعولي (ظن)؛ فإنه يجوز أن يسد مسد الخبر، أما الأزهري فلم يُجِز أن يسد المصدر المؤول مسد الخبر.

وقال الفارسي[3]: "قال الله عز وجل: ﴿ **فَعَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ** ﴾ [المائدة:52] فموضع أن مع صلتها نصب". أي نصب خبر (عسى).

وقال السيوطي[4]: "زعم الكوفية: ذا أن بدلًا مما قبله. وقوم مفعولًا به. وقوم: بإسقاط الجار. وقيل: بتضمين الفعل. وقيل: رفع سَادٌّ عن الجزأين".

من الملاحظ أن تأويلات النحاة في هذه المسألة كثيرة، فمنهم من ذهب إلى أن (كاد) وأخواتها إذا اقترن خبرها ب(أن) تكون تامة، والمصدر المؤول في محل نصب على إسقاط الخافض، أو تضمين الفعل معنى فعل آخر، ومنهم من جعلها تامة والمصدر المؤول بدل اشتمال من الاسم المرفوع قبله، ومنهم من جعلها ناقصة، وأن المصدر قد يخبر به على سبيل المبالغة. وأميل إلى جواز أن يكون المصدر خبرًا عن الجثة في (كاد) وأخواتها بدون تأويل؛ لأن التأويلات السابقة فيها تكلف، والقول بالجواز من غير تأويل أيسر منها.

---

(1) الأزهري، موصل النبيل، ج1/319،320.

(2) انظر: ابن عصفور، المقرب، ج1/100.

(3) الفارسي، الإيضاح العضدي، ج1/75.

(4) السيوطي، همع الهوامع، ج2/138.

﴿باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر﴾

15. تعدي (سمع)

قال الشيخ خالد الأزهري[1]: "ما ذكره المصنف من أن (سمع) تتعدى إلى اثنين إذا علقت بعين هو مذهب الأخفش، والفارسي، وابن بابشاد، واختاره ابن الصائغ، وابن أبي الربيع، وابن عصفور في شرح الإيضاح[2]، وذهب الجمهور: إلى أن سمع لا تتعدى إلا إلى واحد، فإن وليها مسموع فذاك، وإن وليها غير مسموع، فهو المفعول أيضًا، والفعل بعده في موضع نصب على الحال على حذف مضاف تقديره: (سمعت صوت زيد) في حاله أنه يتكلم، والحال مبينة... واختار ابن عصفور هذا المذهب في شرح الجمل".

التحليل والدراسة:

لابن عصفور في تعدي سمع المعلقة بالعين رأيان: الأول: أنها تتعدى إلى مفعولين وهذا الرأي غير ثابت في كتبه، والثاني وهو ثابت في الشرح الكبير[3]: أنها تتعدى إلى واحد؛ لأن (سمع) من أفعال الحواس، وأفعال الحواس كلها متعدية إلى واحد، والفعل بعدها في محل نصب حال، أما الأزهري فلم يذكر رأيه.

وقال أبو حيان[4]: "وذهب الأخفش والفارسي إلى ما ذهب إليه المصنف... وحجة هذا المذهب أن سمع لما دخلت على غير مسموع أُتِيَ لها بمفعول ثانٍ يدل على المسموع، كما أن ظن لما دخلت على غير مظنون في المعنى أُتِيَ بعد ذلك بمفعول ثانٍ يدل على المظنون".

وقال السيوطي[5]: "والجمهور أنكروا ذلك. واحتج ابن السيد لقولهم: بأنها من أفعال الحواس، وأفعال الحواس كلها تتعدى إلى واحد".

ويميل الباحث إلى ما ذهب إليه الجمهور؛ لأنه كما ذكر ابن السيد أن أفعال الحواس -أبصرت، لمست، شممت، ذقت- لا تتعدى إلا إلى واحد، كما أن (ظن) وأخواتها يجوز

---

(1) الأزهري، موصل النبيل، ج1/403-404.

(2) لم أقف عليه في كتب ابن عصفور.

(3) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير ج1/302-303.

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل ج6/46-47.

(5) السيوطي، همع الهوامع، ج2/219.

إلغاء عملها، ولا يجوز إلغاء عمل (سمعت)، أما عن احتياجها لمسموع، فتقدير مضاف محذوف أولى؛ لأني عندما أقول (سمعت زيدًا يتكلم) فأنا لم أسمع زيدًا إنما صوته؛ وعلى هذا يكون الفعل (يتكلم) في محل نصب حال، وهذه الحال مبينة؛ لأنه قد سُمِع صوته في حال أنه يتكلم أو يقرأ أو يضحك أو يصيح.

16. من أحكام مصدر (ظن)

قال الشيخ خالد الأزهري[1]: "ويقبح تقديمه، أي: المصدر المذكور على الجملة الاسمية. قال المصنف: (لأن ناصبه فعل تدل عليه الجملة، فقبح تقديمه...) وأجاز الأخفش، وغيره التقديم، فتقول: (ظَنّكَ زيدٌ منطلقٌ)، والصحيح عند أكثر من أجاز التقديم أنه لا يجوز إعماله... وجواز الإعمال في (متى ظَنَّكَ زيدٌ ذاهبٌ) أولى منه في: (ظنك زيد ذاهب)، ولهذا أجازه ابن عصفور[2] هنا ومنعه هناك".

التحليل والدراسة:

أجاز ابن عصفور إعمال المصدر في (متى ظنك زيدًا ذاهبًا)، ومنعه في (ظنك زيد ذاهب)، ويميل الأزهري إلى رأيه، فالأُولى عنده أَولى من الثانية.

وقال ابن يعيش[3]: "إن بدأت بالمصدر، وقلت: (ظني زيدٌ ذاهبٌ اليوم)، كان الإلغاء قبيحًا ممتنعًا، كما كان في الفعل كذلك إذا قلت: (أظنُّ زيدٌ ذاهبٌ)؛ لأن تقديره تقدير الفعل".

وقال أبو حيان[4]: "من أجاز النصب في ظَنَّك زيدًا ذاهبًا كان عنده هنا أجوز[5]، فيقول: متى ظَنَّكَ زيدًا ذاهبًا؛ لأن أدوات الاستفهام طالبة للفعل، فجاز إضمار الفعل بعدها لذلك".

ويميل الباحث إلى ما ذهب إليه ابن عصفور من جواز إعمال المصدر في (متى ظنك زيدًا ذاهبًا)، لأنّ أدوات الاستفهام _كما ذُكِر_ طالبة للفعل، ومنع إعماله في (ظنك زيد ذاهب)؛ لأنه لا يوجد دليل على الفعل المحذوف في حال كان المصدر متقدمًا.

---

(1) الأزهري، موصل النبيل، ج409/1.

(2) نسبه إليه أبو حيان في ارتشاف الضرب، ج2113/4.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج330/4.

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج77/6.

(5) متى ظنك زيدًا ذاهبًا أجوز من ظنك زيدًا ذاهبًا.

17. تعلق "أرأيت" بمعنى "أخبرني"

قال الشيخ خالد الأزهري[1]: "ورفعه ممتنع بعد (أرأيت) بمعنى (أخبرني). هذا معنى قول أبي علي في التذكرة: لا تعلق (أرأيت) بمعنى أخبرني، فلا تقول: (أرأيتُ زَيْدٌ أَبُو مَنْ هُو)، لأنه بمعنى أخبرني... وينسب إلى سيبويه. واعترض بأن تعليق (أرأيت)، قد ورد كثيرًا، كقوله تعالى: ﴿ **قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ** ﴾[2] [الأنعام:40]، وانفصل ابن عصفور[3] عن الاعتراض، بأن المفعول قد حذف اختصارًا، وتقديره: أرأيتكم إن أتاكم".

التحليل والدراسة:

يرى ابن عصفور والأزهري عدم جواز تعليق "أرأيت"، كما يرى ابن عصفور أن المفعول في الآية السابقة حذف اختصارًا.

وقال أبو حيان[4]: "والذي عندي في هذه الآيات أنها تتخرج على الإعمال، وذلك أن فعل الشرط تنازع الاسم بعده، و(أَرَأَيْتَ) تنازعته، فأعمل فعل الشرط إذ هو الثاني، وأضمر في الأول منصوبًا، وحذف لأن الأفصح حذفه لا التصريح به مضمرًا، والتقدير في الآية الأولى: قل أرأيتكموه –أي: العذاب– أغيرَ الله تدعون لكشفه".

وقال المرادي[5]: "تقول: أرأيت زيدًا أبو من هو بنصب زيد، ورفعه ممتنع؛ لأن أرأيت بمعنى أخبرني، وأخبرني لا تعلق"

ويميل الباحث إلى عدم جواز تعلق "أرأيت" لأنه بمعنى أخبرني، وأخبرني لا تعلق؛ فيكون ما معناها بمثلها، وعلى هذا يكون المفعول الأول محذوف، والجملة الاستفهامية في موضع المفعول الثاني، والتقدير: "أرأيتَكُم عذابَكم أغيرَ الله تدعون لكشفه".

---

(1) الأزهري، موصل النبيل، ج413/1.

(2) في الكتاب : "قُلْ أَرَأَيْتُمْ" ولعله تصحيف من الناسخ.

(3) نسبه إليه أبو حيان، في قوله: "وقد انفصل أبو الحسن بن عصفور وغيره عما اعتُرِض به على سيبويه... بأن جعل المفعول الأول قد حُذف حَذف اختصار، وتقديره : قل أرأيتكم عذابَكم إن أتاكم". أبو حيان، التذييل والتكميل، ج96/6.

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج97/6.

(5) المرادي، شرح التسهيل، ص388.

باب "أعلم" و"أرى"

18. حذف المفعول الأول من الثلاثة

قال الشيخ خالد الأزهري[1]: "يجوز حذفه، أي: المفعول الأول، نحو: أَعْلَمْتُ دَارك طَيِّبَةً، ولا تذكر من (أعلمت)، والاقتصار عليه، أي: على الأول، نحو: (أعلمت زيدًا)، ولا تذكر ما أعلمتَ، على الأصح في المسألتين عند الجمهور، لأن الفائدة لا تُعْدَم في الاستغناء عن الأول، ولا في الاقتصار عليه. وذهب ابن خروف، وابن طاهر، وابن عصفور إلى أنه يمتنع حذفه والاقتصار عليه؛ لأن الأول في (أعلم) كالفاعل في (علم)، ونسب إلى سيبويه".

التحليل والدراسة:

لا يجوز حذف المفعول الأول، أو الاقتصار عليه عند ابن عصفور[2]، أما عند الأزهري فيجوز حذف المفعول الأول والاقتصار عليه؛ لأن الفائدة لا تُعدم في الاستغناء عنه، ولا في الاقتصار عليه.

وقال ابن السراج[3]: "والذي عندي أن المفعول الأول يجوز أن يقتصر عليه كما كان يجوز أن يقتصر على الفاعل بغير مفعول".

وقال الشلوبيني[4]: "وفي الاقتصار على المفعول الأول منها خلاف، والصحيح منعه، وأما الاقتصار على الثاني والثالث دون الأول فلا مانع يمنع منه".

وأميل إلى عدم جواز حذف الأول، وجواز الاقتصار عليه، أما السبب في عدم جواز حذفه؛ لأنه كالفاعل في "علم" فكما أن الفاعل لا يستغني عنه في "علم"، كقولك: "عَلِمَ زيدٌ" فإن المفعول الأول لا يستغنى عنه في "أَعْلَمْتُ"، كقولك: "أَعْلَمْتُ زيدًا". أما السبب في جواز الاقتصار عليه؛ فلنفس السبب السابق؛ فالفاعل في "علم" لا يجوز حذفه، ويجوز الاقتصار عليه، وكذلك المفعول الأول في "أَعْلَمْتُ" لا يجوز حذفه ويجوز الاقتصار عليه.

---

(1) الأزهري، موصل النبيل، ج424/1.

(2) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج313/1.

(3) ابن السراج، الأصول، ج285/2.

(4) الشلوبيني، التوطئة، ص207.

باب النائب عن الفاعل

19. بناء (اختار، وانقاد) للمفعول

قال الشيخ خالد الأزهري[1]: "وإن اعتلّت عين الماضي بالقلب حال كونه ثلاثيًا، نحو: (قال وباع). أو كائنًا على وزن (انفعل) نحو (انقاد) أو (افتعل)، نحو (اختار)، كسر ما قبلها أي: العين بإخلاص... أو إشمام ضم... وربما أخلص ضمًا... وذهب طائفة من متأخري المغاربة إلى أنه لا يجوز في نحو: (اختار، وانقاد) مما زاد على الثلاثة إلا اللغة الأولى، وهي إخلاص الكسر، وما اختاره المصنف من جواز اللغات الثلاث في، نحو: (اختار، وانقاد)، موافق لما نقله ابن عصفور، والأبذي، وغيرهما".

التحليل والدراسة:

يرى ابن عصفور[2] جواز اللغات الثلاث في (اختار، وانقاد) عند بنائها للمفعول، وهذه اللغات، هي: الأولى: إخلاص الضم، وذلك بضم الأول وكسر الثاني مع استثقال الكسرة من حرف العلة فتُحذف، فنقول: (انقُوْد، واخْتُور) والأصل: (انقُوِد، اختُير)، فبعد حذف الكسرة في (اختُيْر) جاءت الياء ساكنة مسبوقة بضمة؛ فقلبت (واوًا)، والثانية: إخلاص الكسر، حيث تُستثقَل الكسرة في عين الفعل؛ فتُنقَل إلى الفاء، فنقول: (اختِيْر، وانقِيْد)، والأصل (انقُوِد، اختُير)، فبعد نقل الكسرة إلى الفاء في (انقِوْد) جاءت الواو ساكنة مسبوقة بكسرة؛ فقلبت (ياء)، والثالثة: إشمام الضم، وهي كاللغة السابقة مع الإشارة إلى الضم، ولا تضبط إلا مشافهة، وقد ذهب الأزهري إلى ما ذهب إليه ابن عصفور من جواز اللغات الثلاث.

وقال أبو حيان[3]: "قال أبو الحكم بن عذرة[4]: (لغة قُوْلَ وبُوْع هي أردأ اللغات لشذوذها استعمالًا وقياسًا، وهذه اللغة الثالثة إنما تكون في الثلاثي من الأفعال، فأما الزائد على ذلك فليس فيه إلا النقل، نحو انْقِيْدَ) انتهى. فعلى هذا لا يجوز انْقُوْد ولا اختُوْرَ".

---

(1) الأزهري، موصل النبيل، ج2/448،449.

(2) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج1/542.

(3) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج6/271-272.

(4) هو الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عمر بن عبد الرحمن ابن عذرة الأنصاري الأوسي، ولد سنة اثنتين وعشرين وستمئة، أخذ عن أبي العلاء إدريس، وابن عصفور، من مؤلفاته: المفيد في أوزان الرجز والقصيد، ولإغراب في أسرار الحركات في الإعراب. انظر: السيوطي، بغية الوعاة ج1/510.

وقال السيوطي[1]: "يجوز كسر التاء والقاف وضمّهما والإشمام".

ويميل الباحث إلى جواز اللغات الثلاث، أما جواز الأولى، والثانية؛ فلأنهما "لغتان فصيحتان مقروءٌ بهما[2]" وأما جوزا الثلاثة، فلأنها "لغة فقعس ودبير وهما من فصحاء بني أسد، وهي موجودة في لغة هذيل[3]" أي أنها وإن كانت قليلة فهي مستعملة عند أقوام مشهورين بالفصاحة.

20. شرط نيابة المفعول الثاني أو الثالث

قال الشيخ خالد الأزهري[4]: "ولا تمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقًا، سواء أكان من باب (أعطى) أو (ظن) أو (أعلم)، إن أمن اللبس، ولم يكن جملة أو شبهها، تقول: (أُعْطِيَ زيدًا درهمٌ)، و(ظُنَّ زيدًا قائمٌ)... فإن خيف لبس، أو كان جملة أو شبهها، تعين نيابة الأول... خلافًا لمن أطلق المنع في باب ظن واختاره الجزولي وابن هشام الخضرواي، وفي باب أعلم واختاره الخضراوي، والأبذي وابن عصفور".

التحليل والدراسة:

يرى ابن عصفور[5] امتناع نيابة غير الأول من المفعولات في باب "أعلم"؛ لأن المفعول الأول هو فاعل في المعنى، أما الأزهري فيرى أنه لا يمتنع، سواء أكان في باب "أعطى" أو "ظن" أو "أعلم" إن أمن اللبس، ولم يكن جملة أو شبهها.

وقال ابن أبي الربيع[6]:"يجب أن ترفع الأول، وتنصب الثاني والثالث، لأن الثاني والثالث هما في الأصل مبتدأ وخبر، فكان القياس ألَّا ينصبا، وإذا نُصِبا نُصِبا بالتشبيه بالمفعولين بأعطيتُ".

وقال ابن يعيش[7]: "أما ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين فليزمه إقامة الأول مقام الفاعل إذا بني لما لم يسم فاعله، لأنه فاعل في المعنى... ولو أقمت الثاني، لتغير، ولم يُعْلَم أنه

---

(1) السيوطي، النهجة المرضية، ج246/1.
(2) ناظر الجيش، شرح التسهيل، ج1642/4.
(3) المرادي، شرح التسهيل، 416-417.
(4) الأزهري، موصل النبيل، ج445/2.
(5) انظر: ابن عصفور، المقرب، ج81/1.
(6) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل، ج973/2.
(7) ابن يعيش، شرح المفصل، ج317/4.

الفاعل في الأصل أو المفعول... ولا يجوز إقامة المفعول الثالث مقام الفاعل لما تقدم ذكره من أنه قد يكون جملة".

وأميل إلى أن الذي يمنع نيابة غير الأول هو لبس المعنى، أو كان غير الأول جملة أو شبهها، فإذا لم يكن كذلك؛ فلا مانع. أما أن الثاني والثالث أصلهما مبتدأ وخبر فليس بمانع من نيابتهما، ودليل ذلك أن المبتدأ في باب ظن ينوب عن الفاعل عند بنائه للمفعول.

﴿ باب اشتغال العامل﴾

21. استواء الرفع والنصب في (زيدٌ قام أبوه، وعمرًا كلَّمتُه)

قال الشيخ خالد الأزهري[1]: "إن ولي العاطف أو شبهه، جملة ذات وجهين، أي اسمية الصدر فعلية العجز استوى الرفع والنصب، نحو: (زيدٌ قام أبوه، وعمرًا كلَّمتُه)... خلافًا للأخفش ومن وافقه كالزيادي[2] والسيرافي في ترجيح الرفع إن لم يصلح جعل ما بعد العاطف خبرًا، نحو: (زيدٌ قام وعمرو أكرمته)، فرفع (عمرو) راجح على نصبه، لعدم اشتمال ما بعد العاطف على ضمير يعود على زيد... ونقل ابن عصفور: أن سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرًا، فليس صلاحية ما بعد العاطف للخبرية شرطًا في استواء الرفع والنصب في هذه المسألة عندهم".

التحليل والدراسة:

يرى ابن عصفور[3] استواء الرفع والنصب في (عمرو)، ولم يشترط اشتمال ما بعد العاطف على ضمير يعود على (زيد)، بدليل نصب (السماء) في قوله تعالى: ﴿ **وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ المِيزَانَ** ﴾ [الرحمن:7] مع أنه لا يوجد بها ضمير يعود على ﴿ **وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ** ﴾[الرحمن:6]، وقد وافق الأزهري رأي ابن عصفور.

---

(1) الأزهري، موصل النبيل ج2/465-467.

(2) هو إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه، كان نحويًا لغويًا راوية، قرأ كتاب سيبويه على سيبويه ولم يتمه، وروى عن الأصمعي وأبي عبيد، وكان شاعرًا ذا دعابة، مات سنة تسع وأربعين ومئتين. انظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء ج1/67، السيوطي، بغية الوعاة ج1/414.

(3) ابن عصفور، الشرح الكبير، ج1/367.

وقال ابن جني[1]: " ﴿ **والسَّمَاءُ رَفَعَهَا** ﴾ [الرحمن:7] الرفع هنا أظهر من قراءة الجماعة؛ وذلك أنه صرفه إلى الابتداء؛ لأنه عطفه على الجملة الكبيرة التي هي قوله تعالى: ﴿ **والنَّجْمُ والشَّجَرُ يَسْجُدَانِ** ﴾ [الرحمن:6] فكما أن هذه الجملة مركبة من مبتدأ وخبر، فكذلك قوله تعالى: ﴿ والسَّمَاءُ رَفَعَهَا ﴾ جملة من مبتدأ وخبر، معطوفة على قوله: ﴿ والنَّجْمُ والشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ ".

وقال أبو حيان[2]: "واستُدِل لجواز الوجهين –وإن عريت الجملة من الضمير– بورود الوجهين في قوله ﴿ **والْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ** ﴾ [يس:39]، قرأه الحرميان وأبو عمرو بالرفع، وقرأه باقي السبعة بالنصب، وهو معطوف على قوله ﴿ **وَالشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا** ﴾ [يس:38]، وليس في الجملة المعطوفة على الصغرى ضمير يعود على الشمس".

ويميل الباحث إلى استواء الوجهين، صحيح أن نصب (عمرو) في (زيدٌ قام وعمرًا كلمته) يجعل الجملة الفعلية (كلمته) لا موضع لها؛ فهي ليست خبرًا عن زيد؛ لأنها خالية من ضميره، والجملة التي لا موضع لها لا تعطف على جملة لها موضع –جملة "قام" في محل رفع خبر– وذلك لعدم تناسب المعطوف والمعطوف عليه، هذا دليل قوي، ولكن ورود القراءة بالوجهين أقوى منه؛ لذلك أميل إلى استواء الوجهين، وعلى هذا يجوز رفع (عمرو) بالعطف على الجملة الكبرى (زيدٌ قام) ونصبها بالعطف على الجملة الصغرى (قام).

---

(1) ابن جني، المحتسب، ج302/2.

(2) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج334/6.

المبحث الثالث:

مسائله في المنصوبات

﴿باب تعدي الفعل ولزومه﴾

22. عود الضمير المستتر على ما أُضِيف إليه المفعولُ به المقدم

قال الشيخ خالد الأزهري[1]: "ولا يوقع فعل مضمر متصل على مُفَسَّره الظاهر، فلا تقول: (زَيْدًا ضَرَبَ)، يعني: ضرب نفسه. بلا خلاف... وقد يوقع فعل مضمر متصل على مضاف إليه، أي: إلى مفسره الظاهر، نحو: (غُلَامَ هِنْدٍ ضَرَبَتْ)، ففاعل (ضربت) ضمير هند، وجاز هذا لأنه في تقدير: ضَرَبَتْ هِنْدٌ غلَامَها... ونقل ابن عصفور[2] جواز هذه المسألة عن البصريين... ونقل عن المبرد[3] المنع والجواز والصحيح الجواز".

التحليل والدراسة:

ذهب ابن عصفور والأزهري إلى جواز عود الضمير المستتر على ما أُضِيف إليه المفعولُ به المقدم.

وقال أبو حيان[4]: "وذكر غيره [غير المبرد] أن ذلك لا يجوز لأن المفعول فضلة، فيجوز الاستغناء عنه، وعودُ الضمير على ما اتصل به يُخرجه عن ذلك لأنه يلزم ذكر المفعول ليعود الضمير الفاعل عليه؛ وذلك مخرج له عن أصل وضعه".

وقال المرادي[5]: "الصحيح الجواز لسماعه عن العرب".

ويميل الباحث إلى جواز عود الضمير المستتر على ما أُضِيف إليه المفعولُ به المقدم؛ لأنه في تقدير: " ضَرَبَتْ هِنْدٌ غلَامَها"، فالمعنى هنا صحيح مفهوم، بخلاف: "زَيْدًا ضَرَبَ"، إضافة إلى أنه مسموع عن العرب، أما ذكره أبو حيان عن بعض النحويين من عدم الجواز؛ لأن المفعول به يجوز الاستغناء عنه، وهنا أصبح واجب الذكر، فهذا في اعتقادي

---

(1) الأزهري، موصل النبيل، ج2/485،486.

(2) نسبه إليه المرادي، شرح التسهيل، ص442.

(3) نسبه إليه ابن عقيل، المساعد، ج1/438.

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج7/42.

(5) المرادي، شرح التسهيل، ص442.

غير صحيح؛ لأن المفعول به غير واجب الذكر هنا، ويجوز الاستغناء عنه؛ لأنك لو استغنيت عنه، وقلت: " هِنْدٌ ضَرَبَتْ" لجاز.

﴿باب التنازع في العمل﴾

23. حذف المضمر المرفوع

قال الشيخ خالد الأزهري[1]: "ولا اشتراط حذفه، أي: الضمير المرفوع، خلافًا للكسائي في أنه لا يجيز هذه المسألة[2] إلا بشرط حذف الفاعل هربًا من الإضمار قبل الذكر، واستدل بأبيات منها قوله:

تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ[3]

وتأوله المانعون على أن الفاعل أضمر مفردًا يعود على الجمع... على أن ابن عصفور نقل في شرح الإيضاح عن الكسائي: أنه لا يقول بالحذف، بل يضمر مفردًا في الأحوال كلها".

الدراسة والتحليل:

ذهب ابن عصفور[4] –عند إعمال الثاني– إلى إضمار مرفوع الأول قبل الذكر وليس حذفه، و"وتعفق... وأرادها رجالٌ" جاء على إعمال الثاني، وفاعل "تعفق" مضمر فيه، وإضمار المفرد موضع الجمع عنده جائز للضرورة، وذهب الأزهري أيضًا إلى الإضمار قبل الذكر وليس الحذف.

وقال ابن مضاء[5]: "وأما أي الرأيين أحق، فرأي الكسائي... ومن الدليل على صحة مذهب الكسائي قول علقمة: [البيت السابق".

---

(1) الأزهري، موصل النبيل، ج503/2.

(2) المسألة هي : إذا أُعمِل الثاني رافعًا يجب حذف الفاعل عند الكسائي؛ هربًا من الإضمار قبل الذكر.

(3) البيت من الطويل لعلقمة الفحل، انظر: صقر، شرح ديوان علقمة، ص12، وابن سيده، المحكم، ج234/1، وابن مضاء، الرد على النحاة، ص109، العيني، المقاصد النحوية، ج1019/3، والأزهري، شرح التصريح، ج485/1. التَّعَفَّقَ : الاستتار بالشيء، والأرطى : نوع من الشجر، والكَلِيبُ : الكلابُ، والمعنى : كانوا للبقرة الوحشية بالمرصاد، فسبقتتهم وفاتت نبالهم. انظر: التبريزي، شرح اختيارات المفضل، ج1586/3.

(4) انظر : ابن عصفور، المقرب، ج251/1.

(5) ابن مضاء، الرد على النحاة، ص109.

وقال الأشموني[1]: "المعتمد ما عليه البصريون... لأن العمدة يمتنع حذفها، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء في غير الباب، نحو: رُبَّهُ رَجُلًا، وَنِعْمَ رَجُلًا".

ويميل الباحث إلى الإضمار قبل الذكر وليس الحذف؛ لأن الفاعل عمدة لا يُستغنى عنه، فالفعل مع الفاعل كالشيء الواحد، كما أرجح جواز إضمار المفرد موضع الجمع؛ بدليل البيت السابق، وعلى هذا يكون فاعل "تعفق" ضميرًا مستترًا مفردًا تقديره "هو" عائدًا على جمع "رجال".

24. آراء في "ظنني وظننت زيدًا قائمًا"

قال الشيخ خالد الأزهري[2]: "وفي المسألة إذا أعملت الأول ثلاثة مذاهب: أحدها: إضمار مقدمًا كالمرفوع نحو: ظنني وظننت زيدًا قائمًا. الثاني: إضماره مؤخرًا لأنه كالفضلة، نحو: ظنني وظننت زيدًا قائمًا إياه. الثالث: حذفه لدلالة المفَسَّر، نحو: ظَنَّني وظننتُ زيدًا قائمًا. قال ابن عصفور[3]: (وهذا أسد المذاهب، لأن الإضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدع ضرورة إليه، والحذف للاختصار في باب "ظن" قد تقدم الدليل على جوازه".

التحليل والدراسة:

إذا أعُمِل الأول في "ظنني وظننت زيدًا قائمًا" ففي معموله الثاني ثلاثة مذاهب، وهي: الأول: إضماره مقدمًا، الثاني: إضماره مؤخرًا، الثالث: حذفه حذف اختصار، ويرى ابن عصفور أن المذهب الثالث هو أصح المذاهب، أما الأزهري فذكر المذاهب الثلاثة دون ترجيح أحدها.

وقال المبرد[4]: "تقول: ظنَّني، وظننت زيدًا منطلقًا إياه. لا يكون إلا ذلك؛ لأن (ظننت) إذا تعدى إلى مفعول لم يكن من الثاني بد... ولم يجز أن تقول: إياه قبل أن تعطف؛ لأنك لا تضمر المفعول قبل ذكره. وإنما أضمرت الفاعل قبل فعله اضطرارًا؛ لأنه لا يخلو فعل من فاعل".

---

(1) الأشموني، ج322/2.

(2) الأزهري، موصل النبيل، ص498-499.

(3) ابن عصفور، الشرح الكبير، ج616/1-617.

(4) المبرد، المقتضب، ج113/3.

وقال الأشموني[1]: "وأما الحذف فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون؛ لأنه مدلول عليه بالمفسر، وهو أقوى المذاهب؛ لسلامته من الإضمار قبل الذكر ومن الفصل".

ويميل الباحث إلى أن المذهب الثالث أقوى المذاهب وهو الحذف لدلالة المفسر؛ لأن حذف الاختصار –كما ذكر– في باب "ظن" جائز، أما المذهب الأول فضعفه؛ لأنَّ المفعول ليس مع الفعل كالشيء الواحد بخلاف الفاعل المضمر، فكل فعل لا يخلو من فاعل، وأما المذهب الثاني فضعفه؛ لأنه فُصِل بين العامل والمعمول بجملة –العامل الثاني.

﴿ باب المفعول المطلق ﴾

25. ما يجوز إتباعه لما قبله من المصادر

قال الشيخ خالد الأزهري[2]: "وإتباعه، أي: المصدر المستوفي لشروط النصب[3] جائز سواء أكان مضافًا لنكرة أم لمعرفة، فتقول: (له صوتٌ صوتُ حمار، أو صوت الحمار) بالرفع في النكرة والمعرفة على الإبدال والنعت في النكرة، والإبدال فقط في المعرفة، والرفع عند ابن خروف دون النصب، وهو والنصب عند ابن عصفور[4] متكافئان".

التحليل والدراسة:

أجاز ابن عصفور والأزهري في المصدر المحذوف عامله، المستوفي لشروط النصب –نصب المفعول المطلق– نصبه، أو رفعه على الإتباع.

وقال ابن يعيش[5]: "وأما قولهم (مررتُ فإذا له صوتٌ صوتَ حمار) فهو منصوب... والنكتة في ذلك أنه يريد: مررتُ به وهو يُصوِّت، ولم يُرِدْ أن يصِفه بذلك أو يُبْدِله منه فاعرفه".

---

(1) الأشموني، شرحه، ج2/331.

(2) الأزهري، موصل النبيل، ج2/519–520.

(3) شروط نصب المصدر المحذوف عامله، هي: أن يكون المصدر مشعرًا بالحدوث، تشبيهيًا، مسبوقًا بجملة مشتملة على فعله وفاعله معنى دون لفظ، ولا يكون فيها ما يصلح للعمل في المصدر. انظر: الأزهري، موصل النبيل، ج2/518.

(4) نسبه إليه المرادي في شرح التسهيل، ص468.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، ج1/284–283.

وقال المرادي[1]: "ويجوز الرفع في المعرفة والنكرة أيضًا على أنه خبر مبتدأ محذوف"

ويميل الباحث إلى أن الوجهين متكافئان، وليس أحدهما أقوى من الآخر "لأن النصب فيه الإضمار... وفي الرفع المجاز[2]" والذي يحدد الوجه أو الإعراب المراد هو المعنى في ذهن السامع، فإذا كان التقدير "يصوِّت" يكون المصدر مفعولًا مطلقًا، وإذا كان التقدير "يخرجه" يكون المصدر حالاً، وإذا كان التقدير "هو" يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، وقد يعرب بدون إضمار، فيكون بدلًا سواء كان معرفة أو نكرة، أو يكون نعتًا إذا كان نكرة.

﴿باب المفعول المسمى ظرفًا﴾

26. التوسع في الظرف المتصرف

قال الشيخ خالد الأزهري[3]: "ويمنع من هذا التوسع على الأصح – تعدي الفعل إلى ثلاثة، فلا تقول: (اليَومَ أَعْلَمْتُه زيدًا عمرًا قائمًا)، ويجوز ذلك في اللازم نحو: (اليومَ قُمْتُه)، وفي المتعدي إلى واحد، نحو: (اليومَ ضربته زيدًا)، والمتعدي إلى اثنين نحو: (اليومَ أَعْطَيْتُه زيدًا درهمًا)، وهذا مذهب أكثر النحويين كما نقل ابن عصفور، وعلة المنع: أنه ليس له ما يشبه به؛ إذ ليس في الأفعال ما يتعدى إلى أربعة".

التحليل والدراسة:

يمنع ابن عصفور[4] التوسع في الظرف المتصرف، إذا كان الفعل متعديًا إلى ثلاثة مفاعيل، فهو لم يُجز التوسع في الظرف إلا إذا كان الفعل غير متعد، أو متعديًا إلى واحد، ووافقه الأزهري حيث منع التوسع في الظرف المتصرف إذا كان الفعل متعديًا إلى ثلاثة مفاعيل.

وقال ابن عقيل[5]: "ومذهب الأخفش جوازُه في الجميع. وهو ظاهر كلام سيبويه والمنسوب إلى الجمهور، لأن التوسع يجوز، ولا نسلم احتياجه إلى ما يشبَّه به"

---

(1) المرادي، شرح التسهيل، ص468.

(2) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج218/7.

(3) الأزهري، موصل النبيل، ج587/2–586.

(4) انظر: ابن عصفور، المقرب، ج148/1.

(5) ابن عقيل، المساعد، ج538/1.

وقال السيوطي[1]: "قيل: يمتنع الاتساع مع المتعدي إلى اثنين أيضًا، لأنه ليس له أصل يشبّه به، إذ لا يوجد ما يتعدى إلى ثلاثة بحق الأصل، والحمل إنما يكون على الأصول، لا الفروع".

ويميل الباحث إلى جواز التوسع في اللازم والمتعدي إلى واحد، وعدم جوزاه في المتعدي إلى اثنين، والمتعدي إلى ثلاثة. أما عدم جواز التوسع في المتعدي إلى ثلاثة؛ فلأنه "ليس له ما يُشبَّه به؛ إذ ليس لنا بفعل يتعدى إلى أربعة"[2] أما عدم جوازه في المتعدي إلى اثنين؛ فلأنه لا يوجد ما يتعدى إلى ثلاثة بحق الأصل؛ لأن "أعلم وأرى إنما تعديا بالنقل بالهمزة، وأما أنبأ وأخواتها فإنما تعدت بالتضمين"[3] أي: تضمينها معنى "أَعْلَم" والحمل يجب أن يكون على الأصول لا الفروع.

باب المفعول معه

27. وقوع واو المعية قبل ما لا يصلح عطفه

قال الشيخ خالد الأزهري[4]: "وقد تقع هذه الواو قبل ما لا يصلح عطفه بدليل قولهم: (استوى الماءُ والخشبةَ)، (وما زلت أسيرُ والنيلَ)، خلافًا لابن جني في زعمه: أن العرب لا تستعمل واو مع إلا في موضع يصلح أن تكون فيه عاطفة، ونقله غير المصنف عن الأخفش، والسيرافي، والشلوبين، وابن عصفور، وابن الضائع، وحكى أبو الحسن بن الباذش الإجماع على الامتناع".

التحليل والدراسة:

يرى ابن عصفور[5] أن (واو) مع لا تقع إلا في المواضع التي تصلح أن تكون فيها عاطفة على جهة الحيقة أو المجاز؛ لأن واو المعية حرف عطف في الأصل، أما الأزهري فسكت عن رأيه ولم يرجح أحد الآراء.

وقال ابن يعيش[6]: "الواو في المفعول معه من نحو (قمت وزيدًا) جارية هنا مجرى

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، ج169/3.
(2) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج93/8.
(3) ناظر الجيش، شرح التسهيل، ج2037/4.
(4) الأزهري، موصل النبيل، ج590/2-591.
(5) انظر: ابن عصفور، المقرب، ج158/1.
(6) ابن يعيش، شرح المفصل، ج439/1.

حروف العطف، والذي يدلك على ذلك أن العرب لم تستعملها قط بمعنى (مع) إلا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز".

وقال أبو حيان[1]: "فأما قولهم ما زلتُ أسيرُ والنيلَ فلامتداد النيل معه لا يَبعُد أن يُنسب إليه السير، فمن حيث لا يفارقك جزء من النيل يمكن أن ينسب إليه سائر معك".

ويميل الباحث إلى أن القول بجواز وقوع واو مع قبل ما لا يصلح عطفه أفضل من تأويل المعنى بما يجعل واو مع تصلح للعطف، كأن يُقال في: استوى الماءُ والخشبةَ أن "المعنى تساوى الماء والخشبة في العلو[2]" وليس استقام ولا ارتفع، أو يُقال في: ما زلت أسيرُ والنيلَ، أنه معطوف على المجاز من حيث أنه لا يفارقني النيل في سيري، كما لا يفارقني من سايرني، فالقول بالجواز عندي أيسر وأفضل من هذا التكلف في التأويل.

﴿باب الحال﴾

28. تعدد الحال مع اتحاد العامل واتحاد صاحبها

قال الشيخ خالد الأزهري[3]: "يجوز اتحاد عامل الحال مع تعددها، واتحاد صاحبها أو تعدده، بجمع وتفريق، مثال تعدد الحال مع اتحاد صاحبها، نحو: (جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا مُسْرِعًا)، ف(جاء) عامل صاحب الحال، و(زيد) صاحبها، وهما متحدان، والحال متعددة، وإنما جاز تعددهما، لأن لها شبهًا بالخبر، هذا هو المختار. وزعم ابن عصفور أن فعلًا واحدًا لا ينصب أكثر من حال واحدة لصاحب واحد قياسًا على الظرف، واستثني أفعل التفضيل، فإنه ينصب حالين كما ينصب ظرفين؛ لتضمنه معنى عاملين".

التحليل والدراسة:

ذهب ابن عصفور[4] إلى عدم جواز تعدد الحال مع اتحاد صاحبها، باستثناء أفعل التفضيل، فإنه كما ينصب ظرفين؛ ينصب حالين من ذي حال واحدة، نحو: (أنتَ يومَ الجمعة أحسن قائمًا منك يوم الخميس قاعدًا) أما الأزهري فيرى جواز تعدد الحال مع اتحاد العامل واتحاد صاحبها.

---

(1) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج109/8.

(2) الرضي، شرح الكافية، ج623/1.

(3) الأزهري، موصل النبيل، ج688/2.

(4) انظر: ابن عصفور، المقرب، ج155/1.

قال ناظر الجيش[1]: "تنظير ابن عصفور (جاء زيدٌ ضاحكًا مسرعًا) ب (قمت يوم الخميس يوم الجمعة) لا يليق بفضله، ولا يقبل من مثله؛ لأن وقوع قيام واحد في يوم الخميس ويوم الجمعة محال، ووقوع مجيء واحدٍ في حال ضحك وحال إسراع غير محال".

وقال السيوطي[2]: "يجوز تعدد الحال كالخبر والنعت، سواء أكان صاحب الحال واحدًا نحو: (جاء زيدٌ راكبًا مسرعًا) أم متعددًا".

ويميل الباحث إلى جواز تعدد الحال مع اتحاد صاحبها، فكما يجوز تعدد الخبر للمبتدأ، وتعدد النعت للمنعوت؛ فإنه يجوز تعدد الحال لصاحب واحد، أما قياس الحال على الظرف، فأذهب إلى ما ذهب إليه ناظر الجيش، وهو أن هذا القياس غير لائق؛ لأن القيام الواحد لا يقع في يومين، أما الضحك والإسراع فمن الممكن أن يقع في مجيء واحد.

(1) ناظر الجيش، شرح التسهيل، ج5/2313-2314.

(2) السيوطي، همع الهوامع، ج4/37.

المبحث الرابع:
مسائله في المجرورات
﴿باب حروف الجر﴾

29. معاني حرف الجر "من"

قال الشيخ خالد الأزهري[1]: "(من) لابتداء الغاية مطلقًا، زمانًا، أو مكانًا، أو غيرهما على الأصح عند الكوفيين، خلافًا لمن منع كونها لابتداء الغاية في الزمان، ونسب إلى البصريين... وللتبعيض عند الفارسي، والجمهور، وصححه ابن عصفور، وعلامتها: جواز الاستغناء عنها ببعض، نحو: ﴿ حَتَّى تُنْفِقُوْا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ [آل عمران:92] أي: بعض ما تحبون، بدليل قراءة ابن مسعود: ﴿ حَتَّى تُنْفِقُوْا بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ ﴾".

التحليل والدراسة:

ذكر ابن عصفور[2] أن (مِن) تأتي زائدة ولابتداء الغاية وللتبعيض، كما ذكر أن بعض النحويين زعموا أنها لانتهاء الغاية كـــ(إلى)، وقد أيّده الأزهري في أنّ (مِن) تأتي لابتداء الغاية والتبعيض.

وقال الزمخشري[3]: "ف(من) معناها: ابتداء الغاية، كقولك: سرت من البصرة إلى الكوفة. وكونها مُبَعِّضة في نحو: أخذت من الدراهم، ومُبيِّنة في نحو: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ [الحج:30] ومزيدة في نحو: ما جاءني من أحد، راجع إلى هذا [أي: إلى ابتداء الغاية]".

وقال المرادي[4]: "ذهب المبرد وابن السراج والأخفش الأصغر وطائفة الحذاق والسهيلي إلى أنها لا تكون إلا لابتداء الغاية، وإن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى".

ويميل الباحث إلى أن (من) قد تكون لابتداء الغاية، وقد تكون لغيرها؛ لأنها قد تكون بمعنى بعض، وقد تأتي لبيان الجنس، أو زائدة للتأكيد، أو للظرفية بمعنى "في" كقوله تعالى:

---

(1) الأزهري، موصل النبيل، ج896/3.

(2) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج484/1.

(3) الزمخشري، المفصل، ص288.

(4) المرادي، شرح التسهيل، ص696.

﴿ مَاذَا خَلَقُوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ [الأحقاف:4] أي: فيها، وقد تأتي بمعنى "عن" كقوله تعالى: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّنْ ذِكْرِ اللهِ ﴾ [الزمر:22] أي: عن ذكر الله، فهذه المعاني بعيدة عن ابتداء الغاية، وليست راجعة إليه.

30. معاني حرف الجر "إلى"

قال الشيخ خالد الأزهري[1]: "(إلى) للانتهاء مطلقًا، في الزمان، والمكان... وللمصاحبة عند الكوفيين وكثير من البصريين... وللتبيين... ولموافقة اللام... ولموافقة (في) عند بعض الكوفيين... ولموافقة (من) عند الكوفيين، كقول ابن أحمر:

تَقُــولُ وَقَــدْ عَالَيْــتُ بِــالْكُوْرِ فَوْقَهَــا أَيُسْقَى فَلَا يُرْوَى إِلَــيَّ ابْــنُ أَحْمَــرَا[2]

أي: فلا يروى مني، وخرج على تقدير، فلا يروي ظمؤه إليّ، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه فاستتر الفعل، والعامل في (إلى) (ظمأ) المحذوف، قاله ابن عصفور".

التحليل والدراسة:

يرى ابن عصفور والأزهري أن حرف الجر (إلى) لا يأتي بمعنى (من)، أما البيت السابق فَخُرِّج على تقدير مضاف محذوف (ظمأ) قام مقامه المضاف إليه، فأصبح المضاف إليه ضميرًا مستترًا للفعل، والمضاف المحذوف (ظمأ) هو العامل في (إلى).

وقال ابن عقيل[3]: "أي فلا يُروَى منِّي، وخرج على تقدير: فلا يروى ظمؤه إليّ".

وقال أبو حيان[4]: "أي: فلا يَروَى منِّي. ويتخرج على التضمين، أي: فلا يأتي إليَّ للرُّواء؛ لأنه إذا كان لا يَروَى ولا يشفي غُلَّته لم يأت إليه".

ويميل الباحث إلى أن القول بجواز تضمين حرف الجر (إلى) معنى (من)، أولى من جعل العامل في (إلى) المضاف المحذوف، الذي قام مقامه المضاف إليه، وأن هذا المضاف إليه استتر في الفعل؛ فهذا التخريج فيه تكلف وتعقيد.

---

(1) الأزهري، موصل النبيل، ج902/3-901.

(2) البيت من الطويل، لعمرو بن أحمر الباهلي، انظر: ديوانه، ص84، وابن قتيبة، أدب الكاتب، ص511، والبطليوسي، الاقتضاب، ج357/3، وابن هشام، مغني اللبيب، ج79/1. وُصِف أنه يتعب ناقته بطول السفر، فلو أنها تقدر على الكلام لقالت هذه المقالة.

(3) ابن عقيل، المساعد، ج256/2.

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج169/11.

31. آراء في وصف مجرور "رُبَّ"

قال الشيخ خالد الأزهري[1]: "ولا يلزم وصف مجرورها، نحو: (رُبَّ رجلٍ كريمٍ لَقِيتُ)، خلافًا للمبرد ومن وافقه... وفي البسيط: أنه رأي البصريين، واحتُج له بأن عاملها يحذف غالبًا، فجعل التزام الوصف كالعوض، ورُدَّ، بأن الغالب ذكره، ولا يجمع بين العوض والمعوض، والأول ظاهر مذهب سيبويه، ونص عليه الأخفش، والزجاج، والفراء، وابن طاهر، واختاره ابن عصفور، ووجه، بأن ما فيها من معنى القلة، أو الكثرة يغني عن الوصف".

التحليل والدراسة:

ذكر ابن عصفور[2] في كتابيه الشرح الكبير والمقرب أن المخفوض ب(رُبَّ) يلزمه صفة، أما الأزهري فذكر عدم لزوم وصف مجرور (رُبَّ)؛ لأنَّ ما فيها من معنى القلة أو الكثرة يغني عن الوصف.

وقال ابن السراج[3]: "واعلم: أنه لا بد للنكرة التي تعمل فيها (رُبَّ) من صفة، إما اسم وإما فعل، لا يجوز أن تقول: رُبَّ رجلٍ وتسكت حتى تقول: رُبَّ رجل صالح أو تقول: رجل يفهم ذاك".

وقال ابن يعيش[4]: "وإنما لزم المجرورَ هنا الوصفُ؛ لأن المراد التقليل، وكونُ النكرة هنا موصوفة أبلغُ في التقليل، ألا ترى أن رجلًا جوادًا أقلُّ من رجلٍ وحدَه؟ فلذلك من المعنى لزمت الصفةُ مجرورَها، ولأنهم لمّا حذفوا العامل، فكثر ذلك عنهم؛ ألزموها الصفة؛ لتكون الصفة كالعوض من حذف العامل".

ويميل الباحث إلى أن مجرور (رُبَّ) لا بد له من صفة، صحيح أن (رُبَّ) فيها معنى القلة، لكنها مع الصفة تصبح أبلغ في التقليل، كما أن الغالب حذف عامل (رُبَّ) وذلك لأنها جواب لمن يسألك: "هل لقيت رجلًا كريمًا" فتُجيبه: "رُبَّ رجلٍ كريمٍ" أي: قد لقيتُ. فعلى هذا تكون الصفة عوضًا عن العامل.

---

(1) الأزهري، موصل النبيل، ج3/926-927.

(2) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج1/503، المقرب، ج1/199.

(3) ابن السراج، الأصول، ج1/418.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، ج4/483.

32. آراء في مضي ما يتعلق ب"رُبَّ"

قال الشيخ خالد الأزهري[1]: "ولا يلزم مضي ما يتعلق به، خلافًا للمبرد، والفارسي، وهو المشهور، واختاره ابن عصفور؛ بل يكون ماضيًا، وحالاً، ومستقبلًا، إلا أن الماضي أكثر".

التحليل والدراسة:

يرى ابن عصفور[2] أن الفعل بعد (رُبَّ) يجب أن يكون ماضيًا، أما الأزهري فيرى أنه يجوز أن يكون ماضيًا، وحاضرًا، ومستقبلًا.

وقال ابن يعيش[3]: "حكم (رُبَّ) أن يكون الفعل العامل فيها ماضيًا، نحو قولك: (ربّ رجلٍ كريم قد لقيتُ)، و(ربّ رجلٍ عالم رأيتُ)؛ لأنها موضوعة للتقليل، فأولوها الماضيَ؛ لأنه قد يُحقِّق قلّتَها".

وقال ابن هشام[4]: "ومن دخولها على الفعل المستقبل قوله تعالى: ﴿ **رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا** ﴾ [الحجر:2] وقيل: هو مؤول بالماضي، على حد قوله تعالى: ﴿ **وَنُفِخَ فِي الصُّوْرِ** ﴾ [الكهف:99] وفيه تكلف؛ لاقتضائه أن الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل".

وأميل إلى جواز أن يكون العامل فيها غير ماضٍ؛ صحيح أن الماضي يحقق معنى القلة، لكن (رُبَّ) قد تأتي للكثرة، كقولك: "رُبَّ طالبٍ مجتهدٍ قد نجح" فالناجحون من المجتهدين كثيرون، كما أن عاملها ورد في الحال، ومثال ذلك قول الشاعر:

أَلَا رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّه لَكَ نَاصِحٍ وَمُؤْتَمَنٍ بِالْغَيْبِ غَيْرِ أَمِيْنِ[5]

وفي الاستقبال، كقوله تعالى: ﴿ **رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا** ﴾ [الحجر:2]، فالقول بالجواز عندي أولى من تأويله للماضي؛ لأن هذا التأويل فيه تكلف.

---

(1) الأزهري، موصل النبيل، ج3/926-927.

(2) ابن عصفور، الشرح الكبير، ج1/506.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج4/486.

(4) ابن هشام، مغني اللبيب، ج1/149.

(5) البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن همام السلولي في حماسة البحتري، ص357، وبلا نسبة: سيبويه، الكتاب، ج2/109، والمرادي، الجني الداني، ص452.

33. الجرّ ب"رُبَّ" محذوفة بعد "الفاء، والواو، وبل"

قال الشيخ خالد الأزهري[1]: "يجر ب(رُبَّ) محذوفة بعد الفاء كثيرًا، بالنسبة إلى ما بعد (بل)... والجر بعد (الواو) أكثر، منه بعد الفاء... ويجر بعد (بل) قليلًا... والجر مع التجرد من (الفاء، والواو، وبل) أقل... وليس الجر ب(بالفاء) و(بل) باتفاق من النحويين، كما حكاه ابن عصفور[2]".

التحليل والدراسة:

يرى ابن عصفور أنَّ النحويين متفقون في مسألة الجر ب(الفاء) و(بل) لنيابتهما مناب (رُبَّ)، أما الأزهري فيرى أنهم غير متفقين في هذه المسألة.

وقال أبو حيان[3]: "زعم بعض النحويين أن الخفض هو بالفاء، وب(بل) لنيابتهما مناب (رُبَّ".

وقال ابن عقيل [4]: "فمن عدَّ الفاء وبل من حروف الجر فهو واهم أو متجوز".

يتضح من الحديث السابق أن النحويين غير متفقين في مسألة الجر ب(الفاء) و(بل)، فمنهم من يرى أن هذين الحرفين بدل من (رُبَّ)، وعلى هذا يكون ما بعدهما مجرورًا بهما، ومنهم من يرى أنهما لا يمكن أن يكونا حرفي جر، وعلى هذا يكون ما بعدهما مجرورًا ب(رُبَّ) المضمرة بعد (الفاء) أو (بل)، وأميل إلى الرأي الثاني؛ وذلك بالقياس على النصب ب(أن) المضمرة، بعد (الفاء، الواو، حتى، لام الجحود... إلخ) فهذه الحروف لا تنصب الفعل بنفسها، بل تنصبها ب(أن) مضمرة دلّت عليها هذه الحروف.

باب القسم

34. آراء في الجر في التعويض

قال الشيخ خالد الأزهري[5]: "وليس الجر في التعويض بالعوض عن الحرف المحذوف، خلافًا للأخفش، ومن وافقه من المتأخرين، كابن عصفور وابن أبي الربيع، قالوا:

---

(1) الأزهري، موصل النبيل، ج3/932-933.

(2) نسبه إليه ابن عقيل، في المساعد، ج2/296، والمرادي، في شرح التسهيل، ص723.

(3) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج4/1746.

(4) ابن عقيل، المساعد، ج2/296.

(5) الأزهري، موصل النبيل، ج3/944.

لأن ذلك شبيه بتعويض الواو من الباء، والتاء من الواو، والجر بالواو والتاء بلا خلاف فكذلك هذا، والأول أصح، والفرق لائح".

التحليل والدراسة:

يرى ابن عصفور[1] أن الاسم في التعويض يُجر بالعوض؛ لأنّ العوض يجري مجرى المعوض منه، أما الأزهري فيرى أنه لا يُجر بالعوض، وإنما بحرف محذوف دل عليه العوض.

وقال ابن مالك[2]: "الأصح كون الجر بالحرف المحذوف، وإن كان لا يلفظ، كما كان النصب بعد الفاء والواو وحتى وكي الجارة ولام الجحود بأن المحذوفة وإن كانت لازمة الحذف".

وقال ابن أبي الربيع[3]: "فأما التعويض من حروف القسم فذلك في ثلاثة مواضع: أحدهما: ألف الاستفهام جعلوها عوضًا عن الخافض، فخفضوا بها فقالوا آللهِ لَأَخْرُجَنَّ... والثاني: ها التنبيه، وذلك نحو قولهم: إي هالله لتفعلَنَّ كذا... الثالث قطع ألف الوصل، فتقول: أَفَأَللهِ لتفعلنَّ كذا... ولما كانت هذه الأشياء عوِّضت من حرف القسم، وحرف القسم يخفضُ، جُعلت هذه الأشياء خافضة".

ويميل الباحث إلى أن الاسم لا يُجر بالعوض، وإنما بحرف محذوف دل عليه العوض، وذلك بالقياس –كالمسألة السابقة– على الحروف التي ينتصب بعدها الفعل بأن المضمرة، فهذه الحروف لا ينتصب بها الفعل، وإنما ينتصب بأن المضمرة، ووظيفة هذه الحروف أن تدل على أن المضمرة، كما أن وظيفة العوض أن يدل على حرف القسم المحذوف.

﴿باب الإضافة﴾

35. آراء في إضافة الصفة إلى الموصوف

قال الشيخ خالد الأزهري[4]: "وإضافة الاسم إلى الصفة[5] شبيهة بمحضة، لا محضة، وهذا اختيار المصنف... وغير المصنف يرى: أن إضافته محضة والصفة إلى الموصوف نحو قولهم: سَحْقُ عَمَامةٍ، وَجَرْدُ قطيفة، أي: عِمَامة سَحْقٌ، وقَطِيفةٌ جَرْدٌ، وقوله:

---

(1) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج531/1.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، ج200/3–201.

(3) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل، ج933/2–934.

(4) الأزهري، موصل النبيل، ج969/3–970.

(5) إضافة الاسم إلى الصفة كقوله تعالى : ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ ﴾ [يوسف:109] وذلك على تقدير موصوف محذوف، أي : ولدارُ الحياة الآخرةِ.

إِنَّـــا مُحَيُّـــوكِ يَـــا سَـــلْمَى فَحَيِّينَـــا وَإِنْ سَـــقَيْتِ كِـــرَامَ النَّـــاسِ فَاسْـــقِيْنَا[1]

أي: الناس الكرام، قال ابن عصفور، والإضافة في هذا غير محضة، وقال غيره: محضة، وقول المصنف ثالث، ولا ينقاس: لا يقال في (جاءني زيدٌ الظَّريفُ) ظريفُ زيدٍ".

التحليل والدراسة:

ذهب ابن عصفور[2] إلى أن إضافة الصفة إلى الموصوف غير محضة، ووافقه الأزهري في ذلك.

وقال أبو حيان[3]: "لا تنقاس إضافة الصفة إلى الموصوف، لو قلت: جاءني زيدٌ العاقلُ – لم يجز أن تقول: جاءني عاقلُ زيدٍ، ولو قلت: جاءني رجلٌ كريم – لم يجز أن تقول: جاءني كريم رجل".

قال ابن عقيل[4]: "وفي كتاب ابن عطية: أن قومًا من النحويين يضيفون الصفة إلى الموصوف نحو: كريم زيد".

ويميل الباحث إلى جواز إضافة الصفة إلى الموصوف، فالمعني في قولك: (الناس الكرام) ليس كالمعنى في قولك (كرام الناس)؛ وذلك أن المعنى في العبارة الثانية أبلغ في المدح من المعنى في العبارة الأولى، وهذا من نوع الإضافة إلى الجنس.

36. بناء (مثل) على الفتح عند الإضافة إلى مبني

قال الشيخ خالد الأزهري[5]: "ويجوز في رأي الأكثر من النحاة بناء ما أضيف إلى مبني من اسم ناقص الدلالة، وهو الذي لا تتم دلالته على ما يراد به إلا بما يضاف إليه، ك(غير) و(بين) و(دون)، فإنها تبنى على الفتح إذا أضيفت إلى مبني... ما لم يشبه تام الدلالة، فإنه لا يبنى إذا أضيف إلى مبني، وذلك ك(مثل) بسكون المثلثه، فإنه وإن وافق

---

(1) البيت من البسيط، نسبه المفضل إلى المرقش الأكبر، وصدره عند المفضل : (يَا ذَاتَ أَجْوَارِنَا قُوْمِي فَحَيِّينَا) انظر : المفضل، المفضليات، ص431، وابن قتيبة، عيون الأخبار، ج189/1، وابن مالك، شرح التسهيل، ج231/3.

(2) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج71/2.

(3) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج45/12.

(4) ابن عقيل، المساعد، ج334/2.

(5) الأزهري، موصل النبيل، ج996/3-997.

(غيرًا)، وما معه في أن معناه لا يتم إلا بمضاف إليه، خالفها لشبهه بتام الدلالة في التصغير، والتثنية، والجمع، والاشتقاق منه، وخالف في ذلك قوم، منهم الزمخشري وابن عصفور[1]، فأجروا (مثلًا) مجرى (غير) في جواز البناء على الفتح عند الإضافة إلى مبني".

التحليل والدراسة:

يرى ابن عصفور جواز بناء (مثل) على الفتح إذا أضيف إلى مبنى، حيث أجرى (مثل) مجرى (غير)، وأما الأزهري فيرى عدم جواز بنائه إذا أضيف إلى مبني؛ لأنه – بخلاف الحرف– يشبه تام الدلالة في التصغير، والتثنية، والجمع، والاشتقاق منه.

وقال المرادي[2]: "وأجرى قوم منهم –الزمخشري وابن عصفور– مثلًا مجرى غير في جواز البناء عند الإضافة إلى مبني، واستشهد بقراءة الحرميين والصريحين وحفص: ﴿ **إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُوْنَ** ﴾ [الذرايات:23] بفتح اللام على أنه نعت خبر إن".

وقال أبو حيان[3]: "تأول [المصنف] (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا) على أن في (حق) ضميرًا، وأصله حاقٌّ، اسم فاعل من حَقَّ يَحُقُّ... ف(مثل) حال من الضمير المستكن في (لَحَقٌّ".

ويميل الباحث إلى عدم جواز بناء (مثل) على الفتح إذا أضيفت إلى مبني؛ لأن كلمة (مثل) تختلف عن (غير) في شبهها تام الدلالة، أما الأية السابقة فيُحتمل أن يكون (حق) اسم فاعل محذوف الألف، وعلى هذا يكون (مثل) حالًا من معمول اسم الفاعل وهو الضمير المستتر.

---

(1) نسبه إليه ابن عقيل في المساعد، ج362/2.

(2) المرادي، شرح التسهيل، ص764.

(3) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج126/12.

المبحث الخامس:

مسائله في توابع النحو

﴿باب إعمال المصدر﴾

37. إعمال المصدر مضافًا، ومنونًا، ومعرفًا بأل

قال الشيخ خالد الأزهري[1]: "والمصدر إعماله مضافًا إلى غيره، كقوله تعالى: ﴿ **وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ** ﴾ [البقرة:251].، أكثر من عمله منونًا، نحو: ﴿ **أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِيْ مَسْغَبَةٍ يَتِيْمًا** ﴾ [البلد:14-15]، وإعماله منونًا، نحو: (عجبت من ضربٍ أخوك زيدًا) أكثر من إعماله مقرونًا بالألف واللام، نحو: (عجبت من الضرب زيدٌ عمرًا)، ومرجع ذلك الاستقراء... وقال ابن عصفور: المحلى بأل أقوى من إعمال المضاف في القياس".

التحليل والدراسة:

يرى ابن عصفور[2] أن إعمال المصدر المعرف بأل أقوى من إعمال المصدر المضاف من حيث القياس، أما الأزهرى يرى أن إعمال المصدر المضاف أكثر من إعمال المنون والمعرف بأل، من حيث الاستعمال.

وقال الفارسي[3]: "وأقيس الوجوه الثلاثة في الإعمال الأول [المنون] ثم المضاف. ولم أعلم شيئًا من المصادر بالألف واللام في التنزيل".

وقال ابن عقيل[4]: "وأما المصدر المحلى بأل فالمعروف أن الكوفيين يمنعون إعماله، ويجعلون ما جاء بعده من عمل لفعل مقدر[5]".

---

(1) الأزهري، موصل النبيل، ج3/887-888.

(2) لم أقف على هذا الرأي في كتب ابن عصفور، وله رأي مخالف في المقرب، حيث يقول : (وإن كان معرفًا بالألف واللام فالأحسن فيه أن لا يعمل، وقد يجوز أن يعمله عمل فعله). ابن عصفور، المقرب، ج1/130.

(3) الفارسي، الإيضاح العضدي، ج1/160.

(4) ابن عقيل، المساعد، ج2/234.

(5) أي أن التقدير في قولك : (عجبت من الضرب زيدٌ عمرًا) يضرب زيدٌ عمرًا.

ويميل الباحث إلى أن إعمال المنون أقوى من إعمال المضاف؛ لأنّ المنون أقيس من المضاف لشبهه الفعل في التنكير، أما المحلى بأل فأميل إلى أنه لا يعمل، بدليل عدم وجوده عاملًا في القرآن، أما من يرى أنه عاملًا في قوله تعالى: ﴿ **لَا يُحِبُّ اللهُ الجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ** ﴾ [النساء:148] على تقدير أن الاسم الموصول (مَن) فاعل للمصدر المعرف بأل (الجَهْر)، ف"يُحتَملُ هنا أن يكون الكلامُ قد تمَّ قبل (إلا) فيكونُ (مَن) في موضع نصب على الاستثناء[1]" من لفظ (الجهر بالسوء) وذلك على تقدير مضاف، أي: إلا جهرَ مَنْ ظُلِمَ.

باب إعمال اسم الفاعل

38. عمل اسم الفاعل الماضي دون (أل) بالنسبة إلى الفاعل

قال الشيخ خالد الأزهري[2]: "وذكر المصنف الخلاف في عمل الماضي دون (أل) بالنسبة إلى المفعول به، ولم يتعرض له بالنسبة إلى الفاعل، وفي ذلك خلاف، فقال ابن جني، والشلوبين، ومتأخر المغاربة: لا يرفع الظاهر، وذهب بعضهم إلى أنه يرفعه، وهو اختيار ابن عصفور[3]، وظاهر كلام سيبويه، وأما المضمر المستتر، فأجاز الجمهور أن يرفعه، ومنعه ابن طاهر، وابن خروف، وحكاية ابن عصفور الاتفاق على الإجازة ممنوعة[4]".

التحليل والدراسة:

يرى ابن عصفور أن اسم الفاعل الماضي المجرد من (أل) يرفع فاعلًا ظاهرًا، كما يرى أن النحويين متفقون على جواز رفعه للمضمر المستتر، أما الأزهري فيرى عدم الاتفاق على جواز رفعه للمضمر المستتر.

وقال ابن جني[5]: "وإذا كان اسم الفاعل مضيًا في المعنى لم يجز أن يعمل عمل الأفعال، لا رفعًا ولا نصبًا".

---

(1) ناظر الجيش، شرح التسهيل، ج2841/6.

(2) الأزهري، موصل النبيل، ج859/3.

(3) نسبه إليه المرادي، توضيح المسالك، ج849/3.

(4) المرجع السابق، ج849/3.

(5) ابن جني، سر صناعة الأعراب، ص643.

وقال أبو حيان[1]: "وإن كان مضمرًا، فحكى ابن عصفور: الاتفاق على أنه يرفعُهُ، وليس كما ذكر، بل مذهب الجمهور ذلك، وذهب أبو بكر بن طاهر، وابن خروف تلميذه إلى أنه لا يرفعه".

وأميل إلى عدم جواز إعمال اسم الفاعل الماضي في المعنى المجرد من (أل) لا في الرفع ولا في النصب؛ لأن من شروط عمله أن يدل على الحال أو الاستقبال، أما قوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ [الكهف:18] بنصب ذراعيه، فصحيح أن القصة ماضية، لكنها تدل على إرادة حكاية الحال، أي: يبسط ذراعيه. كما أميل إلى عدم اتفاق النحويين على جواز رفع اسم الفاعل الماضي المجرد من أل للضمير المستتر؛ لأن هذا المذهب وإن كان مذهب الجمهور فهناك من خالفه، كابن طاهر، وابن خروف.

39. جر المعطوف على مجرور اسم الفاعل

قال الشيخ خالد الأزهري[2]: "ويجر المعطوف على مجرور اسم الفاعل ذي الألف واللام إن كان المعطوف ذا ألف ولام مثله... نحو: (الطَّالبُ الفِقْهِ والنَّحْوِ)، أو كان المعطوف مضافًا إلى ذي ألف ولام مثله... نحو: (الضَّاربُ الغُلامِ وَجَارِيَةِ المَرأةِ)، أو كان المعطوف مضافًا إلى ضمير ذي ألف ولام مثله، أي: مثل مجرور ذي الألف واللام، نحو: (المُشتري النَّاقةِ وفَصِيلِهَا)، وإنما جاز ذلك، لأنه بمنزلة: وفصيل الناقة، قال:

الْوَاهِـــبُ الْمِائَـــةِ الْهِجَـــانِ وَعَبْـــدِهَا ... ... [3]

روي بجر العبد ونصبه، وحكى المصنف: أن المسائل الثلاث إجماعية، وحكى ابن عصفور عن المبرد: منع الثانية والثالثة، ورد عليه بالبيت".

التحليل والدراسة:

يرى ابن عصفور[4] أن المسائل الثلاث ليست إجماعية، فقد حكى عن المبرد منع الجر في الثانية، وهي: إذا كان المعطوف مضافًا إلى ذي ألف ولام، والثالثة: وهي إذا كان مضافًا إلى ضمير ذي ألف ولام، أما الأزهري فلم يذكر رأيه.

---

(1) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ص2272-2271.

(2) الأزهري، موصل النبيل، ج864/3.

(3) البيت من الكامل، للأعشى ميمون بن قيس، وعجزه : (عُوذًا تُزَجِّي خَلْفَهَا أَطْفَالَهَا) الأعشى، ديوانه 29، والمبرد، المقتضب، ج163/4، وابن عقيل، المساعد، ج205/2.

(4) ابن عصفور، الشرح الكبير، ج556/1.

وقال الشلوبين[1]: "وشرط أبي العباس في الحمل على اللفظ: أن يكون المعطوف يمكن وقوعه موقع المعطوف عليه، أو يكون في قوته؛ مثل هذا الضاربُ الرجلِ [و]الغلامِ، وهذا الضاربُ الرجلِ وصاحبِ الغلام، وهذا الضاربُ الرجلِ وصاحبه، لأنه في قُوة: وصاحب الرجل".

وقال ناظر الجيش[2]: "ولا حجة في البيت عند أبي العباس المبرد ومن أخذ بمذهبه؛ لأن (عبدَها) مضاف إلى الضمير العائد على المائة، والمضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام قد يُجرِه به العربُ مجرى ما أُضيفَ إلى ما فيه الألف واللام".

وأميل إلى جواز الجر في المسائل الثلاث عند المبرد، وأن هذه المسائل إجماعية، بدليل ما حكاه الشلوبين من أن المبرد يشترط إمكان وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه، أو كونه في قوته، فالأولى والثانية يصح أن يقع فيهما المعطوف موقع المعطوف عليه، والثالثة قولك: (المشتري الناقةِ وفصيلِها) في قوة قولك: (وفصيلُ الناقة)، و(الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها) في قوة قولك: (وعبدُ المائة).

40. إنابة (فِعْل، وفَعْل، و فُعْلَة، وفَعِيل) عن صيغة (مفعول)

قال الشيخ خالد الأزهري[3]: "وينوب في الدلالة لا في العمل عن مفعول بقلة فِعْل، بكسر أوله، وسكون ثانيه... وينوب عن مفعول بكثرة فَعِيل... على أن ابن عصفور قال في مقربه في آخر باب (ما لم يسم فاعله)، (واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه، حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات، حكم المبني للمفعول) انتهي، فعلى هذا يجوز: (مررت برجل ذِبْح كبشُه وجريح أبوه)، ويحتاج إلى سماع".

التحليل والدراسة:

أجاز ابن عصفور[4] إنابة (فِعْل، وفَعْل، و فُعْلَة، وفَعِيل) عن صيغة (مفعول) في الدلالة والعمل، أما الأزهري فلم يُجز إنابتها في العمل.

---

(1) الشلوبيني، التوطئة، ص262.

(2) ناظر الجيش، شرح التسهيل، ج6/2760-2761.

(3) الأزهري، موصل النبيل، ج3/866.

(4) ابن عصفور، المقرب، ج1/81.

وقال ابن مالك[1]: "وفعيل هذا مع كثرته مقصور على السماع، وجعله بعضهم مقيسًا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل كقتيل، لا فيما له فعيل بمعنى فاعل [كعليم، فإن له عالم".

وقال أبو حيان[2]: "ولا يجوز لشيء منها [فِعْل: ذِبْح، فَعْل:لَفْظ، فُعْلَة: لُقْمَة، فَعِيل: جَرِيح] أن يرفع الفاعل، فلا يقال: مررتُ برجلٍ ذِبْحٍ كبشُه، ولا: طِحْنٍ بُرُّه... لأنه جرى مجرى مفعول في المعنى لا في العمل".

ويميل الباحث إلى جواز العمل، فبما أنها صفات مشتقة تدل على الحدث، وصاحبه، كما تنوب عن المفعول في الدلالة؛ فلا مانع من نيابتها عن مفعول في المعنى، فيكون ما بعدها مرفوعًا بها.

باب التعجب

41. أَفْعَلَ التعجب بين الاسمية والفعلية

قال الشيخ خالد الأزهري[3]: "ينصب المتعجب منه مفعولًا به، وفاقًا لسيبويه والبصريين، بناء على فعلية (أَفْعَل)... خلافًا للفراء وجمهور الكوفيين بناء على اسمية (أَفْعَل)، وإلى ذلك أشار بقوله[4]: بموازن (أفعل)، بفتح العين فعلًا لا اسمًا خلافًا للكوفيين غير الكسائي، في أحد قوليه على ما يظهر، فإن ابن عصفور[5] نقل ذلك عن الكوفيين ولم يستثن الكسائي".

التحليل والدراسة:

ذكر ابن عصفور والأزهري أن من قال باسمية (أفعل) هم جمهور الكوفيين، ولم يستثنيا الكسائي.

وقال الأنباري[6]: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه اسم أنه جامد لا يتصرف، ولو كان فعلًا لوجب أن يتصرف؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال... ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنه اسم أنه يدخله التصغير، والتصغير من خصائص الاسم".

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، ج88/3.

(2) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج،362/10.

(3) الأزهري، موصل النبيل، ج809/2.

(4) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص130.

(5) ذكر ابن عصفور في الشرح الكبير هذا الرأي، ولم ينسبه للكوفيين، انظر : الشرح الكبير، ج583/1.

(6) الأنباري الإنصاف، ج126/1.

وقال أبو حيان [1]: "واستدلوا على فعليته بكونه مبنيًّا على الفتح، وبنصبه المفعول به الصريح، وليس من قبيل الأسماء التي تنصب المفعول به، وبلزوم نون الوقاية له إذا نَصب ياء المتكلم".

ويميل الباحث إلى أن (أَفْعَل) التعجب فعل لا اسم؛ لأنه مبني على الفتح، ولو كان اسمًا لكان معربًا، كما أنه ينصب مفعولًا به، وهو ليس من قبيل الأسماء التي تنصب مفعولًا به، كاسم الفاعل، واسم المفعول، إضافة إلى ذلك قبوله نون الوقاية، وهي خاصة بالأفعال، أما قول الكوفيين: إنه يدخله التصغير، فربما "لشبهه بأَفْعَل التفضيل في كون أَفْعَل التفضيل قد يكون للتعجب[2]" وأما قولهم: إن الفعل يجب أن يتصرف، فهناك أفعال جامدة، ك(ليس، وعسى).

42. بناءُ فعلي التعجب (أَفْعَلَ، أَفْعِل) من المزيد

قال الشيخ خالد الأزهري[3]: "وقد يبنيان من فعل مزيد فيه... فإن كان المزيد فيه (أفعل) قيس عليه، وفاقًا لسيبويه سواء كانت همزته للنقل، نحو: (أعطى)، أم لغيره، نحو: (أعفى)، فيقال: (ما أعطاه، وما أعفاه). وذهبت طائفة منهم الأخفش، والمازني، والمبرد، والفارسي، إلى المنع مطلقًا، وفصل آخرون بين أن تكون الهمزة للنقل فلا يجوز، وبين ألا تكون للنقل فيجوز، ونسب إلى سيبويه، وصححه ابن عصفور".

التحليل والدراسة:

يجوز عند ابن عصفور[4] التعجب من المزيد (أفعل)، بشرط ألّا تكون الهمزة للنقل، فإن كانت للنقل فلا يجوز، أما الأزهري فيجوز عنده التعجب من المزيد (أفعل) سواء كانت همزته للنقل أو لغير النقل.

وقال ابن السراج[5]: "فإن قال قائل فقد قالوا: ما أعطاه وهو من (أعطى يعطي)، وما أولاه بالخير؟ قيل: هذا على حذف الزوائد، لأن الأصل عطا يعطو إذ تناول، وأعطى غيره إذ ناوله، وكذلك ولي وأولى غيره".

---

(1) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج178/10.

(2) المرجع السابق ج179/10.

(3) الأزهري، موصل النبيل، ج823/2.

(4) انظر: ابن عصفور، المقرب، ج73/1.

(5) ابن السراج، أصول النحو، ج99/1-100.

وقال الشاطبي[1]: "وأما وجه المنع قياسًا فظاهر، لأن المانع من بناء التعجُّب من المزيد فيه، ك(انْفَعَل) و(افْتَعَل) من إفساد البِنْية موجود في (أَفْعَلَ) ولا بُدَّ، فالقياس لا يقبل هدمَ البِنْية أصلًا".

ويميل الباحث إلى منع التعجب من المزيد (أفعل) مطلقًا؛ قياسًا على غيره من المزيدات، أما ما بُني من فعل على وزن (أفعل) فشاذ؛ لأن فعلي التعجب لا يبنيان باطّراد إلا من فعل مستوف للشروط. والشروط، هي[2]: أن يكون الفعل: ثلاثيًا، مجردًا، تامًّا، مثبتًا، متصرفًا، معناه قابلًا للتفاوت، مبنيًا للمعلوم، وألّا تكون الصفة منه على (أفعل) الذي مؤنثه فعلاء.

﴿باب (نعم، وبئس) وما جرى مجراهما﴾

43. (حبَّذا) بين الاسمية والفعلية

قال الشيخ خالد الأزهري[3]: "وليس هذا التركيب، أي تركيب (حب) مع (ذا) مزيلًا فعلية (حب) فيكون (حب) مع (ذا) في حال تركيبه (مبتدأ) مخبرًا عنه بالمخصوص، خلافًا للمبرد، وابن السراج ومن وافقهما، كابن عصفور، في قولهم: (غُلِّبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسمًا مبتدأ، وما بعده الخبر".

التحليل والدراسة:

يرى ابن عصفور[4] أن تركيب (حبّذا) يُزيل فعلية (حبّ)، وعلى هذا يكون التركيب بمنزلة اسم واحد، ويعرب اسمًا مبتدأ وما بعده الخبر، أما الأزهري فيرى أنه لا يزيله، وعلى هذا يعرب (حب) فعلًا، و(ذا) فاعلًا، والتركيب في محل رفع مبتدأ.

وقال ابن يعيش[5]: "فإن قيل: ولِمَ غلّب هؤلاء معنى الاسمية فيه؟ قيل: لأنّ الاسم أقوى من الفعل، والفعلُ أضعف، فلما رُكّبا، وجعلا شيئًا واحدًا، غُلّب جانب الاسم لقوّته وضعْف الفعل، واستدلّوا على اسميّته بكثرة [ندائه] نحو قولهم: (يا حبّذا".

---

(1) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج4/469.

(2) انظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص131.

(3) الأزهري، موصل النبيل، ج2/802-803.

(4) ابن عصفور، المقرب، ج1/70.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، ج4/408.

وقال أبو حيان [1]: "وقال ابن كيسان[2]: "ليس [المخصوص] مبتدأ، بل هو بدل من (ذا) لازم التبعية... وقال بعضهم: عَطْفُ بيان، وقيل: مبتدأ محذوف الخبر، وقيل خبر مبتدأ محذوف".

ويميل الباحث إلى أن تركيب (حبّذا) يزيل فعلية (حبّ) فيكون التركيب مبتدأ بمنزلة اسم واحد، لأن المبتدأ لا يأتي جملة، وإنما يأتي مفردًا أو مصدرًا مؤولًا، و"وليس في العربية فعلٌ وفاعلٌ جُعلا في موضع مبتدأ إلَّا (حبّذا) لا غير[3]". ولا أظن أنه يوجد سبب قوي لهذا الاستثناء، إضافة إلا كثرة نداء (حبّذا)، والنداء للأسماء.

باب النعت

44. نعتُ اسم الإشارة الجامدُ المصحوبُ ب(أل)

قال الشيخ خالد الأزهري[4]: "وإن كان مصحوب (أل)[5] جامدًا جمودًا محضًا نحو: ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴾ [البقرة:2] ، ﴿ أَهَذَا الَّذِى بَعَثَ اللهُ ﴾ [الفرقان:41]، فهو عطف بيان على الأصح، كما في قولك: (رأيتُ شخصًا رَجُلًا)، وإلى هذا ذهب ابن جني، وابن السيد البطليوسي، وذهب الجمهور إلى أنه نعت مطلقًا، جامدًا كان أو مشتقًا، وقال ابن عصفور: (إن قَدَّرْتَ (أل) للحضور فبيان، أو للعهد فنعت".

التحليل والدراسة:

إذا كان نعت اسم الإشارة جامدًا مصحوبًا ب(أل)، فهو عند ابن عصفور[6]، إما عطف بيان، إن قَدَّرتَ (أل) للحضور، أو نعت، إن قَدَّرتَها للعهد، أما الأزهري فيرى أنه عطف بيان، سواء كانت (أل) للحضور، أو للعهد.

---

(1) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج2060/4.

(2) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان النحوي، كان أحد المشهورين بالعلم والفهم، كيسان لقب أبيه، وكان يحفظ مذهب البصريين والكوفيين؛ لأنه أخذ عن المبرد وثعلب، ومزج النحوين، فأخذ من كل واحد منهما ما غلّب على ظنه صحته، واطّرد له قياسه، وترك التعصب لأحد الفريقين على الآخر، وتُوفّى عام تسعة وتسعين ومائتين، ومن مؤلفاته : المهذب في النحو، وشرح السبع الطوال، وغيرهم. انظر : الأنباري، نزهة الألباء، ص178، والقفطي، إنباه الرواة، ج57/3، والسيوطي، بغية الواعة، ج18/1.

(3) ابن بعيش، شرح المفصل، ج408/4.

(4) الأزهري، موصل النبيل، ج1065/2–1066.

(5) أي : نعت اسم الإشارة المصحوب ب(أل).

(6) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج297/1–298.

وقال ابن مالك[1]: "وإن كان مصحوب أل جامدًا محضًا كمررت بذلك الرجل، فهو عطف بيان لا نعت لأنه غير مشتق ولا مؤول بمشتق".

وقال السيوطي[2]: "ولوحظ في ذي أل معنى الاشتقاق، على أن معنى قولك هذا الرجل: هذا الحاضر في الذهن".

ويميل الباحث إلى جواز الوجهين إذا كان مصحوب (أل) جامدًا، أما جواز عطف البيان؛ فلأنه جامد، والنعت مشتق، وأما جواز النعت؛ فلأنه فيه معنى الاشتقاق، فهو إيضاح وتبيين كالنعت، فعندما أقول (هذا الرجل) أقصد هذا الحاضر في الذهن.

45. حذف المنعوت وقيام النعت مقامه إذا كان النعت ظرفًا أو جملة

قال الشيخ خالد الأزهري[3]: "أو نعت بأحدهما، أي: الظرف والجملة، فلا يحذف المنعوت ويقام النعت مقامه إلا بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور (من)، بيان لما، نحو: ﴿ **وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ** ﴾ [الجن:11]، ونحو قولهم: (مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ)، أي: مِنَّا فَرِيقٌ دونَ ذَلِك، وَمِنَّا فريقٌ ظَعَن، ومِنَّا فَرِيقٌ أَقَام، أو (في)... قال:

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تِيثَمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمِ[4]

أصله لو قلت ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم، فحذف المنعوت، وهو أحد، وأبقى النعت، وهو يفضلها... وخصه ابن عصفور بالضرورة".

التحليل والدراسة:

يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه عند الأزهري إذا كان النعت ظرفًا أو جملة، بشرط أن يكون المنعوت بعض ما قبله من مجرور (من) أو (في)، أما عند ابن عصفور[5] فيجوز إذا كان المنعوت بعض ما قبله من مجرور (من)، أما (في) فلا يجوز عنده، وعَدّ البيت السابق ضرورة.

---

(1) ابن مالك شرح التسهيل، ج3/320.

(2) السيوطي، همع الهوامع، ج5/178.

(3) الأزهري، موصل النبيل، ج3/1069-1068.

(4) من الرجز، نسبه ابن يعيش إلى أبي الأسود الحماني. انظر : شرح المفصل، ج2/254، وبلا نسبة : سيبويه، الكتاب، ج2/345، والبغدادي، خزانة الأدب، ج5/62. كسر الشاعر حرف المضارعة في (تأثم) وتُعرَف هذه الظاهرة ب(التَّلْتَلَة) وتنسب إلى قبيلة (بَهْرَاء)، انظر: مجالس ثعلب، ج1/81. والميسم : الجمال.

(5) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج1/219.

وقال ابن يعيش[1]: "لو كانت الصفة جملة، نحو: (مررت برجل قام أخوه)... لم يجز حذفُ الموصوف فيه أيضًا؛ لأنه لم يحسُن إقامةُ الصفة مقام الموصوف فيه. ألا تراك لو قلت: (مررت بقَامَ أخوه)... لم يحسن؟ وربّما جاء شيء من ذلك وما أقله!".

وقال المرادي[2]: "فإن لم يكن كذلك بأن ينخرم أحد الشرطين – أعني كون المنعوت بعض ما قبله، وكونه مجرورًا ب(من) أو (في)– لم يقم الظرف والجملة مقامه إلا في الشعر".

ويميل الباحث إلى جواز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه، إذا كان النعت ظرفًا أو جملة، بشرط أن يكون المنعوت بعض ما قبله، وأن يكون ما قبله مجرورًا ب(من) أو (في)؛ لأن المنعوت يتبادر إلى الذهن عند ذكر ما قبله إذا كان بعض ما قبله؛ فيكون كأنه مذكور، فعندما أذكر مجرور (مِنْ) في قوله تعالى: ﴿ **وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ** ﴾ [الجن:11]، يتبادر إلى ذهني فريق أو جماعة؛ لدلالة مجرور (مِن) عليه.

﴿باب عطف البيان﴾

46. تنكير عطفُ البيان ومتبوعه

قال الشيخ خالد الأزهري[3]: "يوافق المتبوع في الإفراد وضديه... وفي التذكير... والتأنيث... وفي التعريف... والتنكير... خلافًا لمن التزم تعريفهما، وهم البصريون... واحتج مشترط التعريف بأن البيان بيان كاسمه، والنكرة مجهول، والمجهول لا يعرف المجهول، وأجاب المجوزون بأن بعض النكرات أخص من بعض، واختار هذا القول ابن عصفور، والزمخشري، والفارسي، ومن مثله: (مَرَرْتُ بِثَوْبٍ خَزٍّ، وَبِبَابٍ سَاجٍ".

التحليل والدراسة:

أجاز ابن عصفور[4] التنكير في عطف البيان ومتبوعه بشرط الموافقة، ووافقه الأزهري في ذلك.

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج254/2.

(2) المرادي، شرح التسهيل، ص795.

(3) الأزهري، موصل النبيل، ج1072/3–1073.

(4) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج294/1.

وقال ابن يعيش[1]: "عطف البيان لا يكون إلّا في المعارف، والصفةُ تكون في المعرفة والنكرة".

وقال ابن الوردي[2]: "كما يكون عطف البيان معرفة تبعًا لمعرفة... فقد يكون نكرة تبعًا لنكرة، ولا يُلتفتُ إلى منع بعضهم ذلك؛ بدليل قوله تعالى: ﴿ **يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ** ﴾ [النور:35]".

ويميل الباحث إلى جواز التنكير في عطف البيان ومتبوعه بشرط الموافقة؛ لأن بعض النكرات أخص من بعض، و"النكرة إذا كانت أخصَّ مما جرت عليه أفادته تبيينًا[3]" ف(زيتونة) في قوله تعالى: ﴿ **يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ** ﴾ [النور:35] أخصّ من (الشجرة)؛ فأفادتها تبيينًا وتوضيحًا.

﴿باب عطف النسق﴾

47. آراء في: (زَيْدٌ وَعَمْروٌ قَامَ)

قال الشيخ خالد الأزهري[4]: "... وأما نحو: (زَيْدٌ وَعَمْروٌ قَامَ) بالإفراد، فمختلف فيه، فقيل: يحمل على حذف الخبر من الثاني، وهو قول سيبويه، وعلي ابن سليمان، والمازني، والمبرد، واختاره ابن عصفور، وهو الحق، وقيل: خبر الأول، وقيل: يجوز الوجهان".

التحليل والدراسة:

إن رأي ابن عصفور الوارد في كتابه (الشرح الكبير) مخالف للرأي الذي نسبه إليه الأزهري، حيث ذكر ابن عصفور في كتابه[5] أن ما مثل المثال السابق يُحمل على حذف الخبر من الأول لدلالة الثاني عليه، وذكر في مقربه[6] أنه إذا كان العطف ب(الواو) لا يجوز الإفراد، ويجب المطابقة في الإخبار عن المعطوف والمعطوف عليه، إلا في الشعر فإنه يجوز الإفراد، أما الأزهري فيرى أنه يُحمل على حذف الخبر من الثاني، وأن (قام) خبر للأول.

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج2/237.

(2) ابن الوردي، شرح الألفية، ج2/495-496.

(3) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج12/329.

(4) الأزهري، موصل النبيل، ج3/1139.

(5) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج1/247.

(6) انظر: ابن عصفور، المقرب، ج1/235.

وقال ابن السراج[1]: "ويجوز: زيد وعمرو قامَ، فحذف (قامَ) من الأول اجتزاءً بالثاني".

وقال أبو حيان[2]: "زيدٌ وعمروٌ قائمٌ، وفيه خلاف: قيلَ: حُذف خبرُ الأول. وقيلَ: حُذف خبر الثاني. وقيلَ: أنت مخيَّرٌ، وهو الصحيح".

ويميل الباحث إلى أن قولك: (زَيْدٌ وَعَمْروٌ قَامَ) يُحمل على حُذف الخبر من الأول، وأن المذكور خبر للثاني؛ لأنه لو كان خبرًا للأول، فإنه يلزم فيه الفصل بين الخبر والمخبر عنه بالمعطوف؛ لذلك فإن احتمال أن يكون المذكور خبرًا للثاني عندي أقوى، وعلى هذا الترجيح يكون المثال من عطف جملة على جملة وليس من عطف المفرادت.

﴿باب البدل﴾

48. آراء في: (حُوَّةٌ لَعَسٌ)

قال الشيخ خالد الأزهري[3]: "وأنشد عليه [بدل الغلط] قول ذي الرمة:

لَمْيَـــاءُ فِـــي شَـــفَتَيْهَا حُـــوَّةٌ لَعَـــسٌ وَفِي اللِّثَـاثِ وَفِـي أَنْيَابِهَـا شَـنَبُ[4]

فالحوة: السواد الخالص، واللعسُ: سواد مُشْرَبٌ بِحُمْرَةٍ، فهو بدل غلط، وخرج على أنه محمول على التقديم والتأخير، والأصل: في شفتيها حوة، وفي اللثاث لعس، وفي أنيابها شنب، بدليل أن ذا الرمة يوجد في شعره التقديم والتأخير كثيرًا، أو على أن (لَعَسٌ) مصدر نعت ل(حُوَّةٌ)، فكأنه قال: حُوَّةٌ لَعْسَا[ءُ]، أي: حمرة مُشْرَبة... قاله ابن عصفور".

التحليل والدراسة:

(لَعَس) ليس بدلًا من (حُوَّة) عند ابن عصفور[5]، وخرجه على أنه مصدر نعت لـــ(حُوَّة)؛ فيكون من باب الوصف بالمصدر، أما الأزهري فيرى أنه بدل من (حُوَّة).

---

(1) ابن السراج، الأصول، ج76/2.

(2) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج203/13.

(3) الأزهري، موصل النبيل، ج1085/3-1086.

(4) البيت من البسيط، لذي الرمة. انظر: ديوانه، ص12، وابن جني، الخصائص، ج291/3، وابن منظور، لسان العرب، ج507/1.

(5) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج283/1.

وقال المبرد[1]: "لا يكون مِثْلُه في قرآن، ولا شعر، ولا كلام مُستقيم وإنّما يأتي لفْظ الناسي أو الغالط".

وقال أبو حيان[2]: "تأوَّلَ صاحبنا أبو جعفر أحمد بن عبد النور بن رشيد المالقي[3]... بأن في البيت تقديمًا وتأخيرًا... وهذا الذي تأوَّلَه حَسَنٌ، ويَقتضيه حُسن التقسيم".

ويميل الباحث إلى أن في البيت تقديمًا وتأخيرًا؛ لأن حسن التقسيم يقتضيه؛ فيكون التقدير: في شَفَتَيها حُوَّةٌ، وفي اللِّثاثِ –جمع لثة– لَعَسٌ، وفي أنيابها شَنَبٌ –صفاء الأسنان، ولا أميل إلى أنه بدل غلط؛ لأنّه لا يأتي –كما قال المبرد– إلا في لفظِ الغالطِ، ولا إلى أنه نعت؛ لأن "النعت لم يستقرّ له فيه أن يخرج المنعوت عن معناه"[4]، وهنا أخرجه؛ فالحُوَّة غيرُ اللعس، الحُوَّة: السواد الخالص، واللعس سواد مُشْرَبٌ بِحُمْرَةٍ، وعلى هذا يكون (لعس) مبتدأ مؤخرًا، وشبه الجملة (في اللّثاث) خبرً مقدمًا.

49. مراعاة البدل أكثر من مراعاة المبدل منه

قال الشيخ خالد الأزهري[5]: "والكثير كون البدل معتمَدًا عليه، في حال، وخبر، وغيرهما، لا على المبدل منه؛ لكونه في حكم الطرح غالبًا... وقد يكون البدل في حكم الملغي، ويكون الاعتماد على المبدل منه، وهو قليل، كقوله:

إِنَّ السُّـــيوفَ غُـــدُوَّهَا وَرَوَاحَهَـــا تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْـلَ قَـرْنِ الأَعْضَـبِ[6]

---

(1) المبرد، المقتضب، ج297/4.

(2) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج32/13.

(3) هو أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد أبو جعفر المالقيّ النحويّ، كان عالمًا بالنحو، وكان لا يقرأ كتاب سيبويه، ومن مؤلفاته : (رصف المباني في حروف المعاني) و(شرح الجزُوليّة)، وله إملاء على مقرّب ابن عصفور، وله تقييد على الجمل، وتُوفّي عام اثنين وسبعمائة. انظر: والفيروزآبادي، البلغة، ص78، والسيوطي، بغية الوعاة، ج331/1،332.

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج32/13.

(5) الأزهري، موصل النبيل، ج1089/3–1091.

(6) البيت من الكامل للأخطل. انظر: ديوانه، ص44، وابن مالك، شرح التسهيل، ج339/3، وابن عقيل، المساعد، ج437/2، والبغدادي، خزانة الأدب، ج200/5، والصبان، الحاشية، ج196/3. (هوزان) : أبو قبيلة، وهو هوزان بن منصور بن عِكرمة بن خَصفَة ابن مضر، و(الأعضب) : ولد البقرة إذا طلع قرنه، وقيل ما كسر قرنه وهو أنسب بالمقام.

جعل الخبر للسيوف، فقال: تَرَكَتْ، وألغى البدل، ولولا ذلك لقال: تَركَاه، قال ابن عصفور[1]: (وينبغي أن [لا] يحمل على ظاهره وينصب (غُدُوَّهَا، وَرَوَاحَهَا) على الظرف، أي: وقت غدوها كخفوق النجم".

التحليل والدراسة:

يرى ابن عصفور أنه لا يجوز الاعتماد على المبدل المنه في حال، أو خبر، أو غيرهما، وخرّج (غُدُوَّهَا) بالنصب على الظرف، أما الأزهري فيرى أنه يجوز، ولكنه قليل، ف(تَرَكَتْ) خبر من المبدل منه (السيوف).

وقال أبو حيان[2]: "وهذا الذي ذكرَه [ابن مالك] مِن أن البدل يكون في حكم الملغَى غير مُسلَّمٍ له، ولا حُجَّةَ في الاستشهاد بما ذكر".

وقال الشاطبي[3]: "أخبروا عن الأول مَنْبَهةً على أنه ليس في نية الطَّرْح البتة... والكثير الخبرُ عن الثاني".

ويميل الباحث إلى عدم جواز مراعاة المبدل منه في حال، أو خبر، أو غيرهما، فهو في حكم الطرح، كما أن العرب تعتمد على البدل في كلامها لا على المبدل منه، ولا حجة لجعل البدل في حكم الملغي، أما (غُدُوَّها) فيحتمل أن يكون مصدرًا نائبًا عن الظرف، أي: وقت غدوها.

باب النداء

50. آراء في (وَا)

قال الشيخ خالد الأزهري[4]: "في القرب همزة، مجردة عن المد... وفي البعد حقيقة، أو حكمًا، والمراد بالحكم نداء الساهي والغافل، (يا)... أو (أيا)... أو (هيا)... أو (آ)... أو (أَيْ) بهمزة مجردة عن المد... أوْ (آيْ) بهمزة ممدودة... وزاد ابن عصفور في ندا البعيد (وَا)، وذكر سيبويه والجمهور: أنها مختصة بالندبة، وقيل: تستعمل في غير الندبة قليلًا".

---

(1) نسبه إليه أبو حيان، التذييل والتكميل، ج46/13، والمرادي، شرح التسهيل، ص804.

(2) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج45/13.

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج221/4.

(4) الأزهري، موصل النبيل، ج1146/3-1147.

التحليل والدراسة:

ما ذكره ابن عصفور في كتابه (الشرح الكبير) مخالف لما نسبه إليه الأزهري، حيث ذكر ابن عصفور في كتابه[1] أنّ (وَا) لا تُستعمَل إلا في الندبة، أما الأزهري فلم يذكر رأيه.

وقال ابن يعيش[2]: "وأما (وا) فمختصٌّ به النُّدْبَة؛ لأنّ الندبة تفجّعٌ وحُزْنٌ، والمرادُ رفعُ الصوت ومدُّه لاستماع جميع الحاضرين".

وقال الشاطبي [3]: "حقيقة (وا) في المندوب ليست على النداء بها، وإنما أُتِيَ بها أداة لمدِّ الصوت بذكر المندوب لا ليُنَادى، إذا كان النداء تصويتك بمن تريد إقبالَه عليك لتخاطبه".

ويميل الباحث إلى أنّ (وا) مختصة بالندبة لا بالنداء؛ لأنها لا يُرَاد بها إقبال المخاطب لتخاطبه، وإنما يُرَاد بها التفجع لفقد المندوب، كقولك: (وا محمداه) فأنت تتفجع عليه، أو التوجع لكونه محل ألم أو سببه، كقولك: (وا رأساه) فأنت تتوجع من رأسك.

51. نداء الضمير

قال الشيخ خالد الأزهري[4]: "ولندائه صيغتان: (يا إيَّاكَ)، وهو القياس؛ لأنه مفعول حذف عامله، و(يَا أَنْتَ) إمّا على إنابة ضمير عن ضمير، مثل: (مَا أَنَا كَأَنْتَ)، أو لأنه لما اطرد مجيئه بلفظ المرفوع، جاز مجيئه بلفظ ضمير الرفع. وقال ابن عصفور: (لا ينادي الضمير إلا في الشعر".

لم يجز ابن عصفور[5] نداء الضمير إلا في الشعر، أما الأزهري أجاز نداء الضميرين (إيّاك) و(أنتَ).

وقال أبو حيان[6]: "بعض العرب قد جعلَ بعض الضمائر نائبًا عن غيره، كقولهم: رأيتُكَ أنتَ، بمعنى: رأيتُكَ إيَّاكَ، فنابَ ضميرُ الرفعِ عن ضميرِ النصبِ... وكذلك قالوا: يا أنتَ، والأصل: يا إيَّاكَ".

---

(1) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج82/2.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج51/5.

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج239/5.

(4) الأزهري، موصل النبيل، ج1148/3.

(5) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج87/2.

(6) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج228/13.

وقال ناظر الجيش[1]: "وأما يا أنت فشاذ، لأن الموضع موضع نصب وأنت ضمير رفع فحقه أن لا يجوز كما لا يجوز في إياك والأسد: أنت والأسد".

ويميل الباحث إلى عدم جواز نداء الضمائر بكافة أشكالها، أما ضميرُ الغيبة وضمير المتكلم؛ فلأنهما لا يجتمعان مع حرف النداء، فلا يجوز أن أقول: (يا أنا)، أو (يا هو)، أما ضمير المخاطب؛ فلأنه عندما يُنادى الضمير، لا يُعلم مَنْ هو المنادى المقصود، بعكس الظاهر، فعندما يُنادى، يُعلم أنه المقصود دون غيره، وعلى هذا يكون ما ورد من نداء المخاطب (إيّاك، أنت) شاذًا لا يُقاس عليه.

52. سلب تعريف العلمية عند نداء العلم

قال الشيخ خالد الأزهري[2]: "وحيث بُني المنادى، فإنه يبنى على الضم، أو نائبه، إن كان ذا تعريف مستدام، ك(زَيْدٍ)، فإن تعريفه بالعلمية، وهي مستدامة حالة النداء، بدليل نداء ما لا يمكن سلب تعريفه، ك(اللهِ) واسم الإشارة، والمضمر وهذا مذهب ابن السراج، وذهب المبرد، والفارسي، إلى أنه سلب تعريف العلمية، وتعرف بالإقبال عليه بالنداء، واختلف رأي ابن عصفور، فتارة وافق رأي ابن السراج، وتارة وافق رأي المبرد".

التحليل والدراسة:

لابن عصفور في مسألة سلب تعريف العلمية عند نداء العلم رأيان متناقضان، الأول: أن تعريف العلمية باق، وهذا الرأي الثابت في كتابه (الشرح الكبير)[3] وهو موافق لرأي الأزهري، والثاني: أن تعريف العلمية يزول، ويصبح معرّفًا بالنداء، وهذا الرأي غير ثابت في كتبه.

وقال ابن السراج[4]: "يحيل قول من قال: أنه معرف بالنداء فقط، إنك قد تنادي باسمه من لا تعلم له فيه شريكًا، كما تقول: يا فرزدق أقبل، ولو كنت لا تعرف أحدًا له مثل هذا الاسم ولو لم يكن عرف أن هذا اسمه فيما تقدم لما أجابك إذ دعوته به".

---

(1) ناظر الجيش، شرح التسهيل، ج3527/7.

(2) الأزهري، موصل النبيل، ج1156/3.

(3) انظر : ابن عصفور، الشرح الكبير، ج89/2.

(4) ابن السراج، ج330/1.

وقال ناظر الجيش[1]: "النداء لا يلزم من وجوده تجدد تعريف ولولا ذاك لم تناد النكرة المحضة. فعلى هذا لا يجوز من دخوله على معرفة اجتماع تعريفين على أنه لو سلم اجتماع تعريفين لجعل أحدهما مؤكدًا للآخر موسوقًا لزيادة الوضوح كاتساق الصفة لذلك".

ويميل الباحث إلى أن تعريف العلمية باق غير مسلوب، بدليل نداء ما لا يمكن سلب تعريفه ك(الله)، واسم الإشارة والمضمر، فلا يمكن سلب تعريفها وتجدد مُعَرِّف آخر، وهو النداء، كما أميل إلى أن النداء ليس بمعرِّف؛ لأنه لو كان معرِّفًا، لعرَّف النكرة غير المقصودة، كقولك: (يا رجلًا) فأنت لا تَعرِف أيّ رجل المقصود.

53. المنادى المضموم إذا نُوِّن اضطرارًا ينصب أو يظل مضمومًا

قال الشيخ خالد الأزهري[2]: "يترك المنادى مضمومًا، وهو اختيار الخليل، وسيبويه، والمازني، وهو الأكثر في كلامهم، أو ينصب، وهو اختيار يونس، وعيسى، وأبو عمرو، والجرمي والمبرد، ما نون اضطرارًا من منادى مضموم... وأورد ابن عصفور المذهبين، على أن كلا الفريقين يوجب ما ذهب إليه".

التحليل والدراسة:

أورد ابن عصفور[3] المذهبين – إبقاء الضم، والنصب– دون أن يرجح أحدهما، وهذا يدل على إجازته للمذهبين، كما أن الأزهري أجازهما.

وقال ناظر الجيش[4]: "وعندي أن بقاء الضمة راجح في العلم والنصب راجح في النكرة المعينة لأن شبهها بالمضمر أضعف".

وقال الشاطبي[5]: "هذا الوجه [النصب] أقيسُ من الأول، إذ لم يُبْقِ عربيٌّ الاسمَ على جَرِّه بالفتحة حين اضطُرَّ إلى صَرْف ما لا ينصرف كذلك ينبغي أن يكون المنادى".

---

(1) ناظر الجيش، شرح التسهيل، ج7/3536–3537.

(2) الأزهري، موصل النبيل، ج3/1170–1171.

(3) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج2/94–95.

(4) ناظر الجيش، شرح التسهيل، ج7/3553.

(5) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج5/280.

وأميل إلى جواز الوجهين، أما جواز بقائه على الضم؛ فلأن التنوين عارض للضرورة جاز ألّا يعتد به، كما أنه أكثر في السماع، فسيبويه يقول في النصب[1]: "ولم نَسمع عربيًا يقوله"، وأما جواز النصب، فلأن البناء إنما كان لشبهه بالمضمر، وهذا الشبه ضَعُف عند التنوين؛ لأن المضمر لا ينون، إضافة إلى أن القياس على الممنوع من الصرف المجرور يقتضي النصب، فكما أن الاضطرار إلى صرف الممنوع يردُّ الكسرة، فإن الاضطرار إلى تنوين المنادي يردُّ النصب.

54. وصف المنادى (أي) باسم الإشارة وحده دون وصف بذي (أل)

قال الشيخ خالد الأزهري[2]: "ولا فرق عند المصنف بين اسم الإشارة الموصوف، بالمحلى (بأل)، أو غير الموصوف، وصرح هو وابن عصفور[3] بذلك وعليه قوله:

أَيُّهَـــــــذَانِ كُلَـــــــا زَادَكُمَـــــــا وَدَعَـــانِي وَاغِلًـــا فِـــيمَنْ وَغَـــلْ[4]

وصرح ابن الضائع باشتراط نعت اسم الإشارة، وهذا البيت ونحوه رد عليه[5]".

التحليل والدراسة:

يجوز عند ابن عصفور والأزهري وصف المنادى (أي) باسم الإشارة، سواء وصِف اسم الإشارة بالمحلى ب(أل) أو لم يُوصَف، بدليل البيت السابق.

وقال أبو حيان[6]: "وما ذهب إليه ابن عصفور وابن مالك من الاقتصار على اسم الإشارة وصفًا لأي، ولا نعت لاسمِ الإشارة، بَنَياهُ على بيت نادر لا تُبْنَى على مثله القواعد".

وقال الشاطبي[7]: "انفراد (ذا) عن الوصف قد يُلتزم، فقد نَصَّ عليه بعض النحويين، وأنك تقول: يا أيُّهَا ذا، لأن (ذا) يجرى مجرى ما فيه الألف واللام ألا تَرى أن قولك: (مررتُ بزيدٍ هذا) في معنى قولك: (مررتُ بزيدٍ الحاضرِ".

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج203/2.

(2) الأزهري، موصل النبيل، ج1175/3-1174.

(3) نسبه إليه المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج1077/3.

(4) البيت من الرمل، بلا نسبة، مجالس ثعلب، ص42، والمرادي، شرح التسهيل 832، والعيني، المقاصد النحوية، ج1717/4، والسيوطي، الهمع، ج50/3. (الواغل): هو الذيء يدخل على قوم يشربون ولم يُدْعَ.

(5) في الكتاب "وارد عليه" ولعله تصحيف من الناسخ.

(6) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج2194/4.

(7) الشاطبي، المقاصد النحوية، ج320/5.

وأميل إلى عدم جواز وصف المنادى (أي) باسم الإشارة وحده دون وصف بذي (أل)؛ لأن "المسموع من لسان العرب أن أيًّا إذا وُصفتْ باسم الإشارة جاء بعدهما ذو أل[1]" أما البيت السابق فهو نادر لا تُبنى على مثله القواعد، إضافة إلى أن اسم الإشارة (ذا) مبهم ك(أي)؛ لذلك فهو يحتاج إلى ذي (أل) ليُزيل إبهامه.

باب أسماء لازمت النداء

55. أصل (فُلُ، وفُلَه)

قال الشيخ خالد الأزهري[2]: "فُلُ) و (فُلَهُ)، بمعنى: رجلٍ، وامرأةٍ عند سيبويه، وقال المصنف، تبعًا للشلوبين، وابن عصفور، وجماعة: (بمعنى: زَيْدٍ، وَهِنْدٍ، ونحوهما)، قال في التوضيح[3]: (وهو وَهمٌ، وإنما ذلك بمعنى: فُلَانٍ، وَفُلَانَةَ) ، ولام فُلُ محذوفة، ك(يَدٍ)، ومادته: (ف ل ي)، ومادة (فُلَانٍ): (ف ل ن) فافترقا، وبهذا يتبين فساد ما قيل: أن أصل (فُلُ) فَلَانًا، ثم رُخِّمَ".

التحليل والدراسة:

يرى ابن عصفور[4] أنّ كلمتي (فُل، وفُله) مختصتان بالنداء، وليستا مرخمتين من (فلان، وفلانة)؛ لأن الاسم أقل ما يبقى عليه بعد الترخيم ثلاثة أحرف، ولو كان مرخمًا من فلان؛ لقالوا: (يا فُلا)، ووافقه الأزهري في هذا الرأي.

وقال أبو حيان[5]: "اتَّفق المصنف وابن عصفور على أنهما كناية عن عَلَمِ مَن لا يَعقل وإنِ اختَلَفا في الأصل، فالمصنفُ يَعتقد أنه حُذف منه ألف ونون، وابنُ عصفور يعتقد أنه لم يُحذف منه ذلك".

وقال المرادي[6]: "ذهب الكوفيون إلى أن أصلهما فلان وفلانة فرخِّما، ورُدّ بأنه لو كان مرخما لقيل فيه (فُلا)، ولما قيل في التأنيث فُلَة".

---

(1) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج287/13.
(2) الأزهري، موصل النبيل، ج1212/3.
(3) ابن هشام، أوضح المسالك، ج42/4.
(4) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج106/2.
(5) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج6/14.
(6) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج1104/4.

ويميل الباحث إلى أن اسمي (فل، وفله) مختصّان بالنداء، وليسا مرخمين من (فلان، وفلانة) لأن (فل) مادته (ف ل ي) ولامه محذوفة كما حُذفت في (يد، أب، أخ)، وتصغيره (فُلَيّ) أما (فلان) فمادته (فلن) وتصغيره (فُلَيْن) وهي تختلف عن مادة (فُلُ) كما أن الاسم بعد الترخيم ينبغي ألا يقل عن ثلاثة حروف، فلو كان مرخمًا من (فلان) لكان (فلا) وليس (فل).

باب الندبة

56. إلحاق ألف الندبة نعت المندوب

قال الشيخ خالد الأزهري[1]: "وقد تلحق... ألف الندبة نعت المندوب، نحو: (وَازَيْدُ الظَّرِيفَا)، وهو مذهب يونس، والفراء، وغيره من الكوفيين، وذهب سيبويه والخليل، وعامة البصريين إلى المنع. واحتج المجيز بقول بعض العرب: (وَاجُمْجُمَتيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاه)، زعموا أنه سمع من عربي ضاع منه قدحان من خشب... وقال أبو البقاء وابن عصفور إنه مسموع عن العرب، واحتج المانع، بأن النعت منفصل عن المنعوت، فهو بصدد أن يذكر وألا يذكر".

التحليل والدراسة:

إن رأي ابن عصفور الوارد في كتابه (الشرح الكبير) مخالف لما نسبه إليه الأزهري، حيث ذكر ابن عصفور في كتابه[2] أن ألف الندبة لا تلحق آخر نعت المندوب، أما الأزهري فيرى أن ألف الندبة تلحق آخر نعت المندوب.

وقال الأنباري[3]: "أما الكوفيّونَ فاحتجُّوا بأن قالوا: أجمعنا على أنه يجوزُ أن نُلقيَ علامةَ الندبةِ على المضاف إليه... فكذلك ها هنا؛ لأنَّ الصفةَ مع الموصوف بمنزلة المضافِ مع المضاف إليه".

وقال ابن يعيش[4] "ليست الصفةُ كالمضاف إليه، لأنّ المضاف إليه داخلٌ في المضاف، ولذلك يلزمه، وأنت في الصفة بالخِيار، إن شئتَ تصف، وإن شئت لا تصف".

ويميل الباحث إلى أنه لا يجوز أن تلحق ألف الندية آخر نعت المندوب؛ لأن النعت ليس كالمضاف إليه، فالمضاف لا يستغني عن ذكر المضاف إليه، ولا يتمُّ إلا به، أما

---

(1) الأزهري، موصل النبيل، ج3/1205-1206.

(2) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج2/129.

(3) الأنباري، الإنصاف، ج1/364.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، ج1/359.

المنعوت فمن الممكن أن يستغني عن ذكر الصفة، أما ما سُمع عن العرب من قولهم: (وَاجُمْجُمَتيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاه) فهو شاذ ولا يُقاس عليه.

57. حذف همزة ألف التأنيث الممدودة والألف التي قبلها في الندبة

قال الشيخ خالد الأزهري[1]: "ولا تحذف همزة ذي ألف التأنيث الممدودة، والألف التي قبلها عند البصريين، خلافًا للكوفيين، قال ابن عصفور[2]: (مَا آخِرُهُ همزة، كما آخره حرف صحيح، وزعم الكوفيون أن العرب تحذف همزة (حَمْرَاءَ)، ونحوه، والألف التي قبلها فيصير حكمه حكم حُبْلَى فكما تقول: (وَاحُبْلَاه) وتحذف الألف، فكذلك تقول: (وَاحَمْرَاه)؛ وذلك لأن الهمزة بين ألفين منكرة؛ لأنهن أمثال".

التحليل والدراسة:

لا تحذف عند ابن عصفور والأزهري همزة ذي ألف التأنيث الممدودة، والألف التي قبلها.

وقال أبو حيان[3]: "يحتاج حذف الهمزة إلى دليل، وإلا فالقياس يقتضي عدم حذفِها كما لا يُحذف غيرها من الحروف الصحاح".

وقال السلسيلي[4]: "إِنْ كانتْ لغيرِ التأنيث ثَبَتَتْ اتِّفَاقًا كقولِك في مَنْ اسمُه قُرَّاءُ واقُرّاءَاه".

ولا أميل إلى الحذف؛ لأن الهمزة حرف صحيح، فلا أقول: (وَاحَمْرَاه)، كما لا أميل إلى بقائها كما هي؛ لأنها ليست أصلية، فلا أقول: (وَاحَمْرَاءَاه)، وإنما أميل إلى معاملة الهمزة الزائدة للتأنيث في الندبة كما تُعامَل في التثنية، فعند تثنية (حَمْرَاءَ) تقلب الهمزة إلى (واو) فنقول: (حَمْرَاوَانِ، وحَمْرَاوَينِ)، فبالقياس على التثنية تقلب الهمزة في الندبة (واوًا) فنقول: (وَاحَمْرَاوَاه)، وبهذا نتخلص من الأمثال.

---

(1) الأزهري، موصل النبيل، ج3/1209-1208.

(2) ابن عصفور، الشرح الكبير، ج2/132.

(3) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج13/379.

(4) السلسيلي، شفاء العليل، ج2/822.

58. تحريك التنوين لأجل ألف الندبة

قال الشيخ خالد الأزهري[1]: "ولا يحرك لأجلها، أي: الألف، تنوين بكسرة، على أصل التقاء الساكنين، فلا يقال: (وَاغُلَامَ زَيْدِنِيهْ)، ولا فتح، فلا يقال: (وَاغُلَامَ زَيْدِنَاهْ)، محافظة على بقاء ألف المد... والبصريون، لا يجيزون فيه شيئًا من ذلك، بل يحذفون فيقولون: (وَاغُلَامَ زَيْدَاهْ)... وقال ابن عصفور: (وَأَهْلُ الكوفة يحركون التنوين فيقولون: وَاغُلَامَ زَيْدِنَاهْ)، وزعموا أنه سمع من كلام العرب".

التحليل والدراسة:

ذكر ابن عصفور[2] أن الكوفيين يحركون التنوين لأجل ألف الندبة، ولم يُعلِّق بالمنع على تحريك التنوين، وهذا دليل على إجازته له، أما الأزهرى فيرى أن التنوين لا يُحرَّك بالكسر ولا بالفتح، بل يُحذف.

وقال ابن يعيش[3]: "إن كان المضاف إليه اسمًا ظاهرًا، فتحتَ آخِرَه لأجلِ ألف الندبة، وتحذف التنوينَ من المضاف إليه في الندبة، لأنه لا يجتمع ساكنان: التنوينُ والألفُ، ولم تُحرِّك التنوينَ لأنّ أداةَ الندبة زيادةٌ غيرُ منفصلة كما أنّ التنوين كذلك، فلم يجتمع في آخِرِ الاسم زيادتان على هذه القضية، فعاقبوا بينهما لذلك".

وقال الشاطبي[4]: "أجاز الكوفيون إثبات التنوين... بالكسر أو الفتح. وذلك غير موجود في الكلام فلا يعول عليه".

ويميل الباحث إلى وجوب حذف التنوين، صحيح أن التحريك والحذف يمنعان التقاء الساكنين، لكنّ التحريك يؤدي إلى اجتماع زيادتين غير منفصلتين، وهما: التنوين والألف، كما أن التحريك في مثل هذه المسألة بحسب ما ذكر الشاطبي غير موجود في كلام العرب، وعلى هذا يكون الأفضل في رأيي حذف التنوين، وفتح الآخر ليناسب الألف، فنقول: (وَاغُلَامَ زَيْدَاهْ).

---

(1) الأزهري، موصل النبيل، ج1211/3.

(2) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج132/2.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج359/1.

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية، ص392.

باب الترخيم

59. ترخيم (أَصَلْعَمَةُ بنَ قَلْعَمَةَ)

قال الشيخ خالد الأزهري[1]: "ومنع ابن عصفور[2] ترخيم النكرة إذا كانت كناية عن المجهول الذي لا يعرف، كقوله:

أَصَـــلْعَمَةُ بْـــنَ قَلْعَمَـــةَ بْـــنِ فَقْـــعٍ لَهِنَّـــك لَـــا أَبَـــا لَـــكَ كَـــذَا تَزْدَرِينِـــي[3]

وهو مخالف لإطلاق الجمهور، لأنه علم، ولهذا منع من الصرف، وإن كان كناية عن مجهول".

التحليل والدراسة:

منع ابن عصفور ترخيم (أَصَلْعَمَةُ بنَ قَلْعَمَةَ) لأنه يرى أنه نكرة؛ لأنه كناية عن مجهول، أما الأزهرى فيرى أنه علم، بدليل منعه من الصرف.

وقال أبو حيان[4]: "وإن كان كناية عن مجهول – فإنه علم؛ ألا ترى أنهم منعوه من الصرف للعَلَميّة والتأنيث، فحُكمُه حُكمُ (أُسامة) للأسد".

وقال المرادي [5]: "ليس كونه كناية عن المجهول بمانع لأنه علم جنس".

ويميل الباحث إلى جواز الترخيم في (أَصَلْعَمَةُ بنَ قَلْعَمَةَ)، لأنه وإن كان كناية عن مجهول فهو علم لا نكرة، بدليل منعه من الصرف للعلمية والتأنيث، كما أن التأنيث ب(بالهاء) وحده يُجيز الترخيم حتى لو كان نكرة، وعلى هذا يجوز أن نقول: (أَصَلْعَمَ) على لغة من ينتظر الحرف المحذوف، أو (أَصَلْعَمُ) على لغة من لا ينتظر الحرف المحذوف.

60. ترخيم الثلاثي الساكن الوسط

قال الشيخ خالد الأزهري[6]: "ولا يرخم الثلاثي المحرك الوسط العاري من هاء التأنيث نحو: (حكَمَ)، فلا يقال: (يا حَكَ)، خلافًا للكوفيين في إجازتهم ذلك... وأما الثلاثي

---

(1) الأزهري، موصل النبيل، ج3/1217–1218.

(2) نسبه إليه أبو حيان، التذييل والتكميل، ج19/14.

(3) البيت من الوافر، نسبه ابن منظور لمغلس بن لقيط، لسان العرب، ج206/8، وبلا نسبة : السيوطي، همع الهوامع، ج80/3، وعندهما : (أَصَلْمَعة بن قَلْمَعَةَ) ويقال للرجل الذي لا يُعرَف هو ولا أبوه.

(4) أبو حيان، التتذييل والتكميل، ج19/14.

(5) المرادي، توضيح المقاصد، ج1130/4.

(6) الأزهري، موصل النبيل، ج3/1223–1224.

الساكن الوسط، فنقل المصنف، تبعًا لابن عصفور، الإجماع على منع ترخيمه، ونقل، إجازة ذلك أبو البقاء عن بعض الكوفيين، وابن هشام عن الأخفش".

التحليل والدراسة:

يرى ابن عصفور[1] إجماع العلماء على منع ترخيم الثلاثي الساكن الوسط، حيث ذكر أن الثلاثي الساكن الوسط لم يجز ترخيمه؛ لأنه مع الترخيم يبقى على حرفين الثاني منهما ساكن؛ فيشبه الأدوات، مثل: (من، عن) وأمثالها، ويرى الأزهري أن ترخيمه محل خلاف.

وقال العُكبري[2]: "الترخيم تخفيف، ولا أخفَّ من الاسمِ الثُّلاثي، وهذه العِدّة أقلّ الأصولِ، فالحذفُ منها يُجحفٌ بها".

وقال ناظر الجيش[3]: "نقلوا أن ترخيم الثلاثي الساكن الوسط كبكر وعمرو أجازه بعض النحاة، ولا يخفى أن مثل ذلك لا يعبأ به ولا ينبغي التعرض إلى ذكره".

والواضح من حديث العلماء أن مسألة ترخيم الثلاثي الساكن الوسط محل خلاف، وأميل إلى عدم جواز ترخيم الثلاثي العاري من (هاء) التأنيث، سواء كان وسطه ساكنًا أو متحركًا؛ لأن هدف الترخيم تخفيف الاسم كثير الحروف، ولا أخف من الاسم الثلاثي؛ فهو أقل الأصول، وترخيمه إجحاف به، كما أن القياس يقتضي أن يكون الاسم بعد الترخيم على ثلاثة أحرف فأكثر، ومن حيث السماع "فإن العرب لم تَتْرك مرخَّمًا في النداء إلا على ثلاثة أحرف فأكثر[4]" أما ما وُجِد من الأسماء على حرفين ك(يد، ودم) فهي قليلة الاستعمال غير قابلة للقياس.

61. الوقف بغير (هاء) في المنادى المرخم

قال الشيخ خالد الأزهري[5]: "ومن غير الغالب ما حكاه سيبويه من أن من العرب من يقف بغير هاء، فيقول: (يَا حَرْمَل) في (حَرْمَلَةَ)، وقولهم: (سِطِي مَجَرْ تُرْطِبْ هَجَر)، يريدون

(1) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج114/2.
(2) العكبري، التبيين، ص456.
(3) ناظر الجيش، شرح التسهيل، ج3627/7.
(4) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج420/5.
(5) الأزهري، موصل النبيل، ج1231/3.

توسطي يا مجرة، وظاهر كلامه أن ذلك لا ينقاس، ونص عليه ابن عصفور، قيل: وظاهر كلام سيبويه أنه ينقاس".

التحليل والدراسة:

يرى ابن عصفور[1] والأزهري أن الوقف بغير ب(هاء) في المنادى المرخم لا ينقاس عليه.

وقال ابن عقيل[2]: "وظاهر كلام سيبويه خلاف قوله؛ قال[3]: أكثر العرب يلتزمون الوقف بالهاء، ومنهم من يقف بغيرها، وشبهه بارْمِ؛ والأكثر في الوقف: ارْمِهْ ومنهم من يقول: ارمْ، بالسكون".

وقال أبو حيان[4]: "ما حكاه سيبويه ليس في ضرورةِ شعرٍ فيقتضيَ أن لا يقاس عليه، بل يجوز القياس عليه، ولكنه قليل، وتشبيهه ب(ارْم) يقتضي أن يقاس عليه".

ويميل الباحث إلى أن الوقف بغير (الهاء) في المنادى المرخم يقاس عليه، وليس ضرورة، ولكنه قليل، أما جواز القياس عليه؛ لشبهه بالأمر (ارْم)، ولوروده في غير الشعر، وأما قلته؛ لأن أكثر العرب يلتزمون الوقف ب(الهاء).

﴿باب التحذير﴾

62. إضمار الفعل إذا كان عاطف (إيَّا) محذوفًا

قال الشيخ خالد الأزهري[5]: "ولا يحذف العاطف بعد (إيَّا) إلَّا والمحذور منصوب بإضمار ناصب آخر... قال سيبويه[6]: (زعموا أن ابن أبي إسحق أجاز في الشعر:

فَإِيَّـــاكَ إِيَّـــاكَ المِـــرَاءَ فَإِنَّـــهُ إِلَـــى الشَّـــرِّ دَعَّـــاءٌ وَلِلشَّـــرِّ جَالِـــبُ[7]

---

(1) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج123/2.

(2) ابن عقيل، المساعد، ج558/2-559.

(3) سيبويه، الكتاب، ج244/2.

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج64/14.

(5) الأزهري، موصل النبيل، ج1243/3-1244.

(6) سيبويه، الكتاب، ج279/1.

(7) البيت من الطويل، للفضل بن عبد الرحمن انظر: القفطي، إنباه الرواة، ج76/4، وبلا نسبة : ابن جني، الخصائص، ج102/3، والمالقي، رصف المباني، ص 216.

كأنه قال: إيَّاكَ، ثم أضمر بعد إيَّاكَ فعلًا، فقال: اتَّقِ المِرَاءَ) هذا تأويل سيبويه والجمهور للبيت، قال ابن عصفور: (ولا يلزم إضمار الفعل في هذا، فلو كان في الكلام لجاز إظهار الفعل".

التحليل والدراسة:

يرى ابن عصفور[1] أنه لا يلزم إضمار ناصب آخر إذا كان عاطف (إيَّا) محذوفًا، أما الأزهري فيرى أن المحذور ينصب بإضمار ناصب آخر.

وقال العكبري[2]: "والمختار عندي أن يُقدَّر له فعلٌ يتعدَّى إلى مفعولين نحو: جنِّب نفسك الشرّ. ف(نفسك) في موضع (إيَّاك".

وقال ناظر الجيش[3]: "وأقول: إذا قُدِّر ناصبٌ ل(المراء) وهو الأظهرُ فينبغي أن يجوز إظهارُه إذ لا تكريرَ ولا عطفَ حينئذٍ".

ولا أميل إلى تخريج البيت السابق على إضمار ناصب آخر؛ لأن الإضمار لا يجب إلا مع (إيّا) لقيامها مقام العامل، وكذلك مع التكرير والعطف؛ لأنهما أيضًا يقومان مقامه[4]، و(المراء) ليس مكررًا ولا معطوفًا، وإنما أميل إلى تخريجه على تقدير فعل يتعدى إلى مفعولين، ك(جَنِّب)، ويكون التقدير (جنِّب نفسك المراء) ف(نفسك) في موضع (إيّاك)، وعلى هذا يكون الناصب واجب الإضمار لأنه مع (إيّا)، ويكون الكلام جملة لا جملتين.

باب ما لا ينصرف

63. اشتراط علمية الأعجمي في لسان العجم حتى يمنع من الصرف

قال الشيخ خالد الأزهري[5]: "وشرط العلمية المعتبرة في الأعجمي ثبوتها في اللغة الأعجمية أيضًا هذا ظاهر مذهب سيبويه... وزعم الشلوبين وابن عصفور[6] أنه لا يشترط ذلك، وأنه مذهب الجمهور، وعليهما ينشأ خلاف في: (قالون وَبُنْدَارَ) فينصرف على الأول؛

---

(1) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج2/410-411.

(2) العكبري، اللباب، ج1/463.

(3) ناظر الجيش، شرح التسهيل، ج7/3684.

(4) انظر: الأزهري، موصل النبيل، ج3/1243.

(5) الأزهري، موصل النبيل، ج4/1411-1412.

(6) اشترط ابن عصفور في الشرح الكبير أن تكون العجمة شخصية لا جنسية، فالشخصية أن تنقل الاسم من كلام العجم إلى كلام العرب في أول أحواله معرفة، مثل : (إبراهيم)، والجنسية أن تنقل الاسم من كلام العجم إلى كلام العرب في أول أحواله نكرة، مثل : (ديباج)، انظر : الشرح الكبير، ج2/208.

لأنهم لم يستعملوه علمًا، ويمنع من الصرف على الثاني، لأنه لم يتمكن في كلام العرب، قبل أنْ يسمى به. قال ابن عصفور: (وبين قالون وبندار عندي فرق؛ لأن قالون نقل في كلام العرب نكرة كما هو في كلام العجم فيصرف قطعًا) ولم يثبت ما ذكره".

التحليل والدراسة:

يرى ابن عصفور[1] أن الأعجمي لا تُشترط علميته في لسان العجم حتى يمنع من الصرف، وإنما يُشتَرط أن تكون العجمة شخصية، أما عند الأزهري فالعلمية تُشترط، وفرّق ابن عصفور بين (قالون، وبندار)، أما الأزهري فيرى أنه لم يثبت الفرق بينهما.

وقال ابن يعيش[2]: "ما عُرّب من أسماء الأجناس، فنُقل إلى العربيّ جنسًا شائعًا، واستُعمل استعمالَ الأجناس، فجرى مجرى العربيّ، فلا يكون من أسباب منع الصرف. واعتباره بدخول الألف واللام عليه".

وقال ابن الحاجب[3]: "وإنّما اشتُرطَت العلميةُ، لأنَّه إذا كان اسم جنسٍ امتزج بكلامهم في أحكامٍ متعددةٍ فضعفَ أمرُ العجمةِ، وإذا كان مع العلمية لم تعتورْهُ تلك الأحكامُ فاعتُبِرَت العجمةُ حينئذٍ لقوتها".

ويميل الباحث إلى أنه لا يُشتَرط ثبوت العلمية في اللغة الأعجمية حتى يمنع من الصرف، وإنما يُشتَرط أن تكون العجمة شخصية لا جنسية، أي: أن ينقل في أول أحواله معرفة لا نكرة؛ لأن ما نقل نكرة تضعف عجمته بتصرّف العرب فيه، سواء بإدخال (أل) التعريف عليه، أو بالاشتقاق منه، أما ما نقل معرفة فقد حافظ على عجمته من التصرّف، وعلى هذا يمنع (قالون وبندار) من الصرف، أما قول ابن عصفور إن (قالون) نقل إلى كلام العرب في أول أحواله نكرة، فلم يثبت ما ذكره، حيث أشار أبو حيان[4] إلى عدم وجود فرق بينهما.

64. منع تأنيث الجمع من الصرف إذا سُمِّي به مذكر

قال الشيخ خالد الأزهري[5]: "تأنيث الجموع وأسمائها، كرجالٍ ونِسَاءٍ، فإن تأنيثهما ينبني على تأويلهما بالجماعة، وذلك غير لازم؛ لأنهما كما يؤولان بذلك فيكونان مؤنثين كذلك

---

(1) نسبه إليه أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج875/2.
(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج185/1-186.
(3) ابن الحاجب، الإيضاح، ج147/1.
(4) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج875/2.
(5) الأزهري، موصل النبيل، ج1414/4.

يؤولان بالجمع فيكونان مذكرين، فلو سمي رجل ب(كِلَابٍ) كان مصروفًا أبدًا، نص على ذلك ابن عصفور".

التحليل والدراسة:

يرى ابن عصفور[1] أن تأنيث الجمع يكون مصروفًا إذا سُمِّي به مذكر؛ لأن هذا الجمع يجوز فيه وجهان: التذكير على معنى جمع، والتأنيث على معنى جماعة، وقد وافقه الأزهري في رأيه.

وقال سيبويه[2]:"واعلم أنَّك إذا سمّيت رجلًا خُروقًا[3]، أو كلابًا، أو جِمالًا، صرفته في النكرة والمعرفة، وكذلك الجِماعُ كلُّه".

وقال المبرد[4]: "كلُّ مال كان جمعه لمؤنَّث أو مذكَّر، ولم يمنعه من الصرف ما يمنع الواحد فهو مصروف إذا سمَّيت به مذكَّرًا".

ويميل الباحث إلى أن أن تأنيث الجمع ينصرف إذا سُمِّي به مذكر ولم يمنعه من الصرف ما يمنع الواحد؛ لأنّ التأنيث فيه غير حقيقي وإنما ناتج عن جمع التكسير، وتأنيث التكسير لا يُؤخذ به، ودليل ذلك أن الفعل معه يجوز تذكيره وتأنيثه، فتقول: (قام الرجال) على معنى جمع و(قامت الرجال) على معنى جماعة.

65. العدل في (فُعَلَ) حال كونه توكيدًا

قال الشيخ خالد الأزهري[5]: "والعدل المانع مع شبه العلمية، أو مع الوصفية ثابت ومستقر في (فُعَلَ)... حال كونه توكيدًا وهو أربعة: (جُمَعُ، وكُتَعُ، وبُصَعُ، وبُتَعُ) وعدلها عند الأخفش، والفارسي، وابن عصفور عن (فُعْلٍ)... من جهة أن مفردها (فَعْلَاءُ، أَفْعَلُ)، كَحَمْرَاءَ، وعند بعضهم عن (فَعَالَى) من جهة أن مفردها اسم على (فَعْلَاءَ) (كَصَحْرَاءَ)، وعند المصنف عن (فَعْلَاوَاتٍ) من جهة أن مذكرها يجمع بالواو والنون".

---

(1) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج229/2.

(2) سيبويه، الكتاب، ج239/3.

(3) جمع (خَرْق) وهو الشَّقُّ في الحائط والثوب ونحوه، انظر : ابن منظور، لسان العرب، ج73/10.

(4) المبرد، المقتضب، ج348/3.

(5) الأزهري، موصل النبيل، ج1432/4.

التحليل والدراسة:

يرى ابن عصفور[1] أن (فُعَلَ) معدولة عن (فُعْلٍ) على اعتبار أن مفردها (أَفْعَل، فَعْلَاء)؛ وذلك لأن العدل في كلام العرب ثابت عن (فُعْل)، حيث قالوا: (دُرُع)، وكان القياس (دُرْع)، أما الأزهري فلم يذكر رأيه.

وقال ناظر الجيش[2]:"وأما العدل عن (فعلاوات) لأنه جمع (فَعْلَاء) مؤنث (أَفْعَل) وقد جمع المذكر بالواو والنون فكان حق المؤنث أن يجمع بالألف والتاء".

وقال السيوطي[3]:"ضعّف الأول [العدل عن فُعْل] بأن المجموع بالواو والنون لا يجمع مؤنثه على فعْل بسكون العين، والثاني [العدل عن فَعَالى] بأن فَعْلاء لا يجمع فَعَالى إلا إذا لم يكن مذكره على أفعل، وكان اسمًا محضًا".

ويميل الباحث إلى أن (فُعَلَ) معدولة عن (فَعْلَاواتٍ)، حيث أشار ناظر الجيش إلى أنه ما دام مذكرها (أَفْعَل) يجمع بالواو والنون، فكان من باب أولى جمع مؤنثها (فَعْلَاء) بالألف والتاء، وعلى هذا يكون القول: إن (فُعَل) معدولة عن (فُعْل) ضعيف؛ لأنه يجعل المؤنث مجموعًا على (فُعْل)، والقول: إنها معدولة عن (فَعَالى) ضعيف أيضًا؛ حيث ذكر السيوطي أن (فعلاء) إذا كان مذكرها على وزن (أفعل) لا تُجمع على (فَعَالى)، و(جمعاء) وتوابعها مذكرها على وزن (أفعل).

66. العلّة الثانية المانعة مع العدل في (فُعَلَ) حال كونه توكيدًا

قال الشيخ خالد الأزهري[4]: "قيل: الصفة، بدليل الجمع بالواو والنون، ويرده اتفاقهم على تغاير بابي التوكيد، والصفة، وقال الخليل وسيبويه، وأبو زيد، والمصنف، وابن عصفور: شبه تعريف العلمية، وهو التعريف بنية الإضافة".

التحليل والدراسة:

ويرى ابن عصفور[5] أن العلّة الثانية المانعة للصرف مع العدل في (فُعَل) هي شبه التعريف بالعلمية؛ لأن (جُمَعَ) لا يُتصور أن يكون علمًا؛ لأنه جَمْعٌ، والجموع لا تكون

(1) انظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ج273/1.
(2) ناظر الجيش، شرح التسهيل، ج4055/8.
(3) السيوطي، همع الهوامع، ج90/1-91.
(4) الأزهري، موصل النبيل، ج1432/4.
(5) ابن عصفور، شرح الجمل، ج273/1.

أعلامًا؛ فلم يبق إلا أن يكون مُعرّفًا بنية الإضافة، ووافقه الأزهري، حيث نفى أن تكون الصفة هي العلّة الثانية.

وقال السيرافي[1]: "اجتمع فيه [فُعَل] علتان: العدل عن فُعْل الذي هو القياس في جمع جَمْعَاء وكَتْعَاء والثانية التعريف".

وقال ناظر الجيش[2]: "جُمَعُ وتوابعه فإنها لا تنصرف للعدل والتعريف، فأما تعريفها فبالإضافة المنوية، فإن أصل: رأيت النساء جُمَعَ: رأيت النساء جَمْعَهُنَّ... فحذف الضمير للعلم به واستغني بنية الإضافة وصار جُمَعُ لكونه معرفة بغير علامة ملفوظ بها، كأنه علم وليس بعلم".

ويميل الباحث إلى أن العلّة الثانية المانعة للصرف مع العدل هي شبه العلمية، وذلك أنه معرَّف بنية الإضافة، أي بغير علامة ملفوظ بها؛ لهذا فهو يشبه العلم وليس علمًا، أما من قال: أن الصفة هي العلة الثانية؛ فهذا لا أميل إليه؛ لأن هذا القول يردّه "تغاير بابي التوكيد والصفة"[3].

﴿ باب إعراب الفعل ﴾

67. هل يكون الفعل مع (لن) دعاء

قال الشيخ خالد الأزهري[4]: "ولا يكون الفعل معها دعاء؛ خلافًا لبعضهم، حكاه ابن السراج عن قوم، واختاره ابن عصفور[5]، وحملوا عليه، ﴿ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ ﴾ [القصص:17]، مدعين أن معناه (فَاجْعَلْنِي) ولا حجة لهم في ذلك، لإمكان حملها على النفي المحض، ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى: ألا يظاهر مجرمًا جزاء لتلك النعمة التي أنعم بها عليه".

التحليل والدراسة:

يرى ابن عصفور أن الفعل مع (لن) قد يكون دعاء، أما الأزهري فيرى أن الفعل لا يكون معها دعاء.

---

(1) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج490/3.

(2) ناظر الجيش، شرح التسهيل، ج4054/8.

(3) الأزهري، موصل النبيل، ج1432/4.

(4) المرجع السابق، ج1479/4.

(5) نسبه إليه أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1644/4.

وقال ابن هشام[1]: "وأما قوله تعالى ﴿ **قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ** ﴾ [القصص:17] فقيل: ليس منه لأن فعل الدعاء لا يستند إلى المتكلم، بل إلى المخاطب أو الغائب، نحو (يا ربِّ لا عذَّبت فلانًا)، ونحو (لا عذَّبَ اللهُ عمرًا)".

وقال ناظر الجيش[2]":الفعل المنفي ب(لن) لا يكون إلا خبرًا كالمنفي بغيرها من أدوات النفي؛ فإنه لا يكون غير خبر إلا مع (لا) خاصة فإنها تستعمل في الدعاء كما تستعمل في الخبر".

ويميل الباحث إلى أن الفعل لا يكون مع (لن) دعاء؛ لأن أدوات النفي لا تستعمل في الدعاء باستثناء (لا)، كقولك: (لا غفر الله لفلان)، أما القول: إن الفعل في الآية السابقة دعاء، فلا أميل إليه؛ لأن الفعل مسند إلى المتكلم، وهو الضمير المستتر (أنا)، وفعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم، وإنما إلى المخاطب أو الغائب.

68. الفصل بين (إذن) ومنصوبها بالظرف

قال الشيخ خالد الأزهري[3]: "وأجاز بعضهم وهو ابن عصفور، والأُبذي فصل منصوبها بظرف اختيارًا، نحو: إذَنْ غَدًا أُكْرِمَكَ)، كما يجوز الفصل بالقسم نحو: (إذَنْ وَاللهِ أُكْرِمَكَ)، وفرق المانعون بأن القسم مؤكد، والظرف مقيد، وفصل المؤكد كلا فصل... ولم يجز ذلك في الظرف وعديله إلا في الشعر، وكيف يقاس المؤكد لمضمون الجملة بالمقيد للجملة".

التحليل والدراسة:

ذهب ابن عصفور[4] إلى جواز الفصل بين إذن ومنصوبها بالقسم، والظرف، والمجرور، أما الأزهري فيرى أنه لا يجوز.

وقال أبو حيان[5]: "الصحيح أَنَّ ذلك لا يجوز".

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، ج315/1.

(2) ناظر الجيش، شرح التسهيل، ج4139/8.

(3) الأزهري، موصل النبيل، ج1487/4.

(4) انظر: ابن عصفور، المقرب، ج262/1.

(5) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1653/4.

وقال ناظر الجيش[1]: "ولم يفصلوا بالظرف بين المتضايفين ولا بين الجار والمجرور إلا في الضرورة".

وأميل إلى عدم جواز الفصل بالظرف؛ لأنه لم يُفصَل به بين المضاف والمضاف إليه، ولا بين الجار والمجرور إلا في الضرورة، أما القسم فجائز؛ لأنه يفيد التأكيد، فلا يُعدُّ فاصلًا؛ لذلك فُصِل به بين الجار والمجرور، كقولك: (اشتريت الكتاب بوالله عشرين دينار) وبين المضاف والمضاف إليه، كقولك: (هذا ابنُ والله محمدٍ)، ويجوز أيضًا الفصل ب(لا) النافية؛ لأنها كالقسم لا تُعتبر فاصلًا، بدليل أنها لم تُعتبر فاصلًا مع (أَنْ).

69. جازم المضارع المسبوق بالطلب بعد سقوط الفاء

قال الشيخ خالد الأزهري[2]: "واختلف في جازمه أمذكور أم محذوف، على قولين، واختلف كل من الفريقين على قولين، فقيل الجازم الطلب المذكور قبل الفاء... لما فيه من معنى الشرط، هذا قول سيبويه والخليل، واختاره ابن خروف، وقيل: على أنه نائب عن الشرط، كما في: (ضَربًا زَيْدًا)، وهذا قول السيرافي، والفارسي، واختاره ابن عصفور... والقائلون بالإضمار اختلفوا، فقال بعضهم: بأن مضمرة، والتقدير: (ائتنِي فإنْ تَأتِني أُكْرِمْكَ)...وقال بعضهم بلام مقدرة، فإذا قيل: (أَلَا تَنْزِلُ تُصِبْ خيرًا) فالتقدير: لِتُصِبْ خيرًا".

التحليل والدراسة:

يرى ابن عصفور[3] أن سبب جزم المضارع المسبوق بالطلب بعد سقوط (الفاء) هو نيابة الطلب عن الشرط، أما الأزهري فلم يذكر رأيه.

وقال المرادي[4]: "التضمين لا يكون إلا لفائدة ولا فائدة في تضمين الطلب معنى الشرط، لأنه يدل عليه بالالتزام".

وقال ابن عقيل[5]: "الجزم بما سبق من الأمر وأخوته، لإعطائه معنى الشرط وتضمنه معناه كأسماء الشرط ولا حاجة إلى تقدير".

---

(1) ناظر الجيش، شرح التسهيل، ج4155/8.

(2) الأزهري، موصل النبيل، ج1506/4–1507.

(3) ابن عصفور، الشرح الكبير، ج192/2.

(4) المرادي، توضيح المقاصد، ج1257/4.

(5) ابن عقيل المساعد، ج97/3.

القول بالتضمين هنا يجعل الطلب (ائتني) متضمناً معنيين، وهما: معنى (إن) ومعنى فعل الشرط (تأتني) وهذا القول لا أميل إليه؛ لأنه "لا يوجد في لسان العرب تضمينٌ لمعنيين، إنما يكون التضمين لمعنى واحد[1]" والقول بالنيابة، لا أميل إلى أنه مذهب "وإنما هو بيان مسوغ جزم الجواب[2]"؛ لأن قولك: إن الطلب تضمن معنى الشرط (إن تأتني) يساوي في المعنى قولك: إن الطلب ناب عن الشرط (إن تأتني)، وكذلك القول: إن الجزم بلا مقدر لا أميل إليه؛ لأنه "لا يطرد إلا بتجوز وتكلف[3]" لذلك أميل إلى أن الطلب مجزوم بشرط مقدر دل عليه معنى الكلام، فكما يجوز حذف جواب الشرط لدلالة الكلام عليه، كقولك: (أنت مُكرَمٌ إن أتيت) كذلك يجوز حذف الشرط لدلالة الكلام عليه.

70. جزم المضارع المسبوق بالطلب مع وجود الفاء

قال الشيخ خالد الأزهري[4]: "قال ابن عصفور[5]، وأجاز الفراء[6] الجزم مع وجود الفاء، واستدل بقوله:

فَقُلْتُ لَهُ: صَوِّبْ وَلَا تُجْهِدَنَّهُ فَيُدْنِكَ مِنْ أَعْلَى القَطَاةِ فَتَزْلَقِ[7]

أي: لا تُجْهِدَنَّهُ يُدْنِكَ فَتَزْلَقْ، قال: وهذا باطل؛ لأن الفاء تحول بين ما بعدها من الفعل وما قبلها، فلا يتصور عمله فيه، وإنما الجزم هنا بالعطف على المجزوم".

التحليل والدراسة:

يرى ابن عصفور أن قول الفراء بجواز جزم المضارع مع وجود فاء السببية قول باطل، وخرّجه على أن (الفاء) عاطفة، وأن الجزم هنا بالعطف على المجزوم، أما الأزهري فلم يذكر رأيه.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، ج134/4.

(2) ناظر الجيش، شرح التسهيل، ج4234/8.

(3) المرادي توضيح المقاصد، ج1257/4.

(4) الأزهري، موصل النبيل، ج1508/4.

(5) لم أقف عليه في كتبه.

(6) الفراء، معاني القرآن، ج229/2-230.

(7) البيت من الطويل، لامرئ القيس، ديوانه، ص106، وابن جني، المحتسب، ج181/2، ونسبه الأعلم لعمرو بن عمَّار الطائي، النكت، ج372/2. (القطاة) مقعد الردف، يقول الشاعر لغلامه : صوب الفرس، وارفق به، ولاتحمل عليه الجهد والمشقة.

وقال المبرد[1]: "إنما هو على العطف فدخل كلُّه في النهي[2]. أراد: ولا يدنك، ولا تزلقنّ".

وقال الأعلم الشنتمري[3]: عطف (فيدنك) و (تزلق) على قوله: و(لا تجهدنه)، ولو كان في غير الشعر لجاز نصبها على الجواب".

وأميل إلى عدم جواز جزم المضارع مع وجود فاء السببية، كما أميل إلى عدم جواز تخريجه على أن (الفاء) عاطفة، وأن الجزم بالعطف على المجزوم؛ لأن الإدناء مسبب عن إجهاد الفرس؛ ف(الفاء) سببية، إضافة إلى أن النهي في (تجهدنه) للغلام، وفي (يدنك) –على اعتبار أنه معطوف على المجزوم– للفرس، فلا يصح المعنى؛ فالنصب هنا أقوى في المعنى؛ لذلك أميل إلى شذوذ هذا البيت.

71. نصب أو جزم جواب اسم فعل الأمر بعد الفاء

قال الشيخ خالد الأزهري[4]: "صح: (نَزَالِ فَأَنْزِلْ) بالجزم، وامتنع (نَزَالِ فَأَنْزِلَ) بالنصب، لأن نَزَالِ لا يقع في تأويل المصدر في وقت ما... خلافًا لبعض أصحابنا، وهو أبو الحسن بن عصفور، من المغاربة، وابن جني من البصريين".

التحليل والدراسة:

ذهب ابن عصفور[5] إلى جواز نصب جواب اسم فعل الأمر؛ لأن لفظه لفظ الفعل، أما الأزهري فذهب إلى جزمه وامتناع نصبه.

وقال ابن جني[6]: "فأمَّا دَرَاكِ ونَزَالِ ونَظَارِ فلا أنكر النصب على الجواب بعده... لأنه وإن لم يتصرَّف فإنه من لفظ الفعل".

---

(1) المبرد، المقتضب، ج22/2.

(2) في الكتاب النفي، ولعله تصحيف من الناسخ.

(3) الأعلم، النكت، ج372/2.

(4) الأزهري، موصل النبيل، ج1510/4–1511.

(5) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج150/2.

(6) ابن جني، الخصائص، ج49/3.

وقال السيوطي[1]: "وصورة المسألة أن يكون الأمر بصريح الفعل. فإن دلّ عليه بخبر [كقولك: حسبُكَ فَيَنَمِ النَّاسُ] أو اسم فعل لم يجُزْ النّصب على الصّحيح، لأنه غير مسموع".

ويميل الباحث إلى جزم جواب اسم فعل الأمر بعد الفاء وامتناع نصبه؛ لأن النصب يكون بتأويل مصدر يفُهم من الكلام السابق، والكلام السابق-نَزَالِ- وإن كان من لفظ الفعل فهو غير صالح لأن يأوّل بالمصدر، كما أن النصب غير مسموع عن العرب.

72. نصب المضارع بعد الواو والفاء إذا سُبِق بفعل شك

قال الشيخ خالد الأزهري[2]: "وأجرى بعضهم أيضًا أفعال الشك مجرى النفي، فأجاز: (حَسِبْتَهُ يَشْتُمَنِي فَأَثِبَ عَلَيْهِ) لأن الفعل غير محقق قريب من النفي، واختاره ابن عصفور في شرح الجزولية، ومنعه في شرح الجمل، والحق الجواز".

التحليل والدراسة:

لابن عصفور رأيان متناقضان في مسألة نصب الفعل المضارع بعد الفاء والواو إذا سُبق بفعل شك، أحدهما الجواز[3]، وهذا الرأي ثابت في كتابه شرح الجمل الكبير، وهو موافق لرأي الأزهري، والآخر المنع، وهذا الرأي غير ثابت في كتبه.

وقال سيبويه[4]: "وتقول: حسبتُه شَتَمَني فأَثِبَ عليه، إذا لم يكن الوثوبُ واقعًا... وإن كان الوثوبُ قد وقع فليس إِلَّا الرفعُ".

وقال الشاطبي[5]: "قولهم: حَسِبْتُه شَتَمني فأَثِب عليه، نَصب (فَأَثِبَ) من حيث الشكُّ الذي في (حَسِبْتُ) وهو يشبه النفي... فكأنه في تقدير: ما شَتَمني فأَثِبَ عليه، وهذا ليس بقياس في مثله".

وأميل إلى جواز نصب الفعل المضارع بعد الواو والفاء إذا سبق بفعل من أفعال الشك؛ لأن وقوع الفعل -الشتم- غير متحقق فهو يشبه النفي؛ فيجرى مجراه.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، ج119/4.
(2) الأزهري، موصل النبيل، ج1516/4.
(3) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج155/2.
(4) سيبويه، الكتاب، ج36/3.
(5) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج55/6.

73. (أَنْ) الواقعة بين القسم و(لو)

قال الشيخ خالد الأزهري[1]: "تزاد (أَنْ) بين القسم و(لَوْ)، كقوله:

أَمَـــا وَاللهِ، أَنْ لَـــوْ كُنْـــتَ حُـــرًّا وَمَا بِـالحُرِّ أَنْـتَ وَلَـا القَمِـينِ[2]

ثم قال الجهور: إنها زائدة للتوكيد... وقال ابن عصفور في مقربه: إنها رابطة جملة القسم بالمقسم عليه".

التحليل والدراسة:

يرى ابن عصفور[3] أنّ (أَنْ) الواقعة بين القسم و(لو) حرف يربط جملة القسم بالمقسم عليه، أما الأزهري فيرى أنها زائدة.

وقال أبو حيان[4]: "والذي أَذْهَبُ إليه أَنَّها مخففة من الثقيلة".

وقال ابن هشام[5]: "في مقرب ابن عصفور أنها... حرف جيء به لربط الجواب بالقسم، ويبعده أن الأكثر تركُها، والحروف الرابطة ليست كذلك".

ويميل الباحث إلى أنّ (أَنْ) الواقعة بين القسم و(لو) لا تكون لربط الجواب بالقسم؛ لأن الأكثر حذفها، والحروف الرابطة واجبة الذكر، ولأن الأكثر حذفها أميل إلى أنّها زائدة للتوكيد، حيث يجوز الاستغناء عنها فتقول: (أما واللهِ لو كنت حرًّا).

74. ضابط (أَنْ) التفسيرية

قال الشيخ خالد الأزهري[6]: "ضابط التفسيرية: هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول لا لفظه، خلافًا لابن عصفور، فإنه أجاز في شرح الجمل الصغير، وقوعها بعد لفظ القول صريحًا".

---

(1) الأزهري، موصل النبيل، ج1524/4.

(2) البيت من الوافر، ولم أعثر على قائله، الفراء، معاني القرآن، ج44/2، والأنباري، الإنصاف، ج200/1، وابن عصفور، المقرب، ج205/1، وابن هشام، المغني، ج31/1،. (القمين): الجدير بالشيء. انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (قَمَنَ) ج347/13.

(3) انظر: ابن عصفور، المقرب، ج205/1.

(4) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1776/4.

(5) ابن هشام، مغني اللبيب، ج32/1.

(6) الأزهري، موصل النبيل، ج1526/4.

التحليل والدراسة:

ضابط (أَنْ) التفسيرية عند ابن عصفور[1] وقوعها بعد جملة فيها معنى القول أو لفظه، ويكون ما بعدها تفسيرًا لما قبلها، ولا موضع لها من الإعراب، نحو قوله تعالى: ﴿وَنُودُوا أَنْ تِلْكُمُ الجَنَّةُ﴾ [الأعراف:43]، أما الضابط عند الأزهري وقوعها بعد جملة فيها معنى القول لا لفظه.

وقال ابن هشام[2]: "الضابط: ألّا يكون فيها حروف القول إلا والقول مؤول بغيره".

وقال ناظر الجيش[3]: "أما المفسرة: فهي الداخلة على جملة محكي بها قول مقدر مفسر بجملة بمعنى القول لا لفظه".

ويميل الباحث إلى أن الضابط في (أَنْ) التفسيرية وقوعها بعد جملة فيها معنى القول لا لفظه؛ لأنّ "فعل القول يحكى بعده الكلام من غير أن يتوسط بينهما حرف تفسير[4]" أما قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللهَ﴾ [المائدة:117] فالقول هنا مؤول بغيره، وتأويله: ما أمرتهم إلا بما أمرتني به.

75. تعين النصب بعد (حتّى) إذا دل ما قبلها على حدث غير موجب

قال الشيخ خالد الأزهري[5]: "فإن دل ما قبلها على حَدَثٍ غيرِ واجب تعينَ النصبُ، وتحته صور إحداها: النفي، نحو: (مَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا)، الثانية: التقليل الذي يراد به النفي، نحو: (قَلَّمَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا)، الثالثة: الاستفهام الذي لا يتضمن وقوع الفعل نحو: (أَسِرْتُ حَتَّى تَدْخُلَهَا؟)... خلافًا للأخفش في إجازته الرفع في غير الموجب... ومنعه سيبويه... واضطرب في المسألة ابن عصفور، فمرة قال: (إِنَّ الذي قاله الأخفش جيد وينبغي ألا يعد خلافًا لسيبويه) ومرة قال[6]: (إنه غَلَطٌ)، واتفقوا على أنه لم يسمع".

---

(1) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج173/2.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب، ج30/1.

(3) ناظر الجيش، شرح التسهيل، ج4268/8.

(4) الزمخشري، الكشاف، ج316/7.

(5) انظر: الأزهري، موصل النبيل، ج1533/4-1532.

(6) نسبه إليه ابن عقيل، المساعد، ج120/3.

التحليل والدراسة:

لابن عصفور في هذه المسألة رأيان متناقضان، فالأول[1]: أن النصب غير واجب ويجوز الرفع، وهذا الرأي ثابت في كتابه الشرح الكبير، والآخر: أن النصب واجب، وأن ما قاله الأخفش غلط، وهذا غير ثابت في كتبه، أما الأزهري فيرى وجوب النصب.

وقال ابن هشام[2] "أجاز الأخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجابًا ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره، لا على ما قبل حتى خاصة".

وقال ابن عقيل[3]: "وكونه لم يُسمع مع كثرة ما يُستعمل من هذا في كلامهم، دليل على عدم صحة هذا القول [قول الأخفش".

ويميل الباحث إلى تعين النصب وعدم جواز الرفع؛ لأن الفعل بعد (حتَّى) يُشترط في رفعه أن يكون مسببًا عما قبله، والدخول ليس مسببًا عن عدم السير، كما أن الرفع في مثل هذه المسألة لم يُسمع عن العرب، أما إذا قصد الأخفش نفي السير والدخول فهذا عندي جائز وغير مخالف لقول سيبويه؛ لأنه يكون موجبًا.

باب عوامل الجزم

76. دخول الجار على (مهما)

قال الشيخ خالد الأزهري[4]: "ولا تفارقها الاسمية... ولا الشرطية خلافًا لمن قال: قد يستفهم[5] بهـــا، ولا المفعولية... أو الابتداء... خـــلافًا لمن جوز دخول الجار عليها، وهو ابن عصفور[6] قاله وهمًا لا مذهبًا".

التحليل والدراسة:

أجاز ابن عصفور دخول الجار على (مهما)، أما الأزهري فيرى عدم جوزه، فلا تكون إلا مفعولًا به أو مبتدأ.

---

(1) ابن عصفور، الشرح الكبير، ج165/2.
(2) ابن هشام، مغني اللبيب، ج135/1.
(3) ابن عقيل، المساعد، ج120/3.
(4) الأزهري، موصل النبيل، ج1546/4.
(5) في الكتاب (يستقيم) ولعله تصحيف من الناسخ.
(6) نسبه إليه أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1864/4.

وقال المرادي[1]: "وقد وهم ابن عصفور فزعم أنه يجوز أن يدخل عليها حرف الجر".

وقال السيوطي[2]: "لا تُجَرُّ مهما بحرف ولا إضافة، فلا يقال: على مهما تكن أكن. ولا جِهَة مهما تقصد أقصد".

لم يذكر من قال بعدم جواز دخول الجار على (مهما) سبب عدم الجواز، كما لم يذكر من قال بالجواز سبب الجواز، وأميل إلى أن الذي يحدد جواز دخول الجار من عدمه هو السماع، فإذا ثبت سماعه عن العرب فهو عندي جائز، وإذا لم يثبت فهو عندي غير جائز.

77. حذف فعل الشرط وجوابه معًا بعد (إِنْ) الشرطية

قال الشيخ خالد الأزهري[3]: "ويحذفان معًا بعد إن، كقوله:

قَالَــتْ بَنَــاتُ العَــمِّ يَــا سَــلْمَى وإِنْ كَــانَ فَقِيْــرًا مُعْــدِمًا قَالَــتْ: وَإِنْ[4]

أي: وإن كان فقيرًا معدمًا رضيته به، فحذف الشرط والجواب؛ لدلالة ما قبلهما عليها. ولا يختص ذلك بالضرورة، خلافًا لابن عصفور ومن تبعه كالمصنف".

التحليل والدراسة:

يرى ابن عصفور[5] أن حذف فعل الشرط وجوابه معًا بعد (إِنْ) مختص بالضرورة، أما الأزهري فيرى جواز حذفهما معًا في الشعر والنثر.

وقال ابن عقيل[6]: "وكلام غيرهم يقتضي جوازه [أي: جواز حذف الشرط وجوابه معًا] في الكلام مع إِنْ مطلقًا".

---

(1) المرادي توضيح المقاصد، ج1275/4.

(2) السيوطي، همع الهوامع، ج320/4.

(3) الأزهري، موصل النبيل، ج1584/4.

(4) البيت من الرجز، لرؤبة، ديوانه 186، وابن هشام، مغني اللبيب، ج724/2، وابن عقيل، المساعد، ج170/3.

(5) انظر: ابن عصفور، المقرب، ج276/1.

(6) ابن عقيل، المساعد، ج171/3.

وقال السيوطي[1]: "قد ورد في النثر في عِدّة من الآثار".

ويميل الباحث إلى جواز حذف فعل الشرط وجوابه بعد (إِنْ) في الشعر والنثر إن دل عليه ما قبله؛ وذلك لأن المحذوف يُفهم من الكلام السابق، إضافة إلى أن حذفهما معًا ورد في الشعر –ومثاله البيت السابق– كما ورد في النثر، ومثال ذلك: قال أبو حيان[2]: "قال بَعْضُ أصحابنا يُقَالُ: أَتَفْعَلُ هذا، فَتَقول: أَنَا أَفْعَلُه، وإِنْ، أَيْ: وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْهُ أَفْعَلْهُ" فما ذكره السيوطي وأبو حيان دليل على أنه غير مختص بالضرورة.

78. تعين الاستغناء عن جواب القسم بجواب الشرط

قال الشيخ خالد الأزهري[3]: "ويتعين ذلك، أي: الاستغناء بجواب الشرط عن جواب القسم مطلقًا، تَقَدَّم القسمُ أو تأخرَ، إن تقدمها ذو خبر... أو كان حرف الشرط (لَوْ)، أو (لَوْلَا)، فيتعين الاستغناء بجوابهما عن جواب القسم وإن تأخرا عن القسم... ولم يفرق ابن عصفور، بين الشرط الامتناعي، وغيره، بل صرح فيهما، بأن الجزاء للسابق من الشرط والقسم".

التحليل والدراسة:

إذا اجتمع الشرط والقسم فالجواب يكون للمتقدم عند ابن عصفور[4]، أما عند الأزهري فالجواب يكون للشرط، إذا تقدّم الشرطَ والقسمَ ذو خبر، أو كان حرف الشرط (لَوْ) أو (لَوْلَا).

وقال ابن يعيش[5]: "إن تقدّم القسمَ شيءٌ، ثم أتى بعده المجازاة، اعتمدت المجازاة على ذلك الشيء، وأُلغِي القسم، نحو قولك: (أنا والله إن تأتني لا آتِك)، اعتمد الشرط والجزاء على (أَنَا)، وصار القسم حشوًا مُلْغَى، كأنه ليس في اللفظ".

وقال المرادي[6]: "إنما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر، لأن سقوطه مخل بمعنى الجملة التي هو منها، بخلاف القسم، فإنه مسوق لمجرد التأكيد".

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، ج4/337.
(2) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج4/1884.
(3) الأزهري، موصل النبيل، ج4/1588–1590.
(4) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج2/199.
(5) ابن يعيش، شرح المفصل، ج4/287–288.
(6) المرادي، توضيح المقاصد، ج4/1289.

ويميل الباحث إلى تعين الاستغناء عن جواب القسم بجواب الشرط إذا تقدّم الشرط والقسم ذو خبر؛ لأن صاحب الخبر يحتاج إلى خبره وهو فعل الشرط وجوابه؛ لذلك يعتبر تقدير سقوط جواب الشرط مخل بمعنى الجملة، بخلاف تقدير سقوط القسم، فهو غير مخل؛ لأنه مسوق لمجرد التوكيد، والتوكيد يجوز الاستغناء عنه، أما إذا لم يُسبق بذي خبر فالجواب للمتقدم.

باب الإخبار (بالّذي) والألف واللّام

79. الإخبار عمّا له حق الصدارة

قال الشيخ خالد الأزهري[1]: "وجواز استعماله مؤخرًا، فلا يخبر عما لزم الصدر، كأسماء الشرط، وضمير الشأن، وكم الخبرية، وقال ابن عصفور: (يخبر عن أسماء الاستفهام –وتقدم– والجمهور على المنع".

التحليل والدراسة:

أجاز ابن عصفور[2] الإخبار عن أسماء الاستفهام بشرط تقدمها على (الذي) أو الألف واللام، ومنع الأزهري.

وقال ابن هشام[3]: "لا يُخْبَرُ عن (أيهم) من قولك (أَيُّهُمْ في الدَّارِ) لأنك تقول حينئذ: الذي هو في الدار أَيُّهُمْ؛ فتزيل الاستفهامَ عن صَدْرِيَّتِهِ، وكذا القولُ في جميع أسماء الاستفهام...".

وقال ابن عقيل[4]: "وقد يجب التقديم كما في الإخبار عن اسم الاستفهام، فتقول في الإخبار عن قولك: أيهم قائم؟: أيهم الذي هو قائم؛ وهذا مبني على جواز الإخبار عن اسم الاستفهام؛ والأظهر والقياس المنع".

ويميل الباحث إلى عدم جواز الإخبار عن أسماء الاستفهام؛ لأن أسماء الاستفهام من الألفاظ التي لها حق الصدارة فلا يجوز تأخيرها، فلا تقول: (الذي هو جالس أيهم)، وإذا

---

(1) الأزهري، موصل النبيل، ج1701/4.

(2) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج495/2.

(3) ابن هشام، أوضح المسالك، ج239/4.

(4) ابن عقيل، المساعد، ج284/3.

أخبرت عنها متقدمة أيضًا لا يجوز؛ لأن "الخبر في هذا الباب واجب التأخير عند الجمهور[1]" فلا تقول: (أيهم الذي هو جالس).

80. إذا لم يكن الضمير عائدًا على شيئين

قال الشيخ خالد الأزهري[2]: "لو كان أحدُ الضميرين يعودُ على شيءٍ في اللفظ، والآخر يعودُ إلى شيءٍ في كلام آخر، نحو: (أنْ يذكر إنسانٌ إنساناً فتقول: لَقِيتُهُ)، فهذه الهاءُ لا تعود على شيء في لفظِك، وإنما تعودُ إلى المذكر في كلام غيرك، فقال الشَّلَوبينُ الكبيرُ[3]: يجوزُ الإخبارُ عن هذه الهاء، فتقول: (الَّذي لقيتُهُ هُوَ) فالهاء عائدة على الذي، ولفظ (هُوَ) عائد على (إنساناً) في ذلك الكلام، ووافقه ابن عصفور".

التحليل والدراسة:

أجاز ابن عصفور[4] الإخبار عن الضمير إذا لم يكن الضمير عائدًا على شيئين، أما الأزهري فلم يذكر رأيه.

وقال الجزولي[5]: "مِن شرطِ الاسم الَّذي يُخبَرُ عنه إِنْ كان مُضمرًا، ألَّا يلزمَهُ التَّقديمُ وألَّا يكونَ قبلَ الإخبار عائدًا على شيءٍ".

وقال السيوطي[6]: "قال الشّلوبين الصغير: وهذا غير صحيح، ولا يوجد في كلام العرب إذ لا يفهم المعنى المراد منه في الجملة".

ويميل الباحث إلى عدم جواز الإخبار عن الضمير إذا لم يكن عائدًا على شيئين، صحيح أنه من حيث القياس ربّما يكون جائزًا؛ لأنّ السبب في منع الإخبار عن الضمير هو أن "عود ضمير واحد على شيئين محال[7]" والضمير في هذه المسألة ليس عائدًا على شيئين، لكن القول بالجواز يتوقف على فهم المعنى المراد وهذا غير متحقق، إضافة إلى أنه لم يسمع عن العرب مثل هذه الجمل؛ لذلك أميل إلى عدم الجواز.

---

(1) الأزهري، موصل النبيل، ج1706/4.
(2) المرجع السابق، ج1702/4-1704.
(3) الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج1105/3.
(4) ابن عصفور، الشرح الكبير، ج499/2-500.
(5) الجزولي، المقدمة الجزولية، ص288.
(6) السيوطي، همع الهوامع، ج301/5.
(7) الأزهري، موصل النبيل، ج1700/4.

81. إعراب (أَيُّهُمْ) في قولك: (أَيُّهُمْ الَّذِي هُوَ قَائِمٌ)

قال الشيخ خالد الأزهري[1]: "وما ذكرناه من أن (أَيُّهُمْ) خبر مقدم، هو قول ابن عصفور[2]، وقال ابن الضائع: (مبتدأ)، والأقرب إلى الصحة قول ابن عصفور".

التحليل والدراسة:

يرى ابن عصفور[3] والأزهري أن(أَيُّهُمْ) في قولك: (أَيُّهُمْ الَّذِي هُوَ قَائِمٌ) تُعرَب خبرًا مقدمًا.

وقال أبو حيان[4]: "قال ابن عصفور أيُّهُم خبر مقدم، والذي المبتدأ، وهو القياس".

وقال ناظر الجيش[5]: "لا شك أن الأمر كما قاله ابن عصفور".

ويميل الباحث إلى أن (أَيُّهُم) خبر مقدم، والموصول مبتدأ مؤخر، و(هو زيد) صلته، بدليل أننا لو وضعنا اسمًا غير اسم الاستفهام لا يكون إلا خبرًا، فلو قلنا: (محمدٌ الّذي هو قائمٌ) لا يكون (محمدٌ) إلا خبرًا؛ لأنه هو المخبر عنه بالمبتدأ (الّذي)، أما سبب تقدمه؛ فلأنه من الألفاظ التي لها حق الصدارة، وقد سبق ذكر عدم جواز الإخبار عن أسماء الاستفهام.

82. الإخبار عن المفعول له

قال الشيخ خالد الأزهري[6]: "واختلف في جواز الإخبار عن المفعول له، فقال ابن عصفور: لا يخبر عنه؛ لأنه لا يُرفَع، لأن الأصل فيه حرف الجر، ومتى رفع لم يُعْطَ هذا المعنى... وقال ابن الضائع[7]: عندي أنَّه يُخبر عن المفعول له، وأنه يضمر بحرف الجر، نحو: (الَّذي قُمْتُ لَهُ إِجْلالُ زَيْدٍ)، إذ لا مانع من ذلك".

التحليل والدراسة:

ذهب ابن عصفور[8] إلى عدم جواز الإخبار عن المفعول له، أما الأزهري فلم يذكر رأيه.

---

(1) المرجع السابق، ج4/1706-1707.
(2) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج2/495.
(3) نسبه إليه أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج3/1053.
(4) المرجع السابق، ج3/1053.
(5) ناظر الجيش، شرح التسهيل، ج9/4602.
(6) الأزهري، موصل النبيل، ج4/1708.
(7) نسبه إليه أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج3/1064.
(8) ابن عصفور، الشرح الكبير، ج2/509.

وقال ابن عقيل[1]: "يجب على الجواز أن تأتي بالجار فتقول في: قمت إجلالًا لك: الذي قمت له، إجلالٌ[2] لك".

وقال السيوطي[3]: "والأصح جوازه عن المفعول له".

ويميل الباحث إلى جواز الإخبار عن المفعول له؛ لأن سبب المنع عند المانعين، أن "الإخبار عنه يُغِّرُهُ عن حاله التي كان عليها قبل الإخبار[4]" وهذا السبب عندي ضعيف؛ لأن المفعول له "إذا أخبر عنه لزم معه شرط من شروطه[5]" وهو ثبوت الجار (اللام) مع الضمير؛ وبذلك لم يتنقل عن حاله التي كان عليها قبل الإخبار؛ فيسقط المانع.

83. الإخبار عن خبر كان

قال الشيخ خالد الأزهري[6]: "الإخبار عن خبر كان جائزٌ على ضعفٍ، خلافًا لمن منع ولا فرق في جريان الخلاف بين الجامدِ والمشتقِّ، فتقولُ في الجامدِ: الذي كان زيدٌ إِيّاهُ، أو كانَهُ زيدٌ أخوك... وفي المشتقِّ: الذي كان زيدٌ إِيَّاه قَائِمٌ، أوْ كانَه زيدٌ قَائم... وتخصيص ابن عصفور الخلافَ بالمشتقِّ دونَ الجامدِ، وأنَّ الجامد جائزٌ بالاتفاق مخالفٌ لقول ابن الدَّهان[7]: (ومنع بعضهم الإخبارَ عن خبر كان مطلقًا".

التحليل والدراسة:

يرى ابن عصفور[8] أن الخلاف بين النحويين في الإخبار عن خبر كان المشتق، وأن الجامد جائز بالاتفاق، أما الأزهري فيرى أن الخلاف في الجامد والمشتق.

---

(1) ابن عقيل، المساعد، ج285/3.

(2) في الكتاب (إجلالًا) ولعله تصحيف من الناسخ. انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج303/5، ناظر الجيش، شرح التسهيل، ج4595/9.

(3) السيوطي، همع الهوامع، ج303/5.

(4) ناظر الجيش، شرح التسهيل، ج4595/9.

(5) ابن عصفور، الشرح الكبير، ج508/2.

(6) الأزهري، موصل النبيل، ج1709/4.

(7) نسبه إليه ابن عقيل، المساعد، ج286/3.

(8) ما ذُكِر من قول ابن عصفور، ذكره في الشرح الكبير في حديثه عن الإخبار عن خبر المبتدأ، انظر : الشرح الكبير، ج501/2.

وقال ابن مالك[1]: "أما خبرها [خبر كان] ففيه خلاف: فمن الناس من يجيزُه فيقولُ في (كَانَ زيدٌ أخاك): (الكَائِنُه زيدٌ أخوكَ)... وقال قوم إنّ الإخبارَ عن المفعولِ في هذا الباب محال".

وقال السيوطي[2]: "والأصح منعه في كل خبر مشتق لمبتدأ أو كان أو إن أو ظن. وقيل: يجوز فيقال في (قائم) من (زيد قائم)... (الذي كان زيد إيّاه قائم".

ومن حديث ابن مالك يتبين أن الخلاف بين النحويين ليس في المشتق فقط، وإنما في الجامد والمشتق، فهو لم يفرق بينهما، وأميل إلى جواز الإخبار عن خبر كان سواء كان جامدًا أو مشتقًّا؛ لأن ما يُفهَم من قولك: "زيد أخوك" هو نفسه ما يُفهَم من قولك: "الذي كان زيدٌ إِيّاهُ أخوك"، وما يُفهَم من قولك: "زيد قائم" هو نفسه ما يُفهَم من قولك: "الذي كان زيدٌ إِيَّاه قَائِمٌ" فلم يحدث تغيير في الجملة بعد الإخبار عما كانت عليه قبل الإخبار.

84. الإخبار عن البدل والمبدل منه

قال الشيخ خالد الأزهري[3]: "فلا يجوز الإخبار عن البدل وحده في (قَامَ زيد أخوك... الذي قام زيدٌ هو أخوك)، لأن الضمير لا يبدل على الأصح، ولئلَّا يلزم خلو جملة الصِّلَة من العائد، لأنَّ البدلَ في نية تكرار العامل، فلا يجوز الإخبار عن المبدل منه وحده، فتقول: الذي قام هو أخوك زيد، ويقدر هو مطروحًا كأنَّه ليس مذكورًا في الكلام، ويحل محله أخوك بعد أن يقدر أخوك هو، لئلّا يبقى الذي بلا عائدٍ، وصححه ابن عصفور".

التحليل والدراسة:

أجاز ابن عصفور[4] الإخبار عن المبدل منه وحده، أما الأزهري فمنع الإخبار عنه وحده، كما منع الإخبار عن البدل وحده.

وقال ابن عقيل[5]: "من النحاة من أجاز الإخبار عن كل منهما منفردًا؛ واختار ابن عصفور[6] منع الإخبار عن البدل".

---

(1) ابن مالك، شرح الكافية، ص1777–1778.

(2) السيوطي، همع الهوامع، ج303/5.

(3) الأزهري، موصل النبيل، ج1710/4.

(4) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج506/2.

(5) ابن عقيل، المساعد، ج286/3.

(6) ابن عصفور، الشرح الكبير، ج506/2.

وقال السيوطي[1]: "قيل: يجوز في بدل دون متبوعه وعكسه فيقال: الذي قام زيد هو أخوك، والذي قام هو أخوك زيد، والصحيح المنع".

ويميل الباحث إلى جواز الإخبار عن المبدل منه، دون البدل، لأنَّ الإخبار عن البدل، كقولك: " الذي قام زيدٌ هو أخوك" يجعل (هو) بدلًا من زيد، والضمير لا يكون بدلًا على الأصح، كما يجعل جملة الصلة "قام زيد" بلا عائد يعود على (الذي)، وهذا لا يجوز، أما إذا أخبرنا عن المبدل منه، كقولك: "الذي قام هو أخوك زيد"، يكون (أخوك) بدلًا من (هو)، و(هو) ضميرًا عائدًا على الموصول، وبذلك لم تخل جملة الصلة من العائد على الموصول؛ فلا مانع من الإخبار.

باب العدد

85. دخول (أل) التعريف على العدد المضاف

قال الشيخ خالد الأزهري[2]: "أدخل حرف التعريف على الجزء الآخر الصالح لدخول حرف التعريف عليه، إن كان العدد مضافًا، نحو: (ثَلَاثَةُ الأَثوَاب)... وقد يدخل حرف التعريف على المضاف دون المضاف إليه، نحو: (الثلاثة أثواب)، حكاه ابن عصفور عن بعض الكتاب، وقال: (إنه قليل جدًا)".

التحليل والدراسة:

ما ذكره ابن عصفور في الشرح الكبير مخالف لما نسبه إليه الأزهري، حيث ذكر ابن عصفور[3] إنه لا يجوز بإجماع من أهل البصرة والكوفة دخول حرف التعريف على المضاف دون المضاف إليه، أما الأزهري فأجاز دخول حرف التعريف على المضاف دون المضاف إليه.

وقال ابن الحاجب[4]: "كأنَّهم لمَّا عرَّفوا الأولَ استغنوا عن تعريفٍ في الثاني وأضافوهُ لبيانِ نوعه".

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، ج304/5.

(2) الأزهري، موصل النبيل، ج751/2-752.

(3) انظر : ابن عصفور، الشرح الكبير، ج37/2.

(4) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ج617/1.

وقال أبو حيان[1]: "ولا خلاف في امتناع: الثلاثةُ أثوابٍ... كما امتنع: الغلامُ رجلٍ؛ لأن الباب أن يكتسب المضاف التعريف من المضاف إليه، أما العكس فلا".

وأميل إلى امتناع دخول حرف التعريف على المضاف دون المضاف إليه؛ لأنه طريق الإضافة يكون بإضافة النكرة إلى المعرفة وليس العكس، وذلك حتى يكتسب المضاف التعريف من المضاف إليه.

(1) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج345/9.

المبحث السادس:

مسائله في الصرف

باب التَّصريف

86. افْعَلَّ وافْعَالَّ

قال الشيخ خالد الأزهري[1]: "وَ(افْعَلَّ) قد تلي عينه ألف، نحو: (احْمَارَّ) و(اصْفَارَّ)، وهو قياس مطرد، كما قال ابن عصفور، فالتقليل بالنسبة إلى التجرد منها، لا أنه قليل في نفسه... وسمع في (احْوَوَى: احْوَاوَى)[2]، ذكرهما الأصمعي، ولم يسمع في (ارْعَوَى، ارْعَاوَى)[3]، قاله ابن عصفور[4]، وأجازه قياسًا".

التحليل والدراسة:

ذكر ابن عصفور والأزهري أنه لم يسمع في (ارْعَوَى، ارْعَاوَى)، أما من حيث القياس فهو جائز عند ابن عصفور.

وقال ابن جني[5]: "وقد قالوا: ارْقَدَّ[6] في العَدْوِ، وارْعَوَى، واقْتَوَى[7] إذا خدم، وكلُّه افْعَلَّ، ولم أسمعهم قالوا في شيء من هذا (افْعَالَلْتُ)".

وقد اعترض أبو حيان على قول ابن عصفور: إن زيادة ألف بعد عين في (افعلّ) لتصبح (افعالّ) قياس مطّرد، حيث خصّ أبو حيان زيادة الألف باللون أو العيب الظاهر مع قلّة في غيرهما، مثل: (اشعالّ)، كما اعترض أبو حيان على قول ابن عصفور: إن (ارْعَوَى: ارْعَاوَى) جائز قياسًا، حيث أشار أبو حيان إلى أن (ارْعَوى) فيه شذوذ؛ لاعتلال في اللام، وكونه لغير لون أو عيب، وكونه مطاوعًا (ارْعَوَيْتُهُ)[8].

---

(1) الأزهري، موصل النبيل، ج1287/3.

(2) (احْوَوَى) من (الحُوَّة) : سَواد إلى الخُضرة، وقيل : حُمْرَةُ تَضْرب إلى السَّواد، وقد حَوِيَ حوًى واحْوَاوَى واحْوَوَّى، مشدّد، واحْوَوى فهو أَحْوَى. ابن منظور، لسان العرب، مادة (حَوَا)، ج206/14.

(3) ارْعَوى يَرْعَوي أي كفَّ عن الأمور. السابق، مادة (رَعَيَ)، ج328/14.

(4) ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج195/1-196.

(5) ابن جني، المنصف، ج81/1.

(6) الارقداد سرعة السير؛ تقول منه: ارْقَدَّ ارْقِدَادًا أي أسرع. ابن منظور، لسان العرب، مادة (رَقَدَ)، ج183/3.

(7) اقْتَوَى، أي: صار خادمًا. انظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (قَوَا)، ج211/15.

(8) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج177/1.

يميل الباحث إلى عدم جواز (ارْعَاوَى) من حيث السماع؛ فهو لم يسمع عن العرب، ولا من حيث القياس؛ لأنّ ورود هذا الفعل بدون ألف شاذ، حيث أشار ناظر الجيش إلى أن شذوذه من ثلاثة أوجه: الأول: أن (ارْعَوَى) لغير لون أو عيب، و(افْعلَّ) لا يُصاغ باطّراد إلا من فعل يدل على لون أو عيب، والثاني: أن (ارْعَوَى) من معتل اللام، و(افعلّ) لا يصاغ من فعل معتل اللام، الثالث: أن(ارْعَوَى) مطاوع (ارْعَوَيْتُهُ)، والمطاوعة في هذا النوع نادرة[1]، فإذا كان (ارْعَوَى) شاذًا، فمن باب أولى القول بعدم جواز (ارْعَاوَى) من حيث القياس، وعلى هذا لا يكون (افْعَالَّ) من (افْعَلَّ) قياسًا مطّردًا.

(1) انظر: ناظر الجيش، شرح التسهيل، ج3766/8.

الفصـــــل الثانـي
مَوْقِفُ الشَّيْخِ خَالِدٍ الأَزْهَرِيِّ مِن
ابْنِ عُصْفُورٍ

المبحث الأول:

موافقات الشيخ خالد الأزهري لآراء ابن عصفور.

وافق الشيخُ خالد الأزهري ابنَ عصفور في أربعين مسألة، منها ما وافقه فيها بالسكوت؛ فالسكوت دليل على الموافقة، والمسائل التي وافقه فيها هي التي تحمل الأرقام: (1،3،4،5،7،12،15،16،17،19،21،22،23،24،25،26،27،29،30،35،39،41،46، 50،52،53،54،55،57،61،64،65،66،69،70،72،80،81،82،86).

ومن الأمثلة على موافقات الأزهري لآراء ابن عصفور بالاعتماد على السماع:

﴿باب اشتغال العامل﴾

21. استواء الرفع والنصب في (زيدٌ قام أبوه، وعمرًا كلَّمتُه)

ذهب الأخفش والزيادي والسيرافي إلى ترجيح رفع (عمرو) في قولك: (زيدٌ قام أبوه، وعمرًا كلَّمتُه) إن لم يشتمل ما بعد العاطف على ضمير يعود على (زيد)، أما ابن عصفور فذهب إلى استواء الرفع والنصب، ولم يشترط أن يكون ما بعد العاطف مشتملًا على ضمير يعود على (زيد)، وقد اعتمد ابن عصفور في رأيه على السماع، مستدلًا بقوله تعالى: ﴿**والسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ المِيزَانَ**﴾ [الرحمن:7]، حيث نُصبت (السماء) على الرغم من عدم وجود ضمير يعود على قوله تعالى: ﴿ **والنَّجْمُ والشَّجَرُ** ﴾ [الرحمن:6]، وقد وافق الأزهري رأي ابن عصفور المعتمد على السماع[1].

﴿باب حروف الجر﴾

29. معاني حرف الجر "من"

يرى ابن عصفور أن حرف الجر (من) قد يأتي للتبعض، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **حَتَّى تُنْفِقُوْا مِمَّا تُحِبُّونَ** ﴾ [آل عمران:92]، وقد اعتمد في رأيه على السماع، مستدلًا بقراءة ابن مسعود: ﴿ حَتَّى تُنْفِقُوْا بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ ﴾، وقد وافقه الأزهري في أن حرف الجر (من) قد يأتي للتبعيض، وكانت موافقته له من حيث السماع[2].

---

(1) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج367/1، والأزهري، موصل النبيل ج465/2-467.

(2) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج484/1، الأزهري، موصل النبيل، ج896/3.

باب النداء

54. وصف المنادى (أي) باسم الإشارة وحده دون وصف بذي (أل)

يرى ابن الضائع عدم جواز وصف المنادى (أي) باسم الإشارة وحده دون وصف بذي (أل)، فقد اشترط أن يكون اسم الإشارة موصوفًا بذي (أل)، أما ابن عصفور فيرى جواز وصف المنادى (أي) باسم الإشارة وحده دون وصف بذي (أل)، وقد اعتمد ابن عصفور في رأيه على السماع، حيث استدل بقول الشاعر:

أَيُّهَـــــــذَانِ كُلَّـــــــا زَادَكُمَـــــــا وَدَعَـــانِي وَاغِلًـــا فِـــيمَنْ وَغَـــلْ[1]

وقد وافقه الأزهري في رأيه، وكانت موافقته له من حيث السماع، فقد ذكر الأزهري أنه هذا البيت رد على رأي ابن الضائع[2].

ومن الأمثلة على موافقات الأزهري لآراء ابن عصفور بالاعتماد على القياس:

بابُ المضمرِ

3. القول في ضمائر الفصل أنها حروف

اختلف النحاة في مسألة ضمير الفصل أو العماد، فالبصريون ذهبوا إلى أنه ضمير فصل معللين ذلك بأنه يُؤتى بها للفصل بين المبتدأ والخبر، أو بين الخبر والتابع، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنه ضمير عماد معللين ذلك بأنه يُعتمَد عليه في الفائدة؛ حيث يبين إنّ الثاني خبر، أما ابن عصفور فذهب إلى أنه حرف؛ وذلك بالقياس على الكاف في (أكرمك) حيث تخلّص الضمير للحرفية كما تخلّصت الكاف في (أكرمك) للخطاب مع أسماء الإشارة، وقد وافق الأزهريُّ ابن عصفور في أن ما ما يُسمى ضمير الفصل أو العماد هو حرف، وكانت موافقته له من حيث القياس[3].

---

(1) البيت من الرمل، بلا نسبة، مجالس ثعلب، ص42، والمرادي، شرح التسهيل 832، والعيني، المقاصد النحوية، ج1717/4، والسيوطي، الهمع، ج50/3. (الواغل): هو الذيء يدخل على قوم يشربون ولم يُدْعَ.

(2) انظر: الأزهري، موصل النبيل، ج1175/3-1174.

(3) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج65/2، والأزهري، موصل النبيل، ج118/1.

﴿ باب التَّصريف ﴾

86. افْعَلَّ وافْعَالَّ

يرى ابن عصفور أن زيادة ألف بعد عين في (افعلّ) لتصبح (افعالّ) قياس مطّرد؛ لذلك أجاز (ارْعَوَى، ارْعَاوَى) من حيث القياس، مع أنه لم يُسمع، وقد وافقه الأزهري في رأيه، وكانت موافقته له من حيث القياس[1].

ومن الأمثلة على موافقات الأزهري لآراء ابن عصفور بالاعتماد على التعليل:

﴿ باب الأفعال الرافعة الاسم ﴾

12. اقتران (إلا) بخبر (برح) وأخواتها

يرى ابن عصفور عدم جواز اقتران (إلا) بخبر (برح) وأخواتها، معللًا ذلك بأنها (إلا) تبطل النفي؛ فتصبح كقولك: (زال زيدٌ قائمًا)، وهذه الأفعال لا تستعمل إلا في النفي، وقد وافق الأزهريُّ ابن عصفور بالاعتماد على نفس التعليل الذي أورده ابن عصفور، حيث ذكر الأزهري أن نفي هذه الأفعال إيجاب، أما ما ورد من خبر (برح) وأخواتها مقترنًا بـــ(إلا) فعندهما مؤول، كقول ذي الرمة:

حَـــرَاجِيْجُ مَـــا تَنْفَـــكُّ إِلَّـــا مُنَاخَـــةً عَلَى الخَسْفِ أَوْ نَرْمِـــي بِهَـــا بَلَـــدًا قَفْـــرًا[2]

حيث ذهبا إلى أن (تنفك) تامة، و(مناخة) حال، فهما بذلك قد اعتمدا على التعليل، لا على السماع[3].

---

(1) انظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1/195-196، والأزهري، موصل النبيل، ج3/1287.

(2) البيت من الطويل لذي الرمة، ذو الرمة، ديوان ذي الرمة، ص86، سيبويه، الكتاب، ج3/48، الفارسي، المسائل الحلبيات، ص273، وبلا نسبة: ابن الشجري، الأمالي، ج2/373. (حَراجيج) جمع (حُرْجوج) وهي الناقة الجسمية الطويلة على وجه الأرض، و(الخَسْف) الذُّل. انظر: ابن منظور، لسان العرب ج2/235، ج9/68.

(3) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج1/398، والأزهري، موصل النبيل، ج1/271.

﴿ باب المفعول المسمى ظرفًا ﴾

26. التوسع في الظرف المتصرف

يرى ابن عصفور عدم جواز التوسع في الظرف المتصرف، إذا كان الفعل متعديًا إلى ثلاثة مفاعيل، وقد وافقه الأزهري في هذا الرأي معتمدًا على التعليل، فقد علل الأزهري عدم إجازته بأنه ليس له ما يشبهه؛ أي لا يوجد في الأفعال فعل متعدٍ إلى أربعة؛ فلا يقال: (اليَومَ أَعلَمْتُه زيدًا عمرًا قائمًا) [1].

﴿ باب أسماء لازمت النداء ﴾

55. أصل (فُلُ، وفُلَه)

يرى ابن هشام أن كلمتي (فُل، وفُله) مرخمتان من (فلان، وفلانة)، أما ابن عصفور فيرى أنهما ليستا مرخمتين من (فلان، وفلانة)، وقد علل رأيه بأن الاسم أقل ما يبقى عليه بعد الترخيم ثلاثة أحرف؛ ولو كان مرخمًا من فلان؛ لقالوا: (يا فُلا)، وقد وافق الأزهريُّ ابن عصفور في رأيه، وعلل ذلك بأن (فُل) لامه محذوفة، ومادته (ف ل ي)، أما (فُلَانٍ) فمادته (ف ل ن) [2].

---

(1) انظر: ابن عصفور، المقرب، ج148/1، والأزهري، موصل النبيل، ج587/2-586.

(2) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج106/2، وابن هشام، أوضح المسالك، ج42/4، والأزهري، موصل النبيل، ج1212/3.

المبحث الثاني:

اعتراضات الشيخ خالد الأزهري على آراء ابن عصفور

خالف الشيخُ خالد الأزهري ابنَ عصفور في ست وأربعين مسألة، وهي التي تحمل الأرقام:

(2،6،8،9،10،11،13،14،18،20،28،31،32،33،34،36،37،38،40،42،43،44، 48،49،51،56،58،59،60،62،63،67،68،71،73،74،75،76،77،78،79،83،84،85، 45،47).

ومن الأمثلة على اعتراضات الأزهري على آراء ابن عصفور بالاعتماد على السماع:

﴿ باب الابتداء ﴾

6. حذف ضمير المبتدأ إن كان مفعولًا به والمبتدأ (كلّ)

ذهب ابن عصفور إلى عدم جواز حذف ضمير المبتدأ إن كان الضمير مفعولًا به، والمبتدأ (كلّ) إلا في الضرورة؛ لما فيه من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، حيث إن (لم أصنع) في: (كلُّه لم أصنع) مفرغ للعمل في كله ولم يعمل فيه، أما الأزهري فأجاز هذه المسألة وخالف ابنَ عصفور معتمدًا على السماع، حيث استدل بقوله تعالى: ﴿ **وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى** ﴾ [الحديد:10]، برفع (كلّ) في قراءة ابن عامر[1].

﴿باب إعمال المصدر﴾

37. إعمال المصدر مضافًا، ومنونًا، ومعرفًا بأل

يرى ابن عصفور أن إعمال المصدر المحلى بأل أقوى من حيث القياس من إعمال المضاف، وقد اعترض عليه الأزهري بالاعتماد على السماع، حيث ذكر الأزهري أن إعمال المصدر المضاف نحو قوله تعالى: ﴿ **وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ** ﴾ [البقرة:251]، أكثر في الاستعمال من إعمال المصدر المنوّن، نحو قوله ﷻ: ﴿ **أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِيْ مَسْغَبَةٍ يَتِيْمًا** ﴾ [البلد:14-15]، وأن إعمال المصدر المنوّن أكثر في الاستعمال من إعمال المحلى بأل نحو: (عجبت من الضرب زيدٌ عمرًا) [2].

---

(1) انظر: الشرح الكبير ج1/350-351، والأزهري، موصل النبيل ج1/226.

(2) الأزهري، موصل النبيل، ج3/887-888.

باب النعت

45. حذف المنعوت وقيام النعت مقامه إذا كان النعت ظرفًا أو جملة

أجاز ابن عصفور حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه إذا كان النعت ظرفًا أو جملة، بشرط أن يكون المنعوت بعض ما قبله من مجرور (من)، أما إذا كان المنعوت بعض ما قبله من مجرور (في)؛ فلا يجوز عنده، وقد اعترض عليه الأزهري بجواز الحذف إذا كان المنعوت بعض ما قبله من مجرور (من) أو (في)، وقد اعتمد الأزهري في اعتراضه على السماع، حيث استدل على جواز حذف المنعوت إذا كان بعض ما قبله من مجرور (من)، بقوله تعالى: ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾ [الجن:11]، كما استدل على جواز حذفه إذا كان بعض ما قبله من مجرور (في) بقول الشاعر:

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تِيثَمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمِ[1]

حيث حذف المنعوت (أحد) وأبقى النعت (يفضلها) [2].

باب البدل

49. مراعاة البدل أكثر من مراعاة المبدل منه

ذهب ابن عصفور إلى عدم جواز الاعتماد على المبدل منه في حال، أو خبر، أو غيرهما مطلقًا، وإنما يكون الاعتماد على البدل؛ لأن المبدل منه يكون في حكم الطرح، أما الأزهري فقد اعترض على ما ذهب إليه ابن عصفور، وذهب إلى جواز الاعتماد على المبدل منه، ولكنه قليل، وقد اعتمد الأزهري على السماع في اعتراضه على ابن عصفور، حيث استدل بقول الشاعر:

---

(1) من الرجز، نسبه ابن يعيش إلى أبي الأسود الحماني. انظر : شرح المفصل، ج254/2، وبلا نسبة : سيبويه، الكتاب، ج345،/2، والبغدادي، خزانة الأدب، ج62/5. كسر الشاعر حرف المضارعة في (تأثم) وتُعرَف هذه الظاهرة ب(التَّلْتَلَة) وتنسب إلى قبيلة (بَهْرَاء)، انظر: مجالس ثعلب، ج81/1. والميسم : الجمال.

(2) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج219/1، والأزهري، موصل النبيل، ج1069/3-1068.

إِنَّ السُّـــيوفَ غُـــدُوَّهَا وَرَوَاحَهَـــا تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْـلَ قَـرْنِ الأَعْضَـبِ[1]

حيث جعل الخبر للمبدل منه (السيوف) وألغى البدل[2].

ومن الأمثلة على اعتراضات الأزهري على آراء ابن عصفور بالاعتماد على القياس:

﴿ باب الحال ﴾

28. تعدد الحال مع اتحاد العامل واتحاد صاحبها

لم يجز ابن عصفور تعدد الحال وتعدد صاحبها مع اتحاد عاملها، فقد ذكر أن فعلًا واحدًا لا ينصب أكثر من حال واحدة لصاحب واحد، وقد اعتمد ابن عصفور في رأيه على القياس بالظرف، واستثنى أفعل التفضيل؛ لأنه ينصب حالين كما ينصب ظرفين، كقولك: (أنتَ يومَ الجمعة أحسن قائمًا منك يوم الخميس قاعدًا)، وقد خالف الأزهريُّ ابن عصفور في قياسه، معتمدًا على قياس آخر، حيث أجاز الأزهري تعدد الحال مع اتحاد عاملها، واتحاد صاحبها أو تعدده بجمع وتفريق، وذلك بالقياس على الخبر، فكما يجوز تعدد الأخبار لمبتدأ واحد، فإنه يجوز تعدد الحال لعامل واحد[3].

ومن الأمثلة على اعتراضات الأزهري على آراء ابن عصفور بالاعتماد على التعليل:

﴿ باب الأفعال الرافعة الاسم ﴾

10. ما يلحق ب(صار) في العمل

ذهب ابن عصفور إلى جواز اعتبار (غدا) و(راح) ناقصتين، وإلحاقهما بـــ(صار) في العمل، حيث إن (خماصًا) و(بطانًا) في ﷺ: (تغدو خماصًا، وتروح بطانًا)[4] عند ابن عصفور خبران لـــ(غدا) و(راح)، وقد خالف الأزهريُّ ابن عصفور واعترض عليه

---

(1) البيت من الكامل للأخطل. انظر: ديوانه، ص44، وابن مالك، شرح التسهيل، ج3/339، وابن عقيل، المساعد، ج2/437، والبغدادي، خزانة الأدب، ج5/200، والصبان، الحاشية، ج3/196. (هوزان) : أبو قبيلة، وهو هوزان بن منصور بن عِكرمة بن خَصفَة ابن مضر، و(الأعضب) : ولد البقرة إذا طلع قرنه، وقيل ما كسر قرنه وهو أنسب بالمقام.

(2) انظر: الأزهري، موصل النبيل، ج3/1089-1091.

(3) انظر: ابن عصفور، المقرب، ج1/155، والأزهري، موصل النبيل، ج2/688.

(4) [ابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتاب الزهد/باب التوكل واليمين، 2/1394: رقم الحديث 4164].

بالاعتماد على التعليل، حيث إن الأزهري لم يُجز إلحاقهما بـــ(صار) في العمل؛ معللًا ذلك بأن المنصوب بعدهما ملازم للتنكير؛ لذلك اعتبر الأزهري (خماصًا) و(بطانًا) حالين لا خبرين[1].

13. (لات) العاملة عمل (ليس)

أجاز ابن عصفور إعمل (لات) عمل ليس إن وليتها (هنّا)، كقول الشاعر:

حَنَّـــتْ نَـــوَارُ وَلَـــاتَ هَنَّـــا حَنَّـــتِ وَبَـــدَا الَّـــذِيْ كَانَـــتْ نَـــوَارُ أَجَنَّـــتِ[2]

فـــ(هنّا) عنده اسم (لات)، وقد خالفه الأزهري، ولم يجز عمل (لات) إن وليتها (هنّا)؛ فهي عنده مهملة، وقد اعتمد الأزهري في مخالفته لابن عصفور على التعليل؛ فقد علل ذلك بأن (هنّا) ظرف غير متصرف، فلا يخلو من معنى (في)، إلا بأن تدخل عليه (من) أو (إلى)، فـــ(هنّا) في البيت السابق عنده في موضع نصب على الظرفية[3].

باب "أعلم" و"أرى"

18. حذف المفعول الأول من الثلاثة

لم يُجز ابن عصفور حذف المفعول الأول من الثلاثة في باب (أَعْلَمْتُ)، ولا الاقتصار عليه، أما الأزهري فخالف ابن عصفور وأجاز حذفه، كقولك: (أَعْلَمْتُ دَارك طَيِّبَةً) دون أن تذكر مَن أعلمت، كما أجاز الاقتصار عليه، كقولك: (أعلمت زيدًا)، دون أن تذكر ما أعلمت، وقد اعتمد الأزهري في مخالفته لابن عصفور واعتراضه عليه على التعليل، فقد علل الأزهري جواز حذف المفعول الأول وجواز الاقتصار عليه؛ بأن الفائدة لا تُعدم في الاستغناء عنه، ولا في الاقتصار عليه[4].

---

(1) انظر: ابن عصفور، المقرب، ج93/1، والأزهري، موصل النبيل، ج264/1.

(2) من الكامل، ابن يعيش، شرح المفصل، ج179/2، وذكر الشاطبي أنه لحجل بن نضلة الباهلي: الشاطبي: المقاصد الشافية، ج255/2.

(3) انظر: ابن عصفور، المقرب، ج105/1، الأزهري، موصل النبيل، ج304/1.

(4) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج313/1، والأزهري، موصل النبيل، ج424/1.

﴿باب حروف الجر﴾

31. آراء في وصف مجرور "رُبَّ"

يرى ابن عصفور لزوم وصف مجرور (رُبَّ)، كقولك: (رُبَّ رجلٍ كريمٍ لَقِيتُ)، وعلل رأيه بأن الجنس في نفسه ليس بقليل؛ فيُوتى بالصفة للتقليل، وقد خالفه الأزهري واعترض عليه، حيث ذهب الأزهري إلى عدوم لزوم وصف مجروها، واعتمد في مخالفته لابن عصفور على التعليل؛ فقد علل رأيه بأن ما في (رُبَّ) من معنى القلة أو الكثرة يُغني عن الوصف[1].

﴿باب إعراب الفعل﴾

68. الفصل بين (إذن) ومنصوبها بالظرف

يرى ابن عصفور جواز الفصل بين (إذن) ومنصوبها بالظرف، كقولك: (إذَنْ غَدًا أُكْرِمَكَ)، واعتمد ابن عصفور في رأيه على القياس بالقسم؛ فكما يجوز الفصل بين (إذن) ومنصوبها بالقسم؛ يجوز الفصل بالظرف، وقد خالفه الأزهري واعترض عليه بالاعتماد على التعليل، حيث رفض الأزهري هذا القياس، وعلل ذلك بأن القسم مؤكد، والظرف مقيد، والمؤكد لمضمون الجملة لا يُقاس بالمقيد للجملة؛ حيث إن فصل المؤكد كلا فصل[2].

71. نصب أو جزم جواب اسم فعل الأمر بعد الفاء

ذهب ابن عصفور إلى جواز نصب جواب اسم فعل الأمر كقولك: (نَزَالِ فَأَنْزِلَ)؛ وعلل ذلك بأن لفظه لفظ الفعل، أما الأزهري فلم يجز هذه المسالة، واعترض على إجازة ابن عصفور لها؛ معللًا ذلك بأن (نَزَالِ) لا يقع في تأويل المصدر في وقت ما؛ فكان اعترض الأزهري عليه بالاعتماد على التعليل[3].

---

(1) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج503/1، المقرب، ج199/1، والأزهري، موصل النبيل، ج926/3-927.

(2) انظر: ابن عصفور، المقرب، ج262/1، والأزهري، موصل النبيل، ج1487/4.

(3) انظر: ابن عصفور، الشرح الكبير، ج150/2، والأزهري، موصل النبيل، ج1510/4-1511.

باب عوامل الجزم

77. حذف فعل الشرط وجوابه معًا بعد (إِنْ) الشرطية

ذهب ابن عصفور إلى أن حذف فعل الشرط وجوابه معًا بعد (إِنْ) مختص بالضرورة، كقوله:

قَالَــتْ بَنَــاتُ العَــمِّ يَــا سَــلْمَى وإِنْ كَــانَ فَقِيْــرًا مُعْــدِمًا قَالَــتْ: وَإِنْ[1]

أما الأزهري فقد اعترض عليه وأجاز حذف فعل الشرط وجوابه معًا بعد (إِنْ)، بالاعتماد على التعليل، فقد علل إجازته للحذف بأن ما قبلهما يدل على (إن)[2].

(1) البيت من الرجز، لرؤبة، ديوانه 186، وابن هشام، مغني اللبيب، ج724/2، وابن عقيل، المساعد، ج170/3.

(2) انظر: ابن عصفور، المقرب، ج276/1، والأزهري، موصل النبيل، ج1584/4.

المبحث الثالث:

أثر آراء ابن عصفور في الشيخ خالد الأزهري

1. لابن عصفور مكانة كبيرة عند الأزهري، حيث أورد ستة وثمانين رأيًا له، وقد ذكر الأزهري آراء ما يقارب مائة من الأعلام، ولم يسبق ابن عصفور من حيث عدد الآراء المذكورة، سوى ستة أعلام، وهم: سيبويه، والفراء، والأخفش سعيد بن مسعدة، والكسائي، والمبرد، وأبو علي الفارسي، أما علماء الأندلس فلم يسبقه أحد منهم، وهذا ليس بغريب؛ فابن عصفور "حامل لواء العربية بالأندلس[1] ".

2. يظهر أثر ابن عصفور في الأزهري من الناحية النحوية، فهو لم يتأثر به من الناحية الصرفية، ودليل ذلك أنه لم يورد في كتابه سوى مسألة صرفية واحدة لابن عصفور، وهي: (افْعَلَّ وافْعَالَّ).

3. إن نسبة الموافقة والاختلاف بين الأزهري وابن عصفور متقاربة نوعًا ما، فقد وافقه في أربعين مسألة، وخالفه في ست وأربعين مسألة.

4. كان أحيانًا، يخالف ابن عصفور دون أن يذكر السبب، ومن ذلك قوله في مسألة **تعدد الخبر**[2]: "وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعدًا بعطفٍ... ولا خلاف في هذا... وغير عطف، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيْدُ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيْدُ** ﴾ [البروج:14-16]، وهذا فيه خلاف، والصحيح جوازه، ومن منعه قدر لكل خبر غير الأول مبتدأ، أو جعل الثاني صفة للأول، والجواز اختيار سيبويه، والمنع اختيار ابن عصفور[3]، وكثير من المغاربة"، فلم يذكر السبب في إجازته تعدد الخبر، وكان أحيانًا أخرى يذكر السبب، ومن ذلك قوله في مسألة **ترخيم أَصَلْعَمَةُ بنَ قَلْعَمَةَ**[4]: "ومنع ابن عصفور[5] ترخيم النكرة إذا كانت كناية عن المجهول الذي لا يعرف، كقوله:

---

(1) الصفدي، الوافي بالوفيات ج،2ج165/2.

(2) الأزهري، موصل النبيل، ج238/1-239.

(3) ابن عصفور، المقرب، ج86/1.

(4) الأزهري، موصل النبيل، ج1217/3-1218.

(5) نسبه إليه أبو حيان، التذييل والتكميل، ج19/14.

أَصَـــلْعَمَةُ بْـــنَ قَلْعَمَـــةَ بْـــنِ فَقْـــعٍ لَهِنَّـــكَ لَـــا أَبَـــا لَـــكَ كَـــذَا تَزْدَرِينِـــي[1]

وهو مخالف لإطلاق الجمهور، لأنه علم، ولهذا منع من الصرف، وإن كان كناية عن مجهول".

فالسبب في مخالفته لابن عصفور وأجازته ترخيم (أَصَلْعَمَةُ بنَ قَلْعَمَةَ) أنه –وإن كان كناية عن مجهول– علم؛ بدليل منعه من الصرف.

5. على الرغم من مخالفة الأزهري لابن عصفور في ست وأربعين مسألة، إلا أنه كان يستخدم ألفاظًا وكلمات تدل على تقديره واحترامه لابن عصفور، فكان يستخدم كلمة (خلافًا) بكثرة، كما كان يستخدم كلمتي (وهو مخالف، وزعم).

6. من الأمثلة على تأثر الأزهري بآراء ابن عصفور، قوله في مسألة **من أحكام مصدر (ظن)**[2]: "وجواز الإعمال في (متى ظَنَّكَ زيدٌ ذاهبٌ) أولى منه في: (ظنك زيد ذاهب)، ولهذا أجازه ابن عصفور[3] هنا ومنعه هناك". حيث اعتمد في حكمه على هذه المسألة على رأي ابن عصفور.

7. كان أحيانًا يورد في نفس المسألة رأيين متناقضين لابن عصفور، ومن ذلك قوله في **مسألة سلب تعريف العلمية عند نداء العلم**[4]: "وحيث بُني المنادى، فإنه يبنى على الضم، أو نائبه، إن كان ذا تعريف مستدام، ك(زَيْدٍ)، فإن تعريفه بالعلمية، وهي مستدامة حالة النداء، بدليل نداء ما لا يمكن سلب تعريفه، ك(اللهِ) واسم الإشارة، والمضمر وهذا مذهب ابن السراج، وذهب المبرد، والفارسي، إلى أنه سلب تعريف العلمية، وتعرف بالإقبال عليه بالنداء، واختلف رأي ابن عصفور[5]، فتارة وافق رأي ابن السراج، وتارة وافق رأي المبرد"، فهذا دليل على اهتمامه بآراء ابن عصفور.

---

(1) البيت من الوافر، نسبه ابن منظور لمغلس بن لقيط، لسان العرب، ج206/8، وبلا نسبة: السيوطي، همع الهوامع، ج80/3، وعندهما : (أَصَلْمَعة بن قَلْمَعَةَ) ويقال للرجل الذي لا يُعرَف هو ولا أبوه.

(2) الأزهري، موصل النبيل، ج409/1.

(3) نسبه إليه أبو حيان في ارتشاف الضرب، ج2113/4.

(4) الأزهري، موصل النبيل، ج1156/3.

(5) ذكر ابن عصفور في الشرح الكبير الرأيين، وصحح الرأي القائل ببقاء تعريف العلمية. انظر : الشرح الكبير، ج89/2.

8. من الأدلة على اهتمام الأزهري وتأثره بابن عصفور، أنه كان يذكر أسماء كتبه التي ينقل عنها، منها المكتمل، وهما: (شرح الجمل، والمقرب) ومنها غير المكتمل، وهما (شرح الإيضاح، وشرح الجوزلية)، ونذكر مثالًا على ذلك، قوله في مسألة **نصب المضارع بعد الواو والفاء إذا سُبِق بفعل شك**[1]: "وأجرى بعضهم أيضًا أفعال الشك مجرى النفي، فأجاز: (حَسِبْتَهُ يَشْتُمَنِي فَأَثِبَ عَلَيْهِ) لأن الفعل غير محقق قريب من النفي، واختاره ابن عصفور[2] في شرح الجزولية، ومنعه في شرح الجمل، والحق الجواز". وأخذه عن الكتب التي لم يكلمها ابن عصفور، دليل قوي على الأثر الكبير لآراء ابن عصفور عند الأزهري.

9. من مظاهر تأثر الأزهري بابن عصفور، أنه كان ينقل عنه آراء بعض العلماء، ومن ذلك قوله في مسألة **استواء الرفع والنصب في (زيدٌ قام أبوه، وعمرًا كلَّمتُه)**[3]: "ونقل ابن عصفور[4]: أن سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرًا، فليس صلاحية ما بعد العاطف للخبرية شرطًا في استواء الرفع والنصب في هذه المسألة عندهم"، وقوله أيضًا في مسألة **تحريك التنوين لأجل ألف الندبة** [5]: "وقال ابن عصفور[6]: (وَأَهْلُ الكوفة يحركون التنوين فيقولون: وَاغُلَامَ زَيْدِنَاهْ)، وزعموا أنه سمع من كلام العرب".

10. في بعض الأحيان يذكر الأزهري رأي ابن عصفور، والرأي المخالف له، ثم يرجح أحدهما، ومن ذلك قوله في مسألة **إعراب (أَيُّهُمْ) في قولك: (أَيُّهُمْ الَّذِي هُوَ قَائِمٌ)** [7]: "وما ذكرناه من أن (أَيُّهُمْ) خبر مقدم، هو قول ابن عصفور[8]، وقال ابن الضائع[9]: (مبتدأ)، والأقرب إلى الصحة قول ابن عصفور".

---

(1) الأزهري، موصل النبيل، ج1516/4.

(2) ذهب ابن عصفور في الشرح الكبير إلى جواز النصب، أما قوله بالمنع فلم أقف عليه في كتبه، انظر : الشرح الكبير، ج155/2.

(3) الأزهري، موصل النبيل، ج465/2-467.

(4) ابن عصفور، الشرح الكبير، ج367/1.

(5) الأزهري، موصل النبيل، ج1211/3.

(6) ابن عصفور، الشرح الكبير، ج132/2.

(7) المرجع السابق، ج1706/4-1707.

(8) المرجع نفسه، ج495/2.

(9) نسبه إليه أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1053/3.

الخاتمة

لقد وقف الباحث على أهم النتائج والتوصيات الآتية:

أولًا: النتائج:

1. تأثر الأزهري كثيرًا بآراء ابن عصفور النحوية، أما الأراء الصرفية فلم يتأثر بها، فهو لم يذكر سوى رأي صرفي واحد لابن عصفور، ربما لبراعته في النحو.
2. وافق الأزهريُ ابنَ عصفور في أربعين مسألة، وخالفه في ست وأربعين مسألة.
3. لابن عصفور بعض الآراء التي تفرد بها؛ فلم يسبقه أحد إليها، كإجازته لدخول الجار على (مهما).
4. من خلال تناول الباحث لآراء ابن عصفور النحوية والصرفية في كتاب الأزهري، اتضح أن الأزهري كان يستشهد كثيرًا بالقرآن، والشعر، وقليلًا، بالحديث، حيث إن الباحث لم يجد في المسائل التي تناولها سوى حديث واحد، أورده الأزهري في المسألة العاشرة (ما يلحق بصار في العمل)
5. لم يحكم الأزهري على قراءة بالشذوذ، أما ابن عصفور فقد حكم بشذوذ قراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿ **وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى** ﴾ [الحديد:10].
6. اعتمد الأزهري في موافقته لآراء ابن عصفور، واعتراضات عليها بشكل كبير على التعليل.
7. كان الأزهري في بعض الأحيان يورد لابن عصفور رأيين متناقضين في نفس المسألة.

ثانيًا: التوصيات:

1. الاهتمام بكتاب الأزهري "موصّل النبيل إلى نحو التسهيل"؛ لاحتوائه على آراء النحاة في شتى العصور.
2. التركيز على آراء ابن عصفور وإبراز جهوده النحوية؛ لما لها من دور بارز في خدمة العربية.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

الأخطل، غياث بن غوث. (1994م). *ديوان الأخطل*. ط2. تحقيق: مهدي ناصر الدين. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأزهري، الشيخ خالد بن عبد الله. (2000م). *شرح التصريح على التوضيح*. ط1. تحقيق: محمد السود. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأزهري، الشيخ خالد بن عبد الله. (1998م). *موصل النبيل إلى نحو التسهيل*. (د.ط). تحقيق: ثريا إسماعيل. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

الأسدي، الكميت بن زيد. (2000م). *ديوان الكميت بن زيد الأسدي*. ط1. تحقيق: د. محمد طريفي. بيروت: دار صادر.

الإسفرائيني، تاج الدين. (1996م). *اللباب في علم الإعراب*. ط1. تحقيق: د. شوقي المعري. لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.

الأشموني، نور الدين. (1939م). *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*. ط2. تحقيق: محمد عبد الحميد. مصر: مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده.

الأعشى، ميمون بن قيس. (د.ت). *ديوان الأعشى الكبير*. (د.ط). تحقيق: د. محمد حسين. (د.م): مكتبة الآداب بالجماميز.

الأعلم الشنتمري، يوسف أبو الحجاج. (1999م). *النكت في تفسير كتاب سيبويه*. (د.ط). تحقيق: رشيد بلحبيب. المملكة المغربية: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

الألباني، محمد ناصر الدين. (1988م). *الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)*. ط3. بيروت، دمشق: المكتب الإسلامي.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. (د.ت). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين*. (د.ط). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (د.م): دار الفكر.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. (1985م). *نزهة الألباء في طبقات الأدباء*. ط3. تحقيق: إبراهيم السامرائي. الأردن: مكتبة المنارة.

الأندلسي، أبو حيان. (1998م). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*. ط1. تحقيق: رجب عثمان محمد، رمضان عبد التواب. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأندلسي، أبو حيان. (2000م). *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*. ط1. تحقيق: د. حسن هنداوي. دمشق: دار القلم.

الأوسي، محمد بن عبد الملك الأنصاري. (2012م). *الذيل والتكملة لكتابي الموصل والصلة*. ط1. تحقيق: د.إحسان عباس، د.محمد بن شريفة، د. بشار عواد معروف. (د.ط). تونس: دار الغرب الإسلامي.

الباهلي، عمرو بن أحمر. (د.ت). *شعر عمرو بن أحمر الباهلي*. (د.ط). تحقيق: د.حسين عطوان. دمشق: مجمع اللغة العربية.

البحتري، أبو عُبادة بن عُبيد. (2007م). *الحماسة*. ط1. تحقيق: د.محمد حُوّر، أحمد عبيد. الإمارات: هيئة أبو ظبي للثقافة والنشر والتراث.

بروكلمان، كارل. (د.ت). *تاريخ الأدب العربي*. ط2. ترجمة: د. رمضان عبد التواب. القاهرة: دار المعارف.

ابن بشكوال، ومعه الغرناطي، أبو جعفر. (2008م). *كتاب الصلة، ومعه كتاب صلة الصلة*. ط1. تحقيق: شريف أبو العلا العدوي. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

البطليوسي. أبو محمد عبد الله بن محمد. (1983م). *الاقتضاب في شرح أدب الكاتب*. (د.ط). تحقيق: مصطفى السقا، د.حامد عبد الحميد. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

البغدادي، إسماعيل باشا. (د.ت). *هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين*. (د.ط). (د.م): مؤسسة التراث العربي.

البغدادي، عبد القادر بن عمر. (1997م). *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*. ط4. تحقيق عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي.

التبريزي، الخطيب. (1987م). *شرح اختيارات المفضل*. ط2. تحقيق: فخر الدين قباوة. بيروت: دار الكتب العلمية.

ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى. (د.ت). *مجالس ثعلب*. ط2. تحقيق: عبد السلام هارون. مصر. دار المعارف.

ابن ثور، حميد. (1951م). *ديوان حميد بن ثور*. (د.ط). تحقيق: عبد العزيز اليمني. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية.

الجاحظ، أبو عثمان. (1943م). *الحيوان*. ط1. تحقيق: عبد السلام هارون. مصر: مكتبة مصطفى الحلبي وأولاده.

الجزولي، أبو موسى. (د.ت). *المقدمة الجزولية في النحو*. (د.ط). تحقيق: د. شعبان محمد. (د.م).

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (د.ت). *الخصائص*. (د.ط). تحقيق: محمد علي النجار. مصر: دار الكتب المصرية.

ابن جني. أبو الفتح عثمان. (1993م). *سر صناعة الأعراب*. ط2. تحقيق: د. حسن هنداوي. دمشق: دار القلم.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1994م). *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*. (د.ط). تحقيق: علي ناصف، د. عبد الحليم النجار. القاهرة: وزارة الأوقاف.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1954م). *المنصف*. ط1. تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين. مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر. (د.ت). *الإيضاح في شرح المفصل*. (د.ط). تحقيق: موسى العليلي. العراق: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله. (د.ت). *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*. (د.ط). بيروت. دار إحياء التراث العربي.

حمصي، أسماء. (1973م). *مخطوطات دار الكتب الظاهرية*. (د.ط). دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.

الحموي، ياقوت. (1993م). *معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)*. ط1. تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

الخوانساري، الميرزا محمد باقر. (د.ت). *روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات*. تحقيق: أسدالله إسماعيليان. (د.ط). (د.م): مكتبة إسماعيليان.

الدماميني، محمد بدر الدين. (1983م). *تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد*. ط1. تحقيق: د.محمد المفدي. (د.م): (د.ن).

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. (1999م). *تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام*. ط1. تحقيق: د. عمر تدمري. بيروت: دار الكتاب العربي.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. (2004م). *سير أعلام النبلاء*. (د.ط). تحقيق: حسان عبد المنان. لبنان: بيت الأفكار الدولية.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. (1960م). *العبر في خبر من غبر*. (د.ط) تحقيق: د.صلاح الدين المنجد. الكويت: دائرة المطبوعات والنشر.

ابن أبي الربيع، عبيد الله. (1986م). *البسيط في شرح جمل الزجاجي*. تحقيق: د. عياد الثبيتي. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

ابن رشيق، أبو علي الحسن. (1981م). *العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده*. ط5. تحقيق: محمد عبد الحميد. بيروت: دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة.

الرضي، محمد بن الحسن. (1993م). *شرح الرضي لكافية ابن الحاجب*. ط1. تحقيق: د.حسن الحفظي. السعودية: إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود.

ذو الرمة، غيلان بن عقبة. (1995م). *ديوان ذي الرمة*. ط1. تحقيق: أحمد بسج. بيروت: دار الكتب العلمية.

الزركلي، خير الدين. (2002م). *الأعلام*. ط15. بيروت: دار العلم للملايين.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. (2004م). *المفصل في علم العربية*. ط1. تحقيق: د. فخر قدارة. عمان: دار عمار للنشر والتوزيع.

السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن. (د.ت). *الضوء اللامع لأهل القرن التاسع*. (د.ط). بيروت: دار الجيل.

ابن السراج، أبو بكر. (1996م). *الأصول في النحو*. ط3. تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة.

سركيس، يوسف إليان. (د.ت). معجم *المطبوعات العربية والمعربة*. (د.ط). القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

ابن سعيد، أبو الحسن علي بن موسى. (1987م). *رايات المبرزين وغايات المميزين*. ط1. تحقيق: محمد رضوان الداية. دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.

السلسيلي، محمد بن عيسى. (1986م). *شفاء العليل في إيضاح التسهيل*. ط1. تحقيق: د. الشريف عبد الله الجسيني. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية.

السملالي، العباس بن إبراهيم. (1997م). *الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام*. ط2. تحقيق: عبد الوهاب ابن منصور. الرباط: المطبعة الملكية.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. (1992م). *الكتاب*. (د.ط). تحقيق: عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن سيده، علي بن إسماعيل. (2000م). *المحكم والمحيط الأعظم*. ط1. تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن سيده، علي بن إسماعيل. (د.ت). *المخصص*. (د.ط). لبنان: دار الكتب العلمية.

السيرافي، أبو سعيد. (2008م). شرح كتاب سيبويه. ط1. تحقيق: أحمد مهدلي، علي علي. بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين. (1965م). *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*. ط1. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دمشق: مطبعة عيسى الحلبي وشركاه.

السيوطي، جلال الدين. (2012م). *النهجة المرضية في شرح الألفية*. ط1. تحقيق: الشيخ مرتضى السياح. (د.م): دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع.

السيوطي، جلال الدين. (1992م). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. (د.ط). تحقيق: عبد السلام هارون، عبد العال مكرم. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (2007م). *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية*. ط1. تحقيق: محمد البنا. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

الشلوبيني، أبو علي. 1981م. *التوطئة*. ط2. تحقيق: د. يوسف المطوع. (د.م): دار الكتب.

الشلوبيني، أبو علي. (1993م). شرح *المقدمة الجزولية الكبير*. ط1. تحقيق: تركي العتيبي. الرياض: مكتبة الرشد.

الشنقيطي، أحمد بن أمين. (1999م). *الدرر اللوامع على همع الهوامع*. ط1. لبنان: دار الكتب العلمية.

الصبان، محمد بن علي. (د.ت). *حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك*. (د.ط). تحقيق: طه سعد. (د.م): المكتبة التوفيقية.

الصفدي، صلاح الدين. (2000م). *الوافي بالوفيات*. ط1. تحقيق: محمد الأرناؤوط، تركي مصطفى. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

صقر، السيد أحمد. (1935م). *شرح ديوان علقمة*. ط1. القاهرة: المطبعة المحمودية.

الضبي، المفضل بن محمد. (د.ت). *المفضليات*. ط6. تحقيق: أحمد شاكر، عبد السلام هارون. القاهرة: دار المعارف.

ضيف، شوقي. (د.ت). *المدارس النحوية*. ط7. القاهرة: دار المعارف.

ابن العجاج، رؤبة. (1896م). مجموع *أشعار العرب، ديوان رؤبة*. (د.ط). تحقيق: وليم بن الورد. الكويت: دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن عصفور، علي بن مؤمن. (د.ت). *شرح جمل الزجاجي {الشرح الكبير}*. (د.ط). تحقيق: د. صاحب أبو جناح. (د.م): (د.ن).

ابن عصفور، علي بن مؤمن. (1980م). *ضرائر الشعر*. ط1. تحقيق: السيد إبراهيم محمد. (د.م): دار الأندلس للطباعة وانشر والتوزيع.

ابن عصفور، علي بن مؤمن. (1972م). *المقرب*. ط1. تحقيق: أحمد الجواري، عبد الله الجبوري. (د.م): (د.ن).

ابن عصفور، علي بن مؤمن. (1987م). *الممتع في التصريف*. ط1. تحقيق: د. فخر قباوة. بيروت. دار المعرفة.

ابن عقيل، بهاء الدين. (1980م). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*. ط20. تحقيق: محمد عبد الحميد. القاهرة: دار التراث.

ابن عقيل. بهاء الدين. (1980م). *المساعد على تسهيل الفوائد*. (د.ط). تحقيق: د. محمد بركات. دمشق: دار الفكر.

العكبري، أبو البقاء. (1986م). *التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين*. ط1. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

العكبري، أبو البقاء. (1995م). *اللباب في علل البناء والإعراب*. ط1. تحقيق: غازي طليمات. بيروت: دار الفكر المعاصر.

العلوي، هبة الله بن علي. (1992م). *أمالي ابن الشجري*. ط1. تحقيق: د. محمود الطناحي. القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن العماد، شهاب الدين. (1991م). *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*. ط1. تحقيق: محمود الأرناؤوط. دمشق: دار ابن كثير.

العيني، بدر الدين. (2010م). *المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية*. ط1. تحقيق: أ.د علي فاخر، أ.د أحمد السوداني، د. عبد العزيز فاخر. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

الغبريني، أبو العباس. (1979م). *عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية*. ط2. تحقيق: عادل نويهض. بيروت: منشورات دار الأفاق الجديدة.

الغزي، نجم الدين محمد بن محمد. (1997م). *الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة*. ط1. تحقيق: خليل المنصور. بيروت: دار الكتب العلمية.

الفارسي، أبو علي. (1969م). *الإيضاح العضدي*. ط1. تحقيق: د. حسن فرهود. (د.م): (د.ن).

الفارسي، أبو علي. (1987م). *المسائل الحلبيات*. ط1. تحقيق: د. حسن هنداوي. دمشق: دار القلم.

الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد. (1983م). *معاني القرآن*. ط3. بيروت: عالم الكتب.

الفيروزآبادي، مجد الدين. (2000م). *البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة*. ط1. تحقيق: محمد المصري. دمشق: دار سعد الدين.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم. (د.ت). *أدب الكاتب*. (د.ط). تحقيق: محمد الدالي. (د.م): مؤسسة الرسالة.

ابن قتيبة. أبو محمد عبد الله بن مسلم. (1925م). *عيون الأخبار*. (د.ط). بيروت: دار الكتاب العربي.

القرطبي، ابن مضاء. (1947م). *الرد على النحاة*. ط1. تحقيق: د. شوقي ضيف. القاهرة: دار الفكر العربي.

القفطي، أبو الحسن علي بن يوسف. (1986م). *إنباه الرواة على أنباه النحاة*. ط1. تحقيق: محمد إبراهيم. القاهرة: دار الفكر العربي.

ابن قيم، برهان الدين. (د.ت). *إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك*. (د.ط). تحقيق: د. محمد السهلي. (د.م): (د.ن).

الكتبي، محمد بن شاكر. (د.ت). *فوات الوفيات والذيل عليها*. (د.ط). تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار صادر.

كحالة، عمر رضا. (د.م). معجم *المؤلفين*. (د.ط). لبنان: مكتبة المثني.

ابن ماجه، محمد بن يزيد. (د.ت). *سنن ابن ماجه*. (د.ط). تحقيق: محمد عبد الباقي. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.

المالقي، أحمد بن عبد النور. (2002م). *رصف المباني في شرح حروف المعاني*. ط3. تحقيق: أ.د. أحمد الخراط. دمشق: دار القلم.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (1967م). *تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد*. (د.ط). تحقيق: محمد بركات. مصر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (1990م). *شرح التسهيل*. ط1. تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد المختون. مصر: هجر للطلاعة والنشر والتوزيع.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (1982م). *شرح الكافية الشافية*. ط1. تحقيق: د.عبد المنعم هريدي. مكة المكرمة: دار المأمون للتراث.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (د.ت). *متن الألفية*. (د.ط). بيروت: المكتبة الشعبية.

المبرد، أبو العباس محمد. (1994م). *المقتضب*. ط2. تحقيق: محمد عضيمة. القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي.

المرادي، الحسن بن قاسم. (2001م). *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*. ط1. تحقيق: عبد الرحمن سليمان. القاهرة: دار الفكر العربي.

المرادي، الحسن بن قاسم. (1992م). *الجنى الداني في حروف المعاني*. ط1. تحقيق: د.فخر قباوه، محمد فاضل. بيروت: دار الكتب العلمية.

المرادي، الحسن بن قاسم. (2006). شرح *التسهيل*. ط1. تحقيق: محمد عبيد. المنصورة: مكتبة الإيمان.

المقري، أحمد بن محمد المقري. (1968م). نفح *الطيب من غصن الأندلس الرطيب*. (د.ط). تحقيق: د. إحسان عباس. بيروت: دار صادر.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم. (د.ت). *لسان العرب*. (د.ط). بيروت: دار صادر.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف. (2007م). شرح *التسهيل*. ط1. تحقيق: طائفة من علماء جماعة الأزهر، وجامعة الإمام محمد بن سعود. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله. (د.ت). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*. (د.ط). تحقيق: محمد عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية.

ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله. (2001م). شرح *شذور الذهب في معرفة كلام العرب*. ط1. تحقيق: محمد عاشور. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن هشام، جمال الدين أبو محمد بن عبد الله. (1964م). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. ط1. تحقيق: د.مازن مبارك، محمد حمد الله. دمشق: دار الفكر.

ابن الوردي، زين الدين عمر بن مظفر. (1996م). *تاريخ ابن الوردي*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن الوردي، زين الدين عمر بن مظفر. (2008م). شرح *ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة*. ط1. تحقيق: عبد الله الشلال. الرياض. مكتبة الرشد.

ابن يعيش، يعيش بن علي. (2001م). شرح *المفصل للزمخشري*. ط1. تحقيق: إميل بديع يعقوب. بيروت: دار الكتب العلمية.

اليماني، عبد الباقي بن عبد المجيد. (1986م). *إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين*. ط1. تحقيق: د. عبد المجيد ذياب. السعودية: شركة الطباعة العربية السعودية.